

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

المجاز في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي

أمل موسى حسن الصّيداوي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1427هـ - 2006م

المجاز في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة:
أمل موسى حسن الصّيداوي

بكالوريوس من جامعة القدس /كلية الآداب
سنة 1986م
إشراف

الدكتور حسين الدراويش

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل
درجة الماجستير
في جامعة القدس

دائرة اللغة العربية/عمادة الدراسات
العليا/جامعة القدس

2006م

دائرة اللغة العربي
عمادة الدراسات العليا

المجاز في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي

اسم الطالبة: أمل موسى حسن الصّيداوي
الرقم الجامعي: 9910320

المشرف الدكتور حسين الدراويش

- لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:
١. الأستاذ الدكتور حسين الدراويش رئيس
لجنة المناقشة التوقيع:
 ٢. الدكتور يوسف الريماوي ممتحناً داخلياً
التوقيع:
 ٣. الدكتور مهدي عرار ممتحناً خارجياً
التوقيع:

بيان

أقر أنا مقدّم الرسالة أنّها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

أمل موسى حسن الصيداوي

التاريخ:/...../.....م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) [البقرة: 286].

الإهداء

قال تعالى: (قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) [البقرة: 32].

إلى من أحرص على إرضائه حتى بعد وفاته ..
إلى والدي رمز العطاء
" موسى حسن الصيداوي" رحمه الله - تعالى -

إلى من أسمعني نبض قلبها قبل أن أعرف نبض الحياة .. إلى أمي الغالية
" أم عماد" حفظها الله - تعالى -

إلى نبراس العلم الذي لا ينطفئ نوره
الدكتور حسين الدراويش حفظه الله - تعالى -

إلى من ساروا معي خطوة خطوة
من إخواني وأخواتي
حفظهم الله جميعاً
إلى جميع هؤلاء أقدم عملي المتواضع هذا
شـكـر و تـقـديـر

قال تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) [لقمان: 12].

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى
نبع العطاء الذي لا ينضب ماؤه أبداً
الدكتور حسين الدراويش صاحب الأيدي
البيضاء الذي يمد يد العون والمساعدة
بكل ما آتاه الله من علم وبصيرة حفظه
الله ورعاه .

كما أتقدم بالشكر إلى عضوي لجنة
المناقشة الدكتور مهدي عرار والدكتور
يوسف الريماوي جزاهما الله خيراً .

بسم الله الرحمن الرحيم

شهادة أعتز بها من أستاذ فاضل وعالم جليل، هو في العلم بحر، وبين الناس
كوكب منير. جاد قلم الدكتور حسين الدراويش بكلمات تُعني عن كلِّ تقدير فأثرت
الاحتفاظ بها لأنها تعني الكثير.

الأختِ الكريمةَ أملُ	لقد أحسنتِ وأتقنتِ العملُ
بحثك مشرقٌ فيك أملُ	يعدلُ من الذهبِ حملَ جَمَلُ
أنتِ علم، أنتِ خلقُ	أنتِ أدبٌ قد تم واكتملُ
فمن دقةِ العبارةِ	في بحثها الجيد لا تسألُ
وإن سألت عن المعاني	فهي وديعةٌ وداعة الحَمَلُ
هنيئاً لكِ بنت الصيداوي	لقد طوّفتِ فعلوتِ رُحَلُ
وغيرك طاف فخاب	وعاد يُحيط به الهَبَلُ
وعمل غيرك رديء	وفيه فوضى ودَجَلُ
إيمانك وعلمك ورضي	والديك عليك يُزيل الكَلَلُ
وسماعك نبضات قلب أمك	أعطتك قوة كقوة الجبلُ
وغيرك جاهل حقود	حسود في الغباء انسدلُ
أقول وفقك الله فالى الأمام	يا صاحبة الصون والعفاف والحَجَلُ

ملخص



يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة وقوع المجاز في القرآن الكريم من حيث إثباته أو نفيه وقد حظي "المجاز" أكثر من غيره من الموضوعات البلاغية بالدراسة المستفيضة من قبل العلماء والفقهاء لأهميته وارتباط وقوعه في كتاب الله عز وجل.

اعتمدتُ في بحثي هذا على عدد من المصادر والمراجع ذات الصلة الوثيقة بهذا الموضوع. وقد سار البحث ضمن دراسة وصفية للظاهرة تتبعت فيها "المجاز" من خلال نظرة ثاقبة للمصادر والمراجع التي تناولت الموضوع بالدراسة.

وعلى هذا فقد انقسم هذا البحث إلى ثلاثة أبواب يسبقها مقدّمة ويتلوها خاتمة وفهارس.

الباب الأول: من هذا البحث يشمل الحديث عن حقيقة المجاز من حيث تعريفه لغة واصطلاحاً وفي المقابل تناولت الحديث عن الحقيقة وتمّ تعريفها أيضاً لغةً واصطلاحاً. ومن ثمّ تطرقت إلى بيان الفرق بين الحقيقة والمجاز، كما تحدثت في هذا الباب عن دوافع دراسة المجاز وتتبع أيضاً تطور دراسة المجاز عند البلاغيين العرب القدماء والمحدثين، فتمّ اختيار أبرزهم لعرض آرائهم في موضوع المجاز.

أما الباب الثاني من البحث فيشمل:

أقسام المجاز: المجاز العقلي، والمجاز المرسل، والمجاز الاستعاري، وبيان القيمة الجمالية للنص المجازي.

وفي نهاية هذا الباب تناولت الحديث عن المفاهيم المجازية العامة.

أما الباب الثالث: من هذا البحث فقد تناولت فيه الحديث عن "مدرسة الحقيقة" وأشهر من أنكروا المجاز ووقوعه في القرآن الكريم من أمثال ابن تيمية وابن قيم الجوزية من القدماء والشنقيطي من المحدثين.

فعرضت آراءهم في نفي المجاز في القرآن الكريم وتمّ مناقشتهم والردّ عليهم بعد توضيح أدلتهم.

وبينت في خاتمة البحث أن نفي وقوع المجاز، لم يكن نفيًا بالمعنى الصحيح وإنما كان دفاعاً ليس إلا عن كتاب الله تعالى نتيجة ما لحقه من تأويلات مجازية سطحية تؤول حسب الأمزجة والأهواء من قبل الفرق والمذاهب المختلفة. هذا وقد أتبعَت الخاتمة بـخلاصة قول أخذت من خلال أقلام جهازة العرب وعباقرتهم من فقهاء وعلماء وبلاغيين يستنتج من خلالها ويستشف "النتائج" التي توصل إليها هذا البحث المتواضع وهي الإقرار "التام" بوقوع المجاز وإثباته في القرآن وعدم نفيه.

ABSTRACT

This research aims to study the phenomena of incidence of metaphor in the Holy Quran whence proving it. Many studies about metaphor have been conducted more than any other rhetorical subjects by scientists and legists for it's important and relation of it's incidence in the god's book.

I depended in my research on many resources of information related to this subject. The research conducted within a descriptive study of this phenomena; tracked "metaphor" throughout a sharp perspective of the resources.

Chapter One:

Includes talking about the fact of metaphor whence defining it in parlance and terminology; in turn I talked about fact then defining it in parlance and terminology.

Then; I talked about the difference between fact and metaphor; also talked in chapter about motivations to study metaphor and tracked development of it's study by ancient Arab rhetorical and conversationalists; where I chose the most prominent of them to view their opinions in this subject.

Chapter Two:

Parts of metaphor: mental metaphor; metonymy; metaphor; and showing the aesthetic value of metaphoric text. At the end; I talked about general metaphoric concepts.

Chapter Three:

I talked about "Reality School" the most famous of those who denied metaphor and its incidence in Quran are Ibn Qayyim Al-Jawziya of the ancients and Al-Shanqiti of the Contemporary.

I viewed the opinions in denying metaphor incidence in Quran and discussed it; in addition to disproved it after illustrating their evidences.

It become clear in conclusion of this research that denying incidence of metaphor wasn't meaning fully a denial; it was just defending the Holy Quran due to surface metaphoric interpretations interpreted according to moods and fancies by different sects and faiths.

Thus; I followed conclusion by a summary taken through pens of Arab geniuses of legists and scientists and rhetoricals; from which we came to the "Results" in this simple research represented in complete approval of incidence of metaphor in the Holy Quran.

المُقَدِّمَة

- الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم – وعلى أمته أجمعين – أمة اقرأ – التي كانت وما زالت تغترف من هدى كتاب الله تعالى العظيم – جلّت قدرته وتبارك اسمه.

أمّا بعد:

قال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: 9]. صدق الله العظيم، الذي قال فأحسن القول، وصان كتابه العظيم من كل تغيير وتبديل وتحريف.

ولما كانت قضية وقوع المجاز أو عدمه في القرآن الكريم مثاراً للبحث، وباعثاً يحرض الكثيرين على خوض غمار معركة النفي والإثبات، فكم من فارس من فرسان العربية وعلمائها الأفاضل أخذ على عاتقه البحث في هذه القضية، وقلة – فقط – هي التي نفت لا تتجاوز أصابع اليد، مع العلم أنّ هذه القلة قد أفترت بالمجاز في معرض كلامها ومن خلال تأويلاتها لآيات القرآن الكريم.

فكتاب الله عظيم عظمة ما فيه من آيات وحروف وكلمات. وكيف لا ؟ ! وهو كتاب الله الذي حير الألباب، وأذهل العقول.

والقرآن الكريم فيه الحقيقة وفيه المجاز، ولا يعني وجود المجاز الذي يعتبر قسيم الحقيقة أنّ القرآن – معاذ الله – أن يكون قد ناله الكذب، كما يظن بعض الظّانين، ممن يعتبرون أنّ المجاز وجه من وجوه الكذب، لذا فهم يرفضونه، لاعتقادهم أنّ المجاز يجانب الكذب، ويبعد القرآن الكريم عن الصواب. ومن اعتقد ذلك، ونظر إلى المجاز هذه النظرة السطحية فرأيه مُجانب للصحة.

فالمجاز صدق، ودقّة ورقّة وسمو في التعبير، وقد صدق الإمام الزركشي حينما قال: "....، ولو وجب خلّو القرآن من المجاز لوجب خلّوه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحُسن^(١)."

لهذا ارتأيت أن يكون موضوع رسالتي لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية في الكتابة عن موضوع وقوع (المجاز في القرآن الكريم بين الإثبات والنفى)، وذلك لفرط حبي للغة الضاد التي نزل فيها القرآن الكريم وغيرتي على كتاب الله عز وجل.

لأجل ذلك آثرت الرجوع إلى أمهات الكتب بكل ما تحتويه من بساتين المعرفة والعلم لأقتطف من كل بستان زهرة هي في الأصل نواة زرعها القدماء بعلمهم ونبوغهم وعبقريتهم الفذة، فأين نحن من علماء البلاغة الأوائل. ولكن مع هذا نتمنى أن نحذو حذوهم وأن نسير على خطاهم، لعل وعسى أن نُفيد كما أفدنا منهم.

وكعادة هؤلاء العلماء الأفاضل جاء بحثي المتواضع هذا في ثلاثة أبواب وخاتمة.

الباب الأول: تناولت فيه الحديث عن حقيقة المجاز، من حيث تعريفه لغةً واصطلاحاً. كما تناولت الحقيقة التي تعتبر قسيماً له فعرفتها لغةً واصطلاحاً.

بعد ذلك أظهرت الفرق بين الحقيقة والمجاز ومن ثم تطرقت إلى الحديث عن دوافع ظهور المجاز الذي كان نتيجة حتمية للتفسير الظاهر السطحي للآيات التي تناولت الصفات الحسية لله تعالى.

وفي نهاية هذا الباب تناولت الحديث عن تطور دراسة المجاز عند البلاغيين العرب فاخترت أشهرهم وأبرزهم كما تناولت الكتابة عن المجاز عند المحدثين واخترت أبرزهم أيضاً.

(١) الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله، ت سنة 794، (البرهان في علوم القرآن). تعليق مصطفى عبد القادر عطا، ج2، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1408هـ-1988م.

الباب الثاني: من هذه الدراسة عرضت أقسام المجاز، من مجاز عقلي، ومجاز مرسل ومجاز استعاري ومن ثم بينت بعض المفاهيم المجازية العامة.

الباب الثالث: من هذه الدراسة فقد تحدثت فيه عن "مدرسة الحقيقة" وأشهر من أنكروا وقوع المجاز في القرآن الكريم من أمثال ابن تيمية وابن قيم الجوزية من القدماء، ومحمد الأمين الشنقيطي من المحدثين، وتصديت لآرائهم في نفيهم للمجاز، بكل ما ورد بين يدي من أدلة وبراهين، فلم يكن التصدي من باب العداة لهم لا سمح الله، ولكن من قبيل بيان الحقائق ليس غير.

فأرجو من الله العلي القدير أن لا أكون قد أسأت لأحد منهم، فما أنا إلا طالبة من طلبتهم الذين ما زالوا ينهلون من علمهم وعلومهم التي لا تُعد ولا تُحصى. فإن وفققت في عملي هذا فمن الله - تعالى - وإن كان غير ذلك فمن عند نفسي، والله أسأل أن يوفقني لما يحب ويرضى، وأن يتقبل عملي هذا بقبول حسن لأنني فوجئت أثناء بحثي هذا بتشابك الموضوع بين الفقه والبلاغة والعقيدة مما أوقعني في حيرة كبرى.

الباب الأول

ويشمل:

أ. حقيقة المجاز:

١. تعريف المجاز لغةً.
٢. تعريف المجاز اصطلاحاً.

ب. الحقيقة:

١. تعريف الحقيقة لغةً.
٢. تعريف الحقيقة اصطلاحاً.

ج. الفرق بين الحقيقة والمجاز.

د. دوافع دراسة المجاز

هـ. تطور دراسة المجاز عند البلاغيين العرب:

١. المجاز عند القدماء.
٢. المجاز عند المحدثين.

كانت الدراسة المجازية في أول أمرها دراسة لغوية نجدها مبنوثة في كتب النحو والتفسير والأصول والأدب، وفي هذه الدراسة أعرض في حديثي عن حقيقة المجاز تعريف المجاز لغة كما ورد في معاجم اللغة العربية وعلى ألسنة جهابذة اللغة العربية الأقدمين.

(أ) حقيقة المجاز

1. تعريف المجاز لغةً:

جاء في معجم "العين" لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي: "جَوَزَ كل شيءٍ: وسطه. وتقول جزت الطَّريقَ جوازاً: ومجازاً وجوؤزاً. والمجاز المصدر والموضع، والمجازة أيضاً، وجاوزته جوازاً من معنى جزته"^(١).

وفي مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي الأندلسي: "جاء في مادة جوز: جَوَزَ كلُّ شيءٍ: وسطه. وجزت الطَّريقَ جوازاً وجوؤزاً، وجاوزته، وأجزته غيري. والمجوزة من الغنم: التي في صدرها لون يخالف لونها"^(٢).

وفي أساس البلاغة للزمخشري، "قال: جوز - قطعوا جوز الفلاة وأجواز الفلاة. وجزت المكان وأجزته، وجاوزته وتجاوزته"^(٣).

(١) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت 175هـ، كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط2، 1986، ج6، من مادة جوز.

(٢) الأندلسي، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي الأندلسي، ت (379هـ)، مختصر العين، تحقيق د. نور حامد الشاذلي، ط1، 1417هـ/1996م، ج2، عالم الكتب، من مادة جوز.

(٣) الزمخشري، الإمام جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت (538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1399هـ/1979م.

أما في لسان العرب لابن منظور فعرف المجاز بقوله: "المجاز من جَوَز: جَزت الطَّرِيقَ وِجَازَ المَوْضِعِ جَوْزاً وجَوْوزاً وجَوْازاً ومَجَازاً وِجَازَ به، وِجَازَهُ، جَوْازاً، وأَجَازَهُ، وأَجَازَ غَيرَهُ وِجَازَهُ: سارَ فِيهِ، وسَلَكَه، وأَجَازَهُ: خَلَّفَهُ وقَطَعَهُ. وأَجَازَهُ: أُنْفَذَهُ. وِجَازَتِ المَوْضِعَ جَوْازاً بِمَعْنَى جِزْتِهِ"^(١).

وفي القاموس المحيط للفيروز أبادي قال في مادة جَوَز: "جوز: جاز الموضع جَوْزاً وجَوْوزاً وجَوْازاً ومَجَازاً وِجَازَ به وِجَازَهُ جَوْازاً: سارَ فِيهِ، وخَلَّفَهُ، وأَجَازَ غَيرَهُ وِجَازَهُ. والمَجَازُ: الطَّرِيقُ إِذَا قَطَعَ من أَحَدِ جانِبَيْهِ إِلى الأَخرِ، وخِلافَ الحَقِيقَةِ"^(٢).

أما في المعجم الوسيط فقد ورد ما يلي: " يُقالُ جازَ القولَ جَوْزاً، وجَوْازاً، ومَجَازاً:

فُجِلَ ونَفِذَ. و - العَقْدَ وغَيرَهُ: نَفِذَ ومَضَى عَلى الصَّحَّةِ و - الدَرَهْمَ فُجِلَ عَلى ما فِيهِ ولم يُرَدَّ و - المَوْضِعَ وبِهِ: سارَ فِيهِ وقَطَعَهُ. ويُقالُ جازَ بفلانِ المَوْضِعَ: قادَهُ حَتى قَطَعَهُ وتَعَدَّاهُ وخَلَّفَهُ ورَآه. المَجَازُ: المَعْبَرُ. و - من الكَلامِ ما تَجَازَى ما وُضِعَ لَه من المَعْنى "^(٣).

ويظهر في جميعها أنّ المجاز يقصد به التّجاوز والتّعدّي.

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، ت (1311)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م، ج1، من مادة (جَوَز).

(٢) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، ت (817هـ)، القاموس المحيط، بيروت - لبنان 1415هـ/1995م، توثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، مادة (جوز).

(٣) إبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط، (باب الجيم)، ص167، ص168.

وعرّف الإمام عبد القاهر الجرجاني المجاز في كتابه (أسرار البلاغة) في معرض حديثه عن المجاز بقوله: "المجاز مفعّل من جاز الشيء يجوزه إذا تعدّاه. وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وُصِفَ بأنّه مجاز على معنى أنهم جاوزوا به موضعه الأصليّ أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً"^(١).

وهذا يقع ضمن التّعريف اللغوي للمجاز. وهذا أيضاً مما يتفق مع تعريف القيرواني للمجاز في كتابه (العمدة) حيث قال: "ومعنى المجاز طريق القول ومأخذه، وهو مصدر "جزت مجازاً" "^(٢).

وأكد القزويني ذلك في كتابه (التلخيص في علوم البلاغة) إذ يقول: "والمجاز مفعّل من جاز المكان يجوزه إذا تعدّاه"^(٣).

مما سبق يُلاحظ أنّ المجاز لغة مصدر يقصد به التّجاوز والتّعدّي حسب ما ورد في المعاجم اللغوية والتي اعتمدها أيضاً العلماء في تعريفهم للمجاز لاحقاً.

(١) عبد القاهر الجرجاني، كتاب أسرار البلاغة، ت. ه. ريتز، ط 2، 1399هـ/1979م، دار المسيرة، بيروت، ص365.

(٢) القيرواني، الإمام أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، ت (456هـ)، العمدة في محاسن الشعر وأدابه، تحقيق محمد قزقران، ط1، سنة 1988م، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ص455.

(٣) الخطيب القزويني، الإمام جلال الدّين محمد بن عبد الرحمن، التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق وشرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ص292.

2. تعريف المجاز اصطلاحاً:

تعريف المجاز اصطلاحاً أعرضه للقارئ كما ورد في كتب بعض العلماء الأقدمين، فقد عرّفه ابن جني في كتابه "الخصائص" بقوله:
(("المجاز" هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، كلفظ الأسد والحمار، إذا أُريد بهما البهيمة، أو أُريد بهما الشجاع والبليد))^(١).
أما الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه:
"دلائل الإعجاز في علم المعاني" فعرّف المجاز بقوله:
"والمجاز أن يزال عن موضعه ويستعمل في غير ما وضع له فيقال أسد ويُراد شجاع وبحر ويُراد جواد"^(٢).

وعرّفه السكاكي في كتابه "مفتاح العلوم" بقوله:

"وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة من إرادة معناها في ذلك النوع"^(٣).

وأردف قائلاً:

(١) أبو الفتح عثمان بن جني، ت (392هـ)، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، ج 1، المكتبة التوفيقية، ص5+6.

(٢) الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، محمد رشيد رضا، ط 2، مطبعة المنار، مصر القديمة، سنة (1331هـ)، ص280.

(٣) أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر بن علي السكاكي، ت (626هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص359.

"ولك أن تقول المجاز هو الكلمة المستعملة، في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة، استعمالاً في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة ما تدل عليه بنفسها في ذلك النوع"^(١).

وعرّف ابن الأثير المجاز في كتابه:

"المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" بقوله:

"وأما المجاز فهو ما أُريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من جازَ من هذا الموضع إلى هذا الموضع؛ إذا تخطّاه إليه؛ فالمجاز إذاً اسم للمكان الذي يُجاز فيه كالمعاج والمزار وأشباههما، وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى مكان، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محلّ إلى محلّ، كقولنا: زيدٌ أسدٌ؛ فإنّ زيداَ إنساناً، والأسد هو هذا الحيوان المعروف، وقد جزنا من الإنسانية إلى الأسدية: أي عبّرنا من هذه لوصلة بينهما، وتلك الوصلة هي صفة الشجاعة"^(٢).

فيلاحظ مما سبق أنّ المجاز هو الانتقال بالألفاظ من مكان إلى آخر لوجود

علاقة بينهما.

وختلاصة القول:

إنّ المجاز هو استعمال الألفاظ في غير ما وضعت له في الأصل لغاية بلاغية، إذ يعتبره البلاغيون من الأمور التي تزيد الكلام عذوبةً وحلاوةً، فيبدو الكلام أبلغ وأكثر وقعاً في القلوب.

(١) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 360.

(٢) أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الموصلي، ت (637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج 1، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1358هـ/1939م، ص 58.

وهذه الميزة زادت في العرب إعجابهم بالمجاز، فكثرت استخدامهم له في كلامهم؛ وذلك لاهتمامهم بلغتهم وإعجابهم بها، وكيف لا يعجبون بها وهي لغة كتاب الله - عز وجل - الذي يهتدون بهديه، فيضيء لهم بنوره طريقهم ويهديهم إلى الصراط المستقيم. فأياته بل معظم سوره الجليله لا تخلو من مجاز، وذلك لما يترك المجاز من أثر في النفوس، فالمجاز بخفته ورشاقته يعطي القارئ أو السامع صورة أبلغ وأعذب وأخفّ وقعاً.

وخير ما يمثل هذا ما ورد على لسان أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني في كتابه "العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده" حيث قال: "أنّ العرب كثيراً ما تستعمل المجاز، وتعدّه من مفاخر كلامها، فإنّه دليلُ الفصاحة، ورأسُ البلاغة، وبه بانّت لغتها عن سائر اللغات"⁽¹⁾.

فالقيرواني في كلامه عن المجاز عدّه دليلاً للفصاحة ورأساً للبلاغة.

حقاً إنّ القيروانيّ على صواب فمع ما في العبارة المجازية من إيجاز واختصار إلاّ أنها تُمتع الأذهان، وتُرضي النفوس، فلا يتحسّسها إلا أصحاب الذوق الرفيع، ممن لديهم القدرة على معرفة مواطن الجمال في العبارة المجازية، من خلال ما تنتثره من تصوير فنيّ دقيق، وابتكار وإبداع لا حدود لهما، فنؤثر في النفوس، وتحرّير بجمال وقعها الآذان التي تعجز عن وصف ما تسمع لحلاوته، وطلاوته وخفته، ورشاقته.

وجاء على لسان السيوطي قوله:

⁽¹⁾ القيرواني، كتاب العمدة، ج1، ص455.

(والمجاز إمّا لأجل اللفظ، أو المعنى، أو لأجلهما، فالذي لأجل اللفظ إمّا لأجل جوهره بأن تكون الحقيقة ثقيلة على اللسان والذي لأجل المعنى إمّا لعظمه في المجاز أو حقارة في الحقيقة، أو لبيان في المجاز، أو للطف فيه)^(١)
فالسبوطي في عبارته السابقة يدرك تمام الإدراك قيمة المجاز وقد صدق حين قال: (.....) وعند هذا فالتعبير بالحقيقة يفيد العلم، والتعبير بلوازم الشيء الذي هو المجاز لا يفيد العلم بالتمام، فيحصل دغدغة نفسانية، فكان المجاز آكد وألطف)^(٢).

(ب) الحقيقة

(١) السبوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار الفكر، ص360.

(٢) المصدر السابق، ص361.

1. تعريف الحقيقة لغةً:

جاء في كتاب العين باب الحاء والقاف: "حقّ: الحقُّ نقيض الباطل. حقّ الشيء يحقُّ حقّاً، أي وجب وجوباً. وتقول: يحقُّ عليك أن تفعل كذا. وأنت حقيقٌ على أن تفعله. وحقيقٌ فاعيل في موضع مفعول.

والحقيقة ما يصير إليه حقُّ الأمر ووجوبه. وبلغت حقيقة هذا: أي يقين شأنه. وفي الحديث: "لا يبلغ أحدكم حقيقة الإيمان حتى لا يعيبَ على مسلمٍ بعيب هو فيه"^(١).

وفي الصّاح، تاج اللغة وصحاح العربية عرّف الجوهري الحقيقة بقوله: "الحقُّ: خلاف الباطل. والحقُّ: واحد الحقوق. والحقّة أخص منه. يُقال: هذه حقّتي، أي حقّي. والحقّة أيضاً: حقيقة الأمر.

ويُقال أيضاً: حَقَّقْتُ الرجل، وأَحَقَّقْتُهُ أيضاً، إذا تحَقَّقْتُهُ وصرت منه على يقين. وتحَقَّقَ عنده الخبر، أي صحَّ. وثوب محققٌ، إذا كان محكم النسج. والحقيقة: خلاف المجاز. والحقيقةُ ما يحقُّ على الرجل أن يحميه"^(٢).

وفي لسان العرب لابن منظور قال:

(١) الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج3، من مادّة (حقق).

(٢) الجوهري، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصّاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ج4، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399هـ/1979م، مادّة (حقق).

" حَقَّق: الحَقُّ نَقِيضُ الباطِل. وحقَّ الأمرُ يَحِقُّ ويَحِقُّ حَقًّا وحقوقاً: صارَ حَقًّا وثبت. ويُقالُ أَحَقَّقْتُ الأمرُ إِحْقاقاً إِذا أَحكمتَه وصَحَّحتَه. وحقَّ الأمرُ يَحِقُّه حَقًّا وأحَقَّه: كانَ مِنْه على يقين. والحقيقة ما يصير إليه حقُّ الأمر ووجوبه.

وَبَلَغَ حَقِيقَةَ الأمرِ أَي يَقِينُ شَأْنَهُ. والحقيقة في اللغة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه" (١).

وجاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي في مادّة (حقق):
" الحقُّ: من أسماء الله تعالى، أو من صفاته، والقرآن، وضدُّ الباطل... والموجود، الثابت، والصدق.

والأمرُ يَحِقُّ ويَحِقُّ حَقَّةً، بالفتح: وجب ووقع بلا شك.
والأمرُ تحَقَّقْتُهُ وتَيَقَّنْتُهُ. والحقيقة: ضد المجاز، وما يحقُّ عليك أن تحميه" (٢).

وجاء في المعجم الوسيط:

" حَقَّقَ الأمر: أثبتَه وصدَّقَه. يُقال: حَقَّقَ الظَّنَّ، وحقَّقَ القول والقضية والشيء والأمر: أحكمه. ويُقال حَقَّقَ الثوب: أحكم نسجه" (٣).
" والحقيقة هي الشيء الثابت يقيناً" (٤).

وهذا ما يتفق مع تعريف الإمام القزويني حينما قال: "الحقيقة إما فعيل بمعنى مفعول من قولك حَقَّقْتَ الشيء إذ أثبتَه أو فعيل بمعنى فاعل من قولك حقَّ الشيء يحقُّ إذا ثبت" (١).

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج10، مادّة (حقق)، ص49.

(٢) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، باب القاف فصل الحاء، مادّة (حقق)، ص787.

(٣) إبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط، ص209.

(٤) المعجم الوسيط، ص210.

وقد ورد هذا التعريف اللغوي للحقيقة على لسان كثير من العلماء كالتفتازاني في شروح التلخيص، وفخر الدين الرازي وغيرهم كثير. وجميعهم يتفقون في التعريف اللغوي حول الصدق واليقين وإثبات الشيء.

2. تعريف الحقيقة اصطلاحاً:

تعرف الحقيقة عند اللغويين بأنها:

" ما استعمل في معناه الأصلي، وحقيقة الشيء خالصه وكنهه"^(٢).

وفي كتاب مفتاح العلوم للإمام السكاكي عرف الحقيقة بقوله:

" فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له من غير تأويل في الوضع، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص، فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه"^(٣).

أما الإمام القزويني فقد عرف الحقيقة في كتابه "الإيضاح في علوم البلاغة" بقوله:

" الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب"^(٤).

وعرفها التفتازاني بقوله:

"الحقيقة في الاصطلاح: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب"^(١).

(١) القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص292.

(٢) المعجم الوسيط، ص210.

(٣) السكاكي، مفتاح العلوم، ص358.

(٤) الإمام الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ج1، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، 1971م، ص392.

(ج) الفرق بين الحقيقة والمجاز

ذكر ابن جنّي في كتابه الخصائص الفرق بين الحقيقة والمجاز، حيث قال تحت عنوان: "باب في فرق بين الحقيقة والمجاز":
"الحقيقة: ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز ما كان بضدّ ذلك. وإنما يقع المجاز ويُعدّل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة"^(٢).

واستشهد على ذلك بقوله تعالى:

(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) [يوسف: 82].

فذكر أنّه وقع المجاز لأنّ في الآية المعاني الثلاثة.

"أما الاتساع فلأنّه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله. وأما التشبيه فلأنّها شبّهت بمن يصح سؤاله لما كان بها ومؤلفاً لها. وأما التوكيد فلأنّه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة"^(٣).

الفرق بين الحقيقة والمجاز:

ذكر عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز في علم المعاني" الفرق

بينهما فقال:

(١) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ت (792هـ)، المطول، سلسلة شروح التلخيص (المطول) شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص568.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص304.

(٣) المصدر السابق، ص307، ص308.

"وذلك أنّ العادة قد جرت بأن يُقال في الفرق بين الحقيقة والمجاز أن يقرّ اللفظ على أصله في اللغة، والمجاز أن يُزال عن موضعه ويُستعمل في غير ما وُضِعَ له"^(١).

أمّا ابن الأثير في كتابه "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" فذكر بصدد الحديث عن الفرق بين الحقيقة والمجاز فقال: "وأما الفرق بينه وبين الحقيقة فهو أنّ الحقيقة جارية على العموم في نظائر؛ ألا ترى أننا إذا قلنا "قلان عالم" صدق على كل ذي علم، بخلاف "واسأل القرية" لأنّه لا يصح إلا في بعض الجمادات دون بعض؛ إذ المراد أهل القرية، لأنهم ممن يصح السؤال لهم، ولا يجوز أن يُقال: واسأل الحجر والتراب، وقد يحسن أن يُقال واسأل الريع والطلل"^(٢).

كما قال في الفرق بين الحقيقة والمجاز:
"واعلم أنّ كل مجاز فله حقيقة؛ لأنّه لم يصح أن يُطلق عليه اسم المجاز إلاّ لنقله عن حقيقة موضوعه له، إذ المجاز هو اسم للموضع الذي ينتقل فيه من مكان إلى مكان، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من الحقيقة إلى غيرها"^(٣).

وأضاف قائلاً: "وكذلك فاعلم أنّ المجاز أولى بالاستعمال من الحقيقة في باب الفصاحة والبلاغة، لأنّه لو لم يكن كذلك لكانت الحقيقة التي هي الأصل أولى منه حيث هو فرع عليها"^(٤).

يُلاحظ من تلك الفروق بين الحقيقة والمجاز أنّ ابن الأثير قد اعتبر المجاز أبلغ وأفصح، كما اعتبر الحقيقة أصلاً والمجاز فرعاً.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، السيّد محمد رشيد رضا، ط2، ص280.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر، ص61، 62.

(٣) المصدر السابق، ص63.

(٤) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

ومضى ابن الأثير يقول:

"واعلم أنه إذا ورد عليك كلام يجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة وعلى طريق المجاز باختلاف لفظه؛ فانظر: فإن كان لا مزية لمعناه في حمله على طريق المجاز فلا ينبغي أن يُحمل إلا على طريق الحقيقة؛ لأنها هي الأصل والمجاز هو الفرع، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة"^(١).

فجعل ابن الأثير استخدام المجاز وتفضيله على الحقيقة لفائدة تجنيها البلاغة من وراء استخدامها للمجاز في الكلام.

أما في كتاب الطراز فقد ورد قول العلوي في الفرق بين الحقيقة والمجاز:
"اعلم أن أرباب البلاغة وجهابذة أهل الصناعة مطبقون على أن المجاز في الاستعمال أبلغ من الحقيقة، وأنه يُلطفُ الكلام ويُكسبه حلاوةً، ويكسوه رشاقةً، والعلم فيه قوله تعالى: (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) [الحجر: 94]. وقوله: (وَدَاعِيَا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا) [الأحزاب: 46]. فلو استعمل الحقائق في هذه المواضع، لم تعط ما أعطى المجاز من البلاغة"^(٢).

وخلاصة القول في الفرق بين الحقيقة والمجاز يتمثل في:

(١) ابن الأثير، المثل السائر، ج1، ص63.

(٢) العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي البمني، ت (749)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف بمصر، سنة 1332هـ/1914م، ج2، دار الكتب الخديوية، ص8.

أنّ المجاز أبلغ وأفصح وأجمل؛ إذ يُعطي الكلام نوعاً من العذوبة والحلاوة التي تضيف عليه شيئاً من اللطافة والرّشاقة والطلاوة والحركة وسرعة التنقل والانتقال من معنى إلى آخر مع الاحتفاظ بالفائدة المنشودة من ذلك التجاوز والتّعدي.

(د) دوافع دراسة المجاز:

رغم التّأليف التي أظهرت عنايتها واهتمامها بالقرآن الكريم، من حيث تفسيره وتأويله والكشف عن معانيه ومفرداته، إلا أنّ المسلمين لم يكونوا على مستوى واحد في فهمهم للآيات وتفسيرهم لها.

فقد تضاربت الآراء واختلفت وجهات النّظر بين العلماء والفقهاء والأئمة حول الآيات التي تتحدث عن صفات الله - تعالى - الحسية وذاته والتي تتحدث أيضاً عن أمور تبدو في ظاهرها مناقضة لتصورات العقل.

كقوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه: 5].

فقد حملت هذه الآية معنى الاستواء، وقوله تعالى: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [القصص: 88].

وقوله تعالى في آية أخرى: (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) [الرحمن: 27].

وقوله تعالى في آية أخرى: (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) [الفتح: 10].

وقوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) [المائدة: 64].

فمثل هذه الآيات المتضمنة لصفات الله الحسية كالاستواء والوجه واليد وغيرها الكثير أثارت الجدل والنقاش مما كان له باعثاً ودافعاً قوياً لظهور ما عرف بالمذاهب والفرق الإسلامية والتي أخذت كل فرقة من هذه الفرق تفسر وتؤول الآيات حسب أمزجتها وفهمها لهذه الآية أو تلك ومن هذه الفرق:-

٣. **المعتزلة:** وهم أصحاب واصل بن عطاء ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركاً، وقالوا لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى^(١). والمعتزلة أيضاً تنفي صفات الله الأزلية وتقول: (بأنه ليس لله عز وجل علم، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا صفة أزلية، وزادوا على هذا بقولهم: إن الله تعالى لم يكن له في الأزل اسم ولا صفة)^(٢).

٤. **الجبرية:**

(الجبر هو نفي الفعل حقيقة من العبد وإضافته إلى الرب تعالى. والجبرية أصناف، فالجبرية الخالصة هي التي تثبت للعبد، فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، والجبرية المتوسطة أن تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً)^(٣).

٥. **الجهمية:** - أتباع جهم بن صفوان الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار تبديان وتقنيان. وزعم أيضاً أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وقال لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال زالت الشمس، ودارت الرّحى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفنا به. وزعم أيضاً أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حيّ أو عالم أو مريد)^(٤).

(١) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، ت 548هـ، الملل والنحل تصحيح أحمد فهمي محمد، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص38.

(٢) عبد القاهر بن ظاهر بن محمد البغدادي الاسقرائيني التميمي، ت عام 429هـ، الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1416هـ، 1995م.

(٣) الملل والنحل، ص72.

(٤) الفرق بين الفرق، ص211.

وقال جهم: (وهو من الجبرية الخالصة) ^(١) (بحدوث كلام الله تعالى كما قالتها
القدرية، ولم يسم الله تعالى متكلماً به) ^(٢).
(فأكفرته القدرية في قوله بأن الله تعالى خالق أعمال العباد، فاتفق أصناف الأمة على
تكفيره) ^(٣).

فمعتقدات وتكفير هذه الفرقة جعلها تؤول كل آية لا تتفق مع عقائدهم بما
ويتناسب وتفكيرها.

٤ المرجئة:

المرجئة ثلاثة أصناف: صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان وبالقدر على مذاهب
القدرية المعتزلة.

وصنف منهم قالوا بالإيمان وبالجبور في الأعمال، على مذهب جهم بن
صفوان، فهم إذاً من جملة الجهمية، والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبرية
والقدرية.

وإنما سُموا مرجئة لأنهم أخرجوا العمل عن الإيمان ^(٤).
وجاء في كتاب الإيمان لابن تيمية:

أنَّ المرجئة (قد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة
والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة
أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل
والقياس) ^(٥).

^(١). الملل والنحل، ص 73.

^(٢). الفرق بين الفرق، ص 212.

^(٣). المصدر السابق، ص 213.

^(٤). الفرق بين الفرق، ص 202.

^(٥). ابن تيمية، الإيمان، ص 114.

٥ الفرقة الناجية:- (وهي الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة كلهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته، وعدله وحكمته، وفي أسمائه وصفاته)^(١).

كما يجمعها الإقرار بتوحيد الصانع وقدمه، وقدم صفاته الأزلية. وإجازة رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل.

وللغزالي رأي في هذه الفرقة حيث قال عنهم:

(وأما أهل السنة والجماعة فقد توسطوا بينهم فلم ينفوا الاختيار عن أنفسهم بالكلية ولم ينفوا القضاء والقدر عن الله بالكلية)^(٢).

وقد ورد في كتاب المجاز وأثره في الدرس اللغوي قول الكاتب:

أنه (كان من أهم ما دار من خلاف بين المعتزلة وأهل السنة أن أهل السنة تقرر: أن الله علماً حقيقياً لا مجازياً وأن علمه غير مخلوق وأن كلام الله قديم لم يزل. والمعتزلة تصور: أنه علم محدث مخلوق. وكلام الله صفة فعل مخلوق ومن ثم نشأت فتنة خلق القرآن)^(٣).

هذا غيظ من فيض من حيث عدد الفرق والمذاهب التي جاوزت السبعين فرقة. كل فرقة تفسر وتؤول على عاتقها الآيات التي تتناول صفات الله تعالى وأفعال العباد تفسيراً ظاهرياً دون الوقوف على فهم الآيات وتفسيرها بشكل صحيح.

(١). الفرق بين الفرق، ص26.

(٢) الغزالي، كتاب الأربعين في أصول الدين، مطبعة كردستان العلمية، 1328.

(٣) عبد الجليل، محمد البديري، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، ص114، 115.

من ذلك يستطاع القول إنّ إثبات الفكرة المجازية أو نفيها، دراسة كان باعثها الأول الآيات والنصوص القرآنية التي تتناول صفات الله تعالى وخلق أفعال العباد والتي نشأ عنها ظهور ما يعرف بالفرق والمذاهب الإسلامية.

وقد صدق ابن تيمية حينما قال عنهم:

(ولهذا نجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة، ولهذا نجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، ونجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم)^(١).

فمثل هذا الحديث يبين ويوضح سبب رفض ابن تيمية وإنكاره للمجاز فإنكاره كان بدافع الغيرة على كتاب الله تعالى من تلك الفرق التي إذا ما تدبر المرء حججهم وأدلتهم وجدها دعاوي وأباطيل لا يقوم عليها دليل وذلك بسبب عدم التفاتهم إلى الكتب التي تبحث بالقرآن والحديث النبوي الشريف.

(١) الإيمان، ابن تيمية، ص 114.

هـ. تطور دراسة المجاز عند البلاغيين العرب

للحديث عن تطور دراسة المجاز عند البلاغيين العرب تقتضي هذه الدراسة أن أتحدث عن تطورها عند القدماء من البلاغيين العرب.
أ. المجاز عند القدماء:

درس البلاغيون العرب القدماء المجاز فوضعوا حدّه وبيّنوا أقسامه، ومنهم:-

1. الجاحظ (عمرو بن بحر 255هـ):

"عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ، عاش ما بين (163-255هـ). المصنف الحسن الكلام، البديع التصانيف، كان من أهل البصرة، وأحد شيوخ المعتزلة، وقدم بغداد فأتم بها مدة" (1). " مات الجاحظ في سنة خمس وخمسين ومائتين" (2).

أشار الجاحظ من خلال كتابيه - البيان والتبيين والحيوان - إلى المجاز من خلال إيراده لبعض الآيات التي ورد فيها مجاز. كقوله تعالى: (هَذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ) [الواقعة:56]، فعلق بقوله: والعذاب لا يكون نزلاً ولكنه أجراه مجرى كلامهم" (3). وفسر الآية نفسها في البيان والتبيين فقال (والعذاب لا يكون نزلاً ولكن لما قام العذاب لهم في موضع النعيم سُمي باسمه) (4).

(1) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت (463هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ج 12، ط1، 1417هـ/1997م، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص208.

(2) عبد الجليل، محمد بدري، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، ص115، 114.

(3) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ت (255هـ)، كتاب الحيوان، ج 4، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط1، 1359هـ/1940م، مصر، ص273.

(4) البيان والتبيين، ج1، ص180.

وتناول أيضاً قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا) [النساء: 10].
وقوله تعالى: (أَكْأَلُونَ لِلْسُّحْتِ) [المائدة: 42]^(١).

فيقول الجاحظ: ولكنّه (أجراه مجرى كلامهم) ، أي أنّه جاء فيه مجاز كعادة العرب في استخدام المجاز. فخرج الجاحظ بالمجاز من دائرة التفسير والتأويل إلى دائرة البلاغة، فصرّح باسم الاستعارة وحاول تعريفها، فكان بذلك أوّل من تحدّث عنها.

والقارئ كتاب "الحيوان" للجاحظ يلحظ أنّ الجاحظ اختلف عن سابقه في رأيه في المجاز كأبي عبيدة الذي كان يرى فيه تفسيراً وتأويلاً لكلمة غريبة من القرآن الكريم. أمّا المجاز عند الجاحظ يُقابل الحقيقة، فهو بذلك يكون أوّل من تناوله بصورة بلاغية.

فقد ورد في كتاب "الحيوان" بعض الآيات التي أدرجها الجاحظ في كتابه تحت عنوان "المجاز والتشبيه في الأكل" فقد قال: "وقد يقولون ذلك أيضاً على المثل، وعلى الاشتقاق، وعلى التشبيه. فإن قلتم: فقد قال الله - عزّ وجلّ - في الكتاب: (الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهْدٌ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِينَا بُرْهَانٌ تَأْكُلُهُ النَّارُ) [آل عمران: 183]. فقد علمنا أنّ الله - عزّ وجلّ - إنّما كلمهم بلغتهم"^(٢).

فإصرار الجاحظ على تكرار عبارة (إنّما كلمهم بلغتهم) دليل واضح على استخدام العرب للمجاز في كلامهم.

(١) كتاب الحيوان، ج4.

(٢) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ت (255هـ)، كتاب الحيوان، ج 5، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط1، 1362هـ/1943م، مصر، ص23.

هذا وقال الجاحظ أيضاً تحت عنوان باب آخر "في المجاز والتشبيه بالأكل" قول الله - عزّ وجلّ- الوارد في الآية [42] من سورة المائدة، قال تعالى: (سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ..).
والآية [10] من سورة النساء قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا).

فقال الجاحظ عنهما: " وقد يُقال لهم ذلك وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة، ولبسوا الحلل، وركبوا الدواب، ولم ينفقوا منها درهماً واحداً في سبيل الأكل. وأضاف الجاحظ قائلاً: "وقد قال الله - عزّ وجلّ - : (إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا) [النساء: 10]، وهذا مجاز أيضاً" ^(١).

كما جاء في باب آخر قول الجاحظ: (في مجاز الذوق) واستشهد على ذلك بقول الله - عزّ وجلّ- : (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) [الدخان: 49] ^(٢).

إذن يُلاحظ من خلال كلام الجاحظ عن المجاز من خلال كتابه "الحيوان" أنّه يعتبر أول من خرج بالمجاز من دائرة التفسير والشرح إلى دائرة المعنى الحقيقي للمجاز الذي هو قسيم الحقيقة.

وبذلك يُلاحظ أنّ الجاحظ يريد أن يقول: " لقد نزل القرآن على أساليب العرب، فليس عجباً أن يستخدم المجاز كما استخدمه العرب ". واستشهد على صحة كلامه من خلال الآيات التي استشهد بها في كتابيه البيان والتبيين - والحيوان، فمما ساقه على

^(١)الجاحظ، كتاب الحيوان، ج5، ص25.

^(٢)المصدر السابق، ص28.

سبيل التوسع قوله تعالى: (وَمَا نُرِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا) [الزخرف: 48]، وعلّق بعد ذلك بقوله: (فهذا مما يدل على توسعهم في الكلام وحمل بعضهم على بعض واشتقاق بعضه من بعض)^(١).

من ذلك نخلص إلى القول بأن الجاحظ يرى أنّ المجاز يُقابل الحقيقة، وهو أول من تحدّث عن المجاز في صراحة ووضوح، حيث خرج فيه من دائرة التفسير والتأويل، فقد كان يأتي باللفظة الواحدة ويضعها في استعمالين مختلفين، أحدهما مجازي والآخر حقيقي ليبرهن للقارئ بالدليل والبرهان القاطع الفرق بين الأسلوبين ليخرج من ذلك إلى إثبات أنّ المجاز أكثر عذوبة وحلاوة من الحقيقة.

ومما أظهر إقرار الجاحظ بالمجاز وتحدّثه عنه بصراحة ووضوح أنّه صرّح بالاستعارة وتحدّث عنها وحاول وضع تعريف لها، مع العلم أنّ الاستعارة لم يصرّح بها قبل كتابات الجاحظ إلّا ما ورد في الأحكام الفقهية الواردة على لسان أبي حنيفة وصاحبيه في كتاب كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، فقد لوحظ أنّهم كثيراً ما استعملوا (لفظ الاستعارة في أحكامهم الفقهية)^(٢).

وخلاصة القول تكلم الجاحظ في المجاز وأقرّه في حرّ كلامه وفي صفحات كتبه وخاصة في كتابيه "البيان والتبيين، والحيوان" فهو إذن ممن أثبتوا المجاز ولم ينفوه.

(١) البيان والتبيين، ج1، ص252.

(٢) البخاري، علاء الدين بن عبد العزيز بن أحمد البخاري، ت (730هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، دار الكتاب العربي - بيروت، لبنان، طبعة جديدة بالأوفست 1394هـ/1974م.

2. ابن قتيبة (ت 276هـ)

هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي. علم من أعلام القرن الثالث الهجري، بحث المجاز من ناحية لغوية في كتابه (تفسير غريب القرآن). أمّا كتابه (تأويل مشكل القرآن) فقد بحث المجاز من ناحية اصطلاحية حيث عقد للمجاز بابين الأول للحديث عن المجاز والثاني للحديث عن الاستعارة. هذا وقد ردّ فيه على منكري المجاز الزاعمين بأنّ الكلام كله حقيقة ولا مجاز فيه. فكان مما ردّ عليهم به قوله:-

"وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز فإنهم زعموا أنّه كذب لأن الجدار لا يريد والقرية لا تسأل ولو كان المجاز كذباً وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلاً كان أكثر كلامنا فاسداً لأننا نقول: نبت البقل وطالت الشجرة وأينعت الثمرة وأقام الجبل ورخص السعر"⁽¹⁾.

هذا وفي عبارة أخرى واردة على لسانه يستشف منها أن عبارة المجاز كانت تقابل الحقيقة، أي أنّه يعي المعنى الاصطلاحي للكلمة فنجدّه يقول: "وذهب قوم في قول الله وكلامه أنّه ليس قولاً ولا كلاماً على الحقيقة وإنّما هو إيجاد للمعاني وصرفوه في كثير من القرآن إلى المجاز"⁽²⁾.

ومما يثبت معرفته للمجاز أيضاً ما قاله:

"وللعرب المجازات في الكلام، ومعناها طرق القول ومآخذه، ففيها الاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والإخفاء والإظهار والتعريض والإفصاح والكناية والإيضاح ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع والجميع خطاب الواحد

(1) تأويل مشكل القرآن، ص 99، شرح وتحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية.

(2) تأويل مشكل القرآن، ص 78.

والواحد والجميع خطاب الاثنين والقصد بلفظ الخصوص لمنى العموم ولفظ العموم
بمعنى الخصوص مع أشياء كثيرة^(١).

فعبارته السابقة تدل على معرفته للمجاز بالمعنى الاصطلاحي الذي تقيده.
وقوله مع "أشياء أخرى" يدل على أنه أعطى لكلمة المجاز اتساعاً كبيراً أكثر مما
استقرت عليه في كتب البلاغة.

أمّا عن الاستعارة فقد قال: "فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا
كان المسمى بها بسبب من الأخرى أو مجاوراً لها أو مشاكلاً"^(٢).

فمن خلال البابين اللذين عقدهما ابن قتيبة للمجاز والاستعارة واللذين ردّ من
خلالهما على منكري المجاز الذين فسّروا الآيات تفسيراً ظاهرياً سطحياً يتضح لنا أنّ
ابن قتيبة قد عرّف المجاز لغةً واصطلاحاً بدليل إيراد له مقابلاً للحقيقة.
ولذا فيمكن القول أنّ ابن قتيبة أقرّ بالمجاز ولم ينفيه.

3. ابن المعتز (274-296هـ):

(عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد). يُعتبر ابن
المعتز من أوائل الذين أسسوا علم البديع، حيث تحدث في كتابه عن سبعة عشر فناً
من فنون البلاغة وقد حصر في كتابه "البديع" المجاز في لون واحد من ألوان البلاغة
وهو الاستعارة. فصّرّح باسمها، وقد ذكرها مراتٍ عديدة وجعل لها السّبق على فنون
بلاغية أخرى، والدليل على اهتمامه بالمجاز وخاصة الاستعارة إطلاقه على الباب
الأول من أبواب كتابه "البديع" اسم الاستعارة.

^(١) تأويل مشكل القرآن، ص15، 16.

^(٢) المرجع السابق، ص102.

وجعل ابن المعتز فنون البديع التي بنى عليها الشطر الأكبر من كتابه خمسة هي: [الاستعارة، والتجنيس، والمطابقة أو الطباق، ورد الأعجاز على ما تقدمها والمذهب الكلامي].

عرّف ابن المعتز الاستعارة بقوله: "الاستعارة: هي استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها" (١). وأورد أمثلة من القرآن الكريم، ومن الأحاديث الشريفة لتكون دليلاً على صدق ما يقول.

فمن الأمثلة القرآنية على الاستعارة استشهد ببعض الآيات كقوله تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ) [آل عمران: 7]، وقوله تعالى: (وَإخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) [الإسراء: 24]، وقوله تعالى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [مريم: 4]، وقوله تعالى: (أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمَ عَقِيمٍ) [الحج: 55]، وقوله تعالى: (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ) [يس: 37] (٢).

فيلاحظ من اهتمام ابن المعتز بالمجاز أنه عُنِيَ بتعريف الاستعارة فحاول تعريفها ووضع حداً لها. وهذا مما يُظهر أنّ ابن المعتز كان من المهتمين بالمجاز فهو ممن اهتموا بالاستعارة التي تعتبر فرعاً من فروع المجاز فبذلك يكون ابن المعتز من القدماء الذين أثبتوه ولم ينفوه ويظهر ذلك من خلال استشهاده بآيات من القرآن الكريم فهي دليل على ورود المجاز في القرآن الكريم.

(١) عبد الرازق أبو زيد زايد، علم البديع نشأته وتطوره من ابن المعتز حتى أسامة بن منقذ، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة 1977م، ص 43.

(٢) عبد الله بن المعتز، البديع، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، نشر مصطفى البابي وأولاده، 1945م، ص 17.

حيث تكمن الاستعارة في هذه الآيات بقوله تعالى: (أُمُّ الْكِتَابِ)، (جَنَاحَ الدُّلِّ)، (أَشْتَعَلَ).

4. إسحاق بن إبراهيم بن وهب (ت 334هـ)

اهتم ابن وهب بالمجاز ويظهر ذلك من خلال حديثه عن الاستعارة في كتابه (البرهان في وجوه البيان)، حيث عقد لها باباً مستقلاً بين فيه سبب توجه العرب إلى استخدام الاستعارة في كلامهم. فذكر أن ذلك مردّه إلى أن ألفاظ العرب (أكثر من معانيهم، وليس هذا في لسان غير لسانهم، فهم يعبرون عن المعنى الواحد بعبارات كثيرة ربما كانت مفردة وربما استعملوا بعض ذلك في موضع بعض على التوسع والمجاز)⁽¹⁾.

فعبارته السابقة يستشف منها أنه على يقين تام بالمجاز حيث أنه كسابقه ممن أقرّوا المجاز، فهو يطلق اسم (الاستعارة) على أنواع المجاز المختلفة. ومما جعل ابن وهب في دائرة الاستعارة قول الله تعالى: (وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا } 45 { وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوَّا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا) [الإسراء: 45-46]. فقد علق ابن وهب على هاتين الآيتين اللتين حملهما على الاستعارة بقوله: (وذلك لأنهم كانوا عند تلاوة القرآن قد حجبوا قلوبهم عن فهمه وصدقوا بأسماعهم عن تدبره فجاز أن يقال على المجاز والاستعارة أن الذي تلا ذلك عليهم جعلهم كذلك)⁽²⁾. من ذلك يلاحظ أن ابن وهب قد أقرّ بالمجاز ولم ينفه.

5. علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت 366 أو 392هـ):

(1) ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان، البرهان في وجوه البيان، مطبعة العاني - بغداد، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط1، ص142.
(2) البرهان في وجوه البيان، ص143.

هو الأديب الناقد علي بن عبد العزيز الجرجاني المولود سنة (290هـ) وتوفي سنة (366) أو (392هـ) بعد حياة حافلة في مجال الأدب والنقد والقضاء. صاحب كتاب "الوساطة بين المتنبي وخصومه".

اهتم علي بن عبد العزيز الجرجاني بالمجاز ومباحثه، وأهم ما لفت انتباهه الاستعارة، فتعرض في كتابه إلى الإفراط بالاستعارة، حيث عقد الجرجاني فصلاً تحدث فيه عن الإفراط في استخدام الاستعارة. كما ورد في كتابه "مثل من الاستعارة الحسنة ومثل من الاستعارة السيئة"⁽¹⁾.

وهذا ما حدا بالدكتور عبد العظيم المطعني إلى ذكره في كتابه "المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم" حيث قال بصدد الحديث عنه: "من أبرز مباحث المجاز عند القاضي الجرجاني بحث الاستعارة فقد أفاض في ذكرها وتحليلها وتجريدها، والفرق بينها وبين ما يشبه بها من فنون بلاغية، والتفرقة بين حسنها وريئها، والإشارة إلى مقومات الحُسن والإجادة فيها"⁽²⁾.

وجاء على لسان علي بن عبد العزيز الجرجاني في حديثه عن المجاز الاستعارة ما قاله في كتابه "الوساطة بين المتنبي وخصومه": "وإنما الاستعارة ما اكنفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها وملاكها تقريب

(1) القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، دار القلم، بيروت - لبنان، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي، ص34.

(2) المطعني، عبد العظيم إبراهيم المطعني، المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم بين مجوزيه ومناعيه، ج1، ط1، ص175.

الشبه، ومناسبة المستعار له للمستعار منه، وامتزاج اللفظ بالمعنى، حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر^(١).

فيظهر من اهتمام القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني بالاستعارة وإفراطه في استخدامها ووقوفه على الحسن منها وإظهاره للسيء منها، كل هذه الأمور مجتمعة تظهر اهتمامه بالمجاز واستخدامه في كتاباته، وذلك لأن الاستعارة تعتبر نوعاً من أنواع المجاز. فالقاضي الجرجاني يستحسنها ويحب استخدامها لما وجد فيها من الحلاوة والعذوبة والبلاغة والفصاحة التي ترهف أذن السامع وتغذي نظر القارئ بما تحمله من تشبيهات واستعارات بليغة سهلة الدخول إلى الأفتدة بسرعة دون الحاجة إلى تعقيد أو جفاف في الاستعمال. فهي قريبة من القلوب، خفيفة لا ترهق ولا تمل.

وخلاصة القول بشأن القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني أنه ممن أثبتوا المجاز ولم ينفوه بدليل استحسانه للاستعارة واستخدامه لها.

6. الأمدي (ت 370هـ):

"الأمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمدي الأصل، البصري المولد والمنشأ). كان حسن الفهم، جيد الدراية والرواية، أخذ العلم عن الأخفش، والزجاج، وابن السراج، والحامض، وابن دريد، ونفطويه، ومن في طبقة هؤلاء. وكان يتعاطى مذهب

(١) القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتبني وخصومه، ص 41.

الجاحظ فيما يصنعه من التآليف^(١). توفي أبو القاسم الأمدي في عام سبعين وثلثمائة (370هـ)^(٢).

اهتم الأمدي في كتابه "الموازنة بين الطائيين" بالاستعارة والمجاز، فكثرت تحليله المجازي للآيات القرآنية. وعلى سبيل المثال تحليله المجازي لقوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) [يوسف: 82]. قال: يريد أهل القرية.

فالأمدي يعتبر من العلماء الذين أقروا بالمجاز في القرآن الكريم، فلم ينف وقوعه فيه. هذا ومن الجدير ذكره ورود لفظ الاستعارة في كلامه مثل "بعيد الاستعارات في شعر أبي تمام"^(٣) وغيرها كثير مثل قوله: "متى تحسن الاستعارة"^(٤).

7. الرّماني (384هـ):

هو أبو الحسن علي بن عيسى (296-386هـ). من خلال الأطلاع على كتاب الرّماني: "النكت في إعجاز القرآن" يُلاحظ أنّ الرّماني قد قسّم البلاغة إلى عشرة أقسام، ولكنه لم يهتدِ إلى بعض صور المجاز المرسل، ولم يفرّق بين المجاز الإسنادي والمجاز اللغوي، ولم يتعرض لأنواع المجاز المختلفة إلا للاستعارة.

(١) الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمدي البصري، ت (370هـ)، الموازنة بين أبي تمام حبيب ابن أوس الطائي، ت (231هـ) وأبي عبادة الوليد بن عبيد البحر الطائي، ت (284هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 8.

(٢) المصدر السابق، ص 9.

(٣) المصدر السابق، ص 228.

(٤) المصدر السابق، ص 235.

وقد ورد تحليله لقوله تعالى: (إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ) [الحاقة]:

[11]. قال: "حقيقةً علا والاستعارة أبلغ؛ لأن طغى علا قاهراً، وهو مبالغ في عظم الحال"، وقد أهمل الإشارة إلى (حملناكم) لأن الحمل كان لأباء المخاطبين وهو مجاز مرسل علاقته السببية، لأن المحمول حقيقة في سفينة نوح هم سبب في المخاطبين الممتن عليهم بالإنجاد والنجاة من الغرق.

وفي الكتاب نفسه ذكر قوله تعالى: (واسأل القرية) في باب الإيجاز بالحذف ولم يقل أن فيها مجازاً كما ورد على لسان علماء البلاغة الآخرين.

هذا ولم يلاحظ الرّماني المجاز العقلي الموجود في الآية الكريمة: (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) [محمد: 4]، كما لاحظته العلماء المتأخرون بعده، ولكنه اكتفى بقوله: "وهذا مستعار وحقيقته: حتى يضع أهل الحرب أثقالها، فجعل وضع أهلها الأثقال وضعا لها على جهة التّفخيم لشأنها"⁽¹⁾.

فهو يرى في الاستعارة والتّصريح بها بديلاً عن المجاز الذي هو قسيم للحقيقة، فالاستعارة لديه تقابل الحقيقة وخير شاهد على ذلك قوله: "وكل استعارة حسنة فهي توجب بيان ما لا تتوب منابه الحقيقة، وذلك أنه لو كان تقوم مقامه الحقيقة، كانت أولى به، ولم تجز، وكل استعارة فلا بد لها من حقيقة، وهي أصل الدلالة على المعنى ...". ونحن نذكر ما جاء في القرآن من الاستعارة على جهة البلاغة⁽²⁾.

⁽¹⁾الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني، ت (384هـ)، النكت في إعجاز القرآن، دار المعارف، القاهرة، تحقيق محمد خلف الله، محمد زعلول سلام، ص74.

⁽²⁾المصدر السابق، ص67.

ومما حمل الرماني على الاستعارة قوله تعالى: (إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهيقاً وَهِيَ تَفُورٌ {7} تَكَادُ تَمَيِّرُ مِنَ الْغَيْظِ) [الملك: 7-8]. قال: (شهباقاً حقيقته صوتاً فظيماً كشهباق الباكي والاستعارة أبلغ وأوجز والمعنى الجامع بينهما قبح الصوت "تميز من الغيظ" حقيقته من شدة الغليان بالانقاد والاستعارة أبلغ منه لأن مقدار شدة الغيظ على النفوس محسوس مدرك ما يدعو إليه من شدة الانتقام)^(١).

وقد استشهد على أقواله هذه بعدد من الآيات التي يظهر فيها الاستعارة، فيُعلق عليها بقوله "والاستعارة أبلغ" مما يدل على اهتمامه بالمجاز، فالاستعارة جزء من المجاز.

8. ابن جنّي (ت392هـ):

هو أبو الفتح عثمان بن جنّي المتوفى سنة (392هـ). عقد ابن جنّي في الجزء الثاني من كتابه "الخصائص" باباً دعاه: "باب في فرق بين الحقيقة والمجاز". حيث عرّف فيه الحقيقة بقوله: "الحقيقة ما أُقِرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة والمجاز ما كان بصد ذلك. وإنّما يقع ويُعدّل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"^(٢).

وقد استشهد على ذلك بقوله سبحانه: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) [يوسف: 82]، فيه المعاني الثلاثة. "أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة

(١) الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص80.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص304.

سؤاله. وأما التشبيه: فلأنها شُبِّهت بمن يصحّ سؤاله لما كان بها ومؤلفاً لها. وأما التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة^(١).

فيلاحظ أنّ ابن جنّي قد عرّف المجاز والحقيقة، وقد وّضَع تعريفاً لكلّ منهما. وما ذكره للآيات القرآنية التي تشتمل على الحقيقة والمجاز إلا إقرار منه بوقوع المجاز في القرآن الكريم.

9. ابن فارس (ت395هـ):

"وهو أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرّازي اللغويّ".
"كان إماماً في علوم سنّي، وخصوصاً اللغة، فإنّه أتقنها وألّف كتابه "المجمل" في اللغة، وهو على اختصاره جمع شيئاً كثيراً، وله كتاب "حلية الفقهاء" وله "رسائل أنيقة ومسائل في اللغة، تعانى بها الفقهاء"^(٢).

كان صاحب بن عباد يتلمذ له ويقول: شيخنا ممن رزق حسن التصنيف:
صنف المجمل في اللغة وفقه اللغة ومقدمة في النحو، وضم الخطأ في الشعر، وفتاوى فقيه العرب، والإتباع والمزوجة واختلاف النحويين، والانتصار لثعلب، والليل والنهار، وخلق الإنسان، وتفسير أسماء النبي - صلى الله عليه وسلم - وكتاب حلية الفقهاء. وله أشعار كثيرة حسنة. توفي سنة تسعين وثلثمائة - رحمه الله تعالى - بالريّ ودُفِنَ فيها. وفي كتب أخرى يُقال أنّه توفي سنة خمس وتسعين وثلثمائة والله أعلم.
يُعتبر ابن فارس من أبرز اللغويين في القرن الرابع، الذين تكلموا بالقول بالمجاز وتابعوه، وهو ممن سار على درب ابن قتيبة حيث برز تأثيره الواضح به في كتابه

(١) المصدر السابق، ص307.

(٢) وفيات الأعيان وإنباء الزمان، للقاضي أحمد الشهير بابن خلّكان، في خمسة عشر جزءاً، راجعته وزارة المعارف العمومية، ج1، ط الأخيرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بمصر، ص251، 252.

"الصاحبي". وقد سمى كتابه هذا "الصّاحبي" على اسم الصّاحب بن عبّاد حيث كانت تربطهما علاقة ود وصداقة.

وأول ما يُطالع قارئ كتاب "الصّاحبي" إقراره بالمجاز في مقدّمة كتابه حيث يقول: "إنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً: أما الأصل فمعرفة الأسماء والصفات، كقولنا رجل وفرس، وطويل وقصير. وهذا هو الذي يبدأ به عند التعلّم. وأما الفرع: فالقول على موضوع اللغة وألوبيتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الافتتان تحقيقاً ومجازاً"⁽¹⁾.

فيظهر من عبارته السّابقة أنّه من مثبتي المجاز بدليل قوله: (تحقيقاً ومجازاً) فهو يعي تماماً أنّ المجاز قسيم الحقيقة. كما يُلاحظ من عبارته أيضاً أنّه اعتبر أنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً، ومن المتعارف عليه أنّ العرب قد جعلوا الحقيقة أصلاً والمجاز فرعاً عنها.

ويُلاحظ من خلال كتابه "الصّاحبي" تأثره الشّديد بابن قتيبة في كتابه "تأويل مشكل القرآن الكريم" حيث اقتبس بعض الفقرات التي تُظهر الإقرار بالمجاز فاعتمدها وزاد عليها بعض الأمثلة.

هذا ويُلاحظ أنّ ابن فارس قد أفرد للمجاز باباً سمّاه (باب سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز) فقال: "نقول في معنى الحقيقة والمجاز: إنّ "الحقيقة" من قولنا "حقّ الشيء" إذا وجب. واشتقاقه من الشيء المحقق وهو المحكّم نقول: (ثوب محقق

(1) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا؛ ت (395هـ)، الصاحبي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، سنة 1977م، تحقيق السيّد أحمد صقر، مقدّمة الكتاب.

النسج) أي مُحكمه. وهذا جنس من الكلام يصدّق بعضه بعضاً من قولنا: "حقٌ. وحقيقة ونصّ الحقائق"^(١).

فابن فارس في تعريفه للحقيقة يُلاحظ أنه قد عرّفها لغوياً ومن ثم انتقل بعد ذلك ليعرّفها تعريفاً اصطلاحياً وفي ذلك يقول: "الحقيقة: الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: أحمدُ الله على نِعَمِهِ وإِحسانه. وهذا أكثر الكلام قال جل ثناؤه: (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون) [البقرة: 4]. وأكثر ما يأتي من الآي على هذا"^(٢).

فيُلاحظ أنه جعل الغلبة في الكلام للحقيقة وأكّد على ذلك بقوله: "وأكثر ما يأتي من الآي على هذا" فمن تفيد التبويض فحملت عبارته هذا بطريق غير مباشر أنه يوجد أيضاً من الآي غير الحقيقة، ويريد بذلك ما هو مقابل الحقيقة وقسيمها أي -المجاز- وقد عرّفه مباشرة بقوله: "وأما "المجاز" فمأخوذ من "جازَ يجوزُ" إذا استنَّ ماضياً تقول "جاز بنا فلان" "وجاز علينا فارس" هذا هو الأصل ثم تقول "يجوز أن تفعل كذا" أي ينفذ ولا يُردُّ ولا يُمنع ونقول: "عندنا دراهم وضحّ وازنة وأخرى تجوز جواز الوازنة" أي: إنّ هذه وإن لم تكن وازنة فهي تجوز مجازها وجوازها لقربها منها"^(٣).

فقوله في تعريف المجاز: "تجوز مجازها وجوازها لقربها منها" أي لوقوع الشبه بينهما.

واستطرد ابن فارس يقول: "فهذا تأويل قولنا "مجاز" أي: إنّ الكلام الحقيقي يمضي لسننه لا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه، إلا أنّ فيه من

(١) ابن فارس، الصّاحبي، ص321.

(٢) المصدر السابق، ص321.

(٣) المصدر السابق، ص322.

تشبيهه واستعارة وكفّ ما ليس في الأول، وذلك كقولك: عطاء فلان مُزّن. فهذا تشبيهه. وقد جاز مجاز قوله: عطاؤه كثير وافٍ ومن هذا في كتاب الله جل ثناؤه (سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ) [القلم: 16]، فهذا استعارة. وقوله: (وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ) [الرحمن: 24]، فهذا تشبيهه^(١).

فابن فارس عرّف المجاز مباشرة بعد الحقيقة لإقراره بأن المجاز قسيم للحقيقة واستشهد على كلّ منهما بآيات من الذكر الحكيم وهذا إقرار آخر منه لوقوع المجاز في القرآن الكريم.

وجعل ابن فارس في كتابه باباً سمّاه (باب الاستعارة)، فقال: "ومن سنن العرب الاستعارة: وهو أن يضعوا الكلمة للشيء مستعارةً من موضع آخر. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: (كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ) [المدثر: 50]، وبقوله تعالى: (وَالْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ) [القيامة: 29]، و(أَنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ) [النازعات: 10]، أي في الخلق الجديد"^(٢).

هذا بعض من الآيات التي استشهد بها على وقوع الاستعارة في القرآن الكريم، والاستعارة كما هو معروف قسم من أقسام المجاز.

(١) ابن فارس، الصحابي، ص 323.

(٢) المصدر السابق، ص 334.

وفي باب آخر سمّاه (باب الحذف والاختصار) قال: "ومن سنن العرب الحذف والاختصار ومنه في كتاب الله - جل ثناؤه - (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف: 82]، أراد أهلها"^(١).

" وفي باب آخر قال: ومن سنن العرب وصف الشيء بما يقع فيه أو يكون منه، كقولهم "يوم عاصف" عاصف الريح. قال الله - جل ثناؤه -: (فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) [إبراهيم: 18]، لأن عصف ريحه يكون فيه"^(٢).

وختلاصة القول:

لم تكن الأبواب التي ذكرها ابن فارس في كتابه "الصاحبي" التي تذكر المجاز مقابلاً للحقيقة وتذكر الاستعارة، والحذف والاختصار وغيرها من الأبواب والآيات التي استشهد عليها للمجاز وأقسامه، لم تكن سوى إقرار منه بوقوع المجاز في القرآن الكريم فابن فارس إذن يعتبر مثبتاً لا نافياً للمجاز.

10. أبو هلال العسكري (ت395هـ):

هو الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري المتوفى سنة (395هـ). ذكر أبو هلال العسكري المجاز في كتابه "الصناعتين" في الباب التاسع من الكتاب في شرح البديع مقترناً بالاستعارة. فكان الفصل الأول في شرح البديع من الكتاب تحت عنوان "في الاستعارة والمجاز". وقد اعتبر الاستعارة أبلغ من الحقيقة واستشهد على ذلك بكثير من آيات الذكر الحكيم ومنها:

(١) ابن فارس، كتاب الصّاحبي، ص337.

(٢) المصدر السابق، ص368.

" قوله تعالى: (وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَى الْغَضَبُ) [الأعراف: 154]، وقد عقب أبو هلال على هذه الآية الكريمة بقوله: معناه ذهب وسكت أبلغ. وقوله تعالى: (فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ) [الإسراء: 12]، وعقب أبو هلال على هذه الآية الكريمة فقال: فمعناه كشفنا الظلمة والأول أبلغ"^(١).

فتكرار عبارة (أبلغ) في تعليقه على الآيتين الكريمتين لهو دليل على تفضيله لاستخدام الاستعارة التي تعتبر فرعاً من فروع المجاز، فقد اعتبرها دليل الفصاحة والبلاغة. وقد عرّف أبو هلال العسكري الاستعارة بقوله: "الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض وذلك الغرض إما أن يكون شرح المعنى وفصل الإبانة عنه أو تأكيده والمبالغة فيه أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ أو بحسن المعرض الذي يبرز فيه"^(٢). وهذه الأوصاف موجودة في الاستعارة المصيبة ولولا أنّ الاستعارة المصيبة تتضمن ما لا تتضمنه الحقيقة من زيادة فائدة لكانت الحقيقة أولى منها استعمالاً.

يتضح من عبارة أبي هلال العسكري السابقة تحبيذه لاستخدام الاستعارة لما تحمله من فائدة، فهي عنده الأبلغ. والشاهد على أنّ للاستعارة المصيبة من الوقع ما ليس للحقيقة أنّ قول الله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ} الآية [42] سورة القلم، أبلغ وأحسن وأدخل مما قصد له من قوله لو قال: (يوم يكشف عن شدة الأمر) وإن كان المعنيان واحداً^(٣).

(١) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، ت (395هـ)، الصناعتين الكتابة والشعر، ط 2، مطبوعات محمد علي صبيح، مصر، شرح محمد أمين الخانجي، ص 263.

(٢) المصدر السابق، ص 258.

(٣) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 259.

11. الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ):

هو الشيخ الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني،
النحوي البلاغي المتوفى سنة (471هـ).

للإمام عبد القاهر الجرجاني كتابان رائدان في البلاغة هما:
دلائل الإعجاز في علم المعاني وأسرار البلاغة.

وتناول عبد القاهر في كلا الكتابين الحديث بشكل مطوّل عن المجاز والحقيقة.
وتكلّم عن الاستعارة بشكل موسّع، فتعرّض إلى الاستعارة المفيدة وغير المفيدة، كما
تعرّض إلى ضرورها، وبيّن الفرق بينها وبين كثير من ألوان البديع كالتشبيه مثلاً.

هذا وقد عرّف الإمام الجرجاني الحقيقة والمجاز بقوله: "كل كلمة أُريد بها ما
وقعت له في وضع واضح - وإن شئت قلت: في مواضعه - وقوعاً لا تستند فيه إلى
غير فهي حقيقة"⁽¹⁾.
وأما المجاز فقد عرّفه بقوله:

"وأما المجاز فكلّ كلمة أُريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة
بين الثاني والأول فهي مجاز، وإن شئت قلت: كل كلمة جرت بها ما وقعت له في
وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف منها وضعاً لملاحظة بين ما
تجوّز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز"⁽²⁾.

فيُلاحظ من خلال تعريفه للحقيقة والمجاز أنّه وضع الفرق بين الحقيقة والمجاز
في اللغة ليسهل الاستدلال عليهما في الكلام.

(1) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص324.

(2) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص325، 326.

وعرّف الإمام عبد القاهر الجرجاني الاستعارة في باب المجاز وشرح معنى الاستعارة في كتابه دلائل الإعجاز بقوله: "فالاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيّره المشبه وتجرّيه عليه. تريد أن تقول: رأيتُ رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوّة بطشه سواءً. فتدع ذلك وتقول: رأيتُ أسداً"^(١).

12. السّكاكي (ت سنة 626هـ):

هو أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السّكاكي. المتوفى سنة (626هـ). صاحب كتاب "مفتاح العلوم" حيث جعل (الأصل الثاني من علم البيان في المجاز).

تعرّض السّكاكي في كتابه "مفتاح العلوم" للحقيقة والمجاز. فعرّف كلاّ منهما. فعرّف الحقيقة بقوله: "الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص"^(٢).

وعرّف المجاز بقوله: "وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع، وقولي بالتحقيق احتراز أن لا تخرج الاستعارة، التي هي من باب المجاز"^(٣).

^(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 53.

^(٢) السّكاكي، مفتاح العلوم، ص 358.

^(٣) السّكاكي، مفتاح العلوم، ص 359.

وتكلم السكاكي في مفتاح العلوم عن أقسام المجاز وفي ذلك يقول: "اعلم أنّ المجاز عند السلف من علماء هذا الفن قسمان: لغوي، ويُسمى مجازاً في المفرد، وعقلي، ويُسمى مجازاً في الجملة"^(١).

ويُلاحظ من خلال كتابه "مفتاح العلوم" أنّه هذا حذو سابقه في تقسيم المجاز إلى لغوي، وعقلي، ولكنّه سرعان ما أنكر المجاز العقلي وجعل المجاز كله لغوياً.

وقسم السكاكي المجاز اللغوي قسمين:

"قسم يرجع إلى معنى الكلمة، وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام. وجعل الراجع إلى معنى الكلمة قسمين: خال عن الفائدة ومتضمن لها. وجعل المتضمن للفائدة أيضاً قسمين: خال عن المبالغة في التشبيه، ومتضمن لها، وأنه يسمى الاستعارة"^(٢).

هذا وفصل الحديث عن المجاز بجميع أقسامه من خلال خمسة فصول:

فجعل الفصل الأول للحديث عن المجاز اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيد. وعرفه بقوله:

"هو أن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد، فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة"^(٣).

وجعل الفصل الثاني للحديث عن المجاز اللغوي الراجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه. وعرفه بقوله:

(١) المصدر السابق، ص 362.

(٢) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 363.

(٣) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 364.

"هو أن تعدي الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما"^(١). وساق على هذا النوع من المجاز آيات كثيرة من القرآن الكريم، كقوله تعالى: (وَيُنزِّلُ لَكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا) [غافر: 13]. أي مطراً هو سبب الرزق.

هذا وجعل الفصل الثالث للحديث عن الاستعارة، وعرفها بقوله:

"الاستعارة هي: أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاً على ذلك باثباتك للمشبه ما يخص المشبه به"^(٢).

أما الفصل الرابع فجعله للحديث عن المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام وفيه قال:

"من فصول المجاز في المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام هو عند السلف - رحمهم الله - أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصلي، إلى غيره، كما في قوله - علت كلمته -: (وَجَاءَ رَبُّكَ) [الفجر: 22]، فالأصل وجاء أمر ربك، فالحكم الأصلي في الكلام لقوله: ربك هو الجر، وأما الرفع فمجاز"^(٣).
يلاحظ من خلال أقوال السكاكي في المجاز أنه اهتمّ بالمجاز اللغوي حيث تكلم عنه من خلال أربعة فصول.

هذا وجعل الفصل الخامس (في المجاز العقلي)، وعرفه بقوله:

(١) المصدر السابق، ص365.

(٢) السكاكي، مفتاح العلوم، ص369.

(٣) المصدر السابق، ص392.

"المجاز العقلي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التأويل، إفادة للخلاف لا بوساطة وضع"^(١).

وخلاصة القول في الحديث عن السكاكي أنه لا يجد القارئ والمطلع لكتاب "مفتاح العلوم" للسكاكي إلا أن يقرّ بأن تسمية كتابه هذا لم تكن عفوية أو عابرة. فالكتاب يُعدّ بحقّ مفتاحاً للتمكن من العبور للغوص في علوم البيان والبلاغة والفصاحة لما أولى به المؤلف المجاز بشكل خاص من الاهتمام والعناية فالسكاكي لم يترك صغيرة ولا كبيرة مما يتعلق بالمجاز إلاّ وتحدث عنها^(٢).

إنّ فالسكاكي بلا شك يعتبر من أشهر العلماء القائلين بورود المجاز في القرآن الكريم بوجه خاص وفي اللغة بوجه عام. "مع العلم أنّ المجاز في رأي السكاكي كله لغوي".

ومع ذلك فإن كتابه "مفتاح العلوم" يُعتبر وكأنه حجر الأساس في المجاز لأنه اهتم به اهتماماً فائقاً ومن بعده توالى الشروح على (المفتاح).

13. الخطيب القزويني (ت739هـ/1338م):

هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المتوفى سنة (739هـ). قال ابن كثير: "له مصنفات في المعاني، مصنف مشهور اسمه التلخيص اختصر فيه المفتاح

^(١)السكاكي، مفتاح العلوم، ص393.

^(٢)السكاكي، مفتاح العلوم، ص400.

للسكاكي. وهو من أجل المختصرات فيه كما قال السيوطي. وله: إيضاح التلخيص،
والسور المرجاني من شعر الأرجاني⁽¹⁾.

وقد ذاعت شهرة الخطيب القزويني في البلاغة من خلال كتابيه: " تلخيص
مفتاح العلوم للسكاكي" وكتاب "الإيضاح في علوم البلاغة".

وفي هذين الكتابين تناول القزويني البحث عن الحقيقة والمجاز، وقد ترك
القزويني في هذا المبحث بصمات لا يستطيع أحد أن يغفلها أو يتغافلها ويظهر ذلك
من خلال تقسيمه المجاز إلى لغوي وعقلي.

والمطلع على كتاب الإيضاح يلاحظ أن القزويني قد بحث المجاز العقلي في
علم المعاني خلافاً للسكاكي الذي بحثه في علم البيان، وأبدى وجهة نظره في ذلك
حيث أدرج المجاز العقلي تحت لواء علم المعاني لا تحت لواء علم البيان.

أما المجاز اللغوي فقد بحثه في علم البيان معتمداً في بحثه على آراء سابقيه
من علماء البلاغة ممن يوافقه الرأي أو لا يوافقهم فقد كان يعتمد آراءهم تارة وتارة أخرى
يرفضها أو يناقشها ويتصدى لها وتارة أخرى يعتمدها ويضيف إليها.

ومن يطلع على كتاب الإيضاح يلحظ ذلك بأم عينه من خلال عرض القزويني
للمجاز اللغوي بطريقة السهل الممتنع فهو يوضح، ويدل، وي طرح أمثلة تسهل على
الدارس معرفة الحقائق والآراء بصورة واضحة بعيدة عن التعقيد والتكلف المصطنع.

(1) السبكي، بهاء الدين، ت (773هـ)، كتاب عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج 1، المكتبة
العصرية، صيدا - بيروت، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، ط1، 1423هـ/2003م، ص8.

" فقد عرّف القزويني في كتابه الإيضاح الحقيقة اللغوية وشرح تعريفها وبيّن أنواعها، من لغوية وشرعية وعرفية"^(١).

وتطرّق بعد ذلك إلى المجاز فعرّفه وبيّن أقسامه، وبذلك يكون القزويني قد أقرّ بالمجاز فهو يعتبر ممن أثبتوا المجاز ولم ينفوه ويظهر ذلك من خلال اهتمامه بالمجاز وأقسامه وطرح الأمثلة التي تدل على وقوع المجاز.

14. التفتازاني (ت792هـ):

هو العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة (792هـ). يعتبر التفتازاني أحد شراح كتاب التلخيص "تلخيص مفتاح العلوم". وقد اكتسب هذا العلامة شهرته من خلال تأليفه القيمة وهي:

١. الشرحان الكبير والصغير على تلخيص المفتاح.
٢. المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم).
٣. كتاب مختصر السعد (شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم).

ويُعتبر كتابه "مختصر السعد" هو من جملة شروح التلخيص الدائرة في فلك مفتاح العلوم والتي يستشف من خلال قراءتها وتصفحها بأنها قد صبغت بالصبغة السكاكية التي تقرّ بوجود المجاز في القرآن الكريم. فلم تخلُ شروح التفتازاني من الآيات التي استشهد فيها على ورود المجاز في القرآن الكريم. إذن فالتفتازاني هو من مثبتي المجاز في القرآن الكريم.

^(١) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص395.

ب. المجاز عند المحدثين

أثارت دراسة المجاز العديد من العلماء والفقهاء في العصر الحديث حيث يلاحظ أن هناك أعداداً لا تعد ولا تحصى ممن تناولوا موضوع المجاز بالبحث والدراسة سواء من خلال تأليفهم أو من خلال انفراد هذا الموضوع بالدراسة والبحث.

فقد تناوله سيد نوفل في كتابه (البلاغة العربية في دور نشأتها)، وشوقي ضيف في كتابه (البلاغة تطور وتاريخ)، ومحمد زغلول سلام في كتابيه (ضياء الدين بن الأثير) و (أثر القرآن في تطور النقد العربي) حيث يرى محمد زغلول سلام: (أنّ أبا عبيدة كان يدير لفظ "مجاز" على أمر في نفسه وأنه التزم فكرة بعينها تشغل ذهنه، فلم تكن هذه الكلمة تعبر عن مدلول كلمة: "تفسير" أو كلمة "معنى" بصفة مطلقة وإن هذا لا ينفي إطلاقها أحياناً في ذلك المعنى)⁽¹⁾.

أمّا بدوي طبانة فقد تناول المجاز في كتابه (البيان العربي) حيث تكلم عن المجاز في القرآن الكريم وبيّن معنى المجاز في اللغة والبلاغة وتعرض للحديث عن المجاز عند أبي عبيدة وأظهر دفاع ابن قتيبة عن مجازات القرآن الكريم كما تحدّث عن الشريف الرضي وكتابه (تلخيص البيان في مجازات القرآن).

هذا وقد اعتبر بدوي طبانه المجاز من أهم الموضوعات التي استحوذت على اهتمام الباحثين حيث قال: (كان من أهم الموضوعات التي ظفرت بعناية الباحثين في القرآن الكريم والتعرّف على وجوه الحسن في أساليبه موضوع "المجاز" الذي احتل منزلة واضحة في الدراسات القرآنية منذ أول ظهورها)⁽²⁾.

فيلاحظ من عبارة بدوي طبانه أنّه جعل المجاز من الأساليب التي تكسب الكلام حسناً وجمالاً.

وأضاف قائلاً في إطرانه على المجاز وبيان أهميته قوله: (... يعد موضوع "المجاز" من أهم ما تعنى ببحثه البلاغة والبيان، وكان السبب في تلك العناية الإحساس بالحاجة إلى تفهم الأساليب التي كثر ورودها في كتاب الله كما كثر ورودها في كلام العرب، وكانت لتلك الأساليب معان وراء ما يدل عليه ظاهر ألفاظها)⁽³⁾.

(1) سلام محمد زغلول، أثر القرآن في تطور النقد العربي، ط2، دار المعارف، ص40، 41.

(2) طبانة بدوي، البيان العربي، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، 1381هـ، 1962م، ص20.

(3) طبانة بدوي، البيان العربي، ص20.

فاهتمام بدوي طبانة في المجاز يدل على إقراره له وإثبات وقوعه في القرآن الكريم وعدم نفيه.

وتتبع عبد العزيز عتيق في كتابه (البلاغة العربية في علم البيان) موضوع المجاز منذ نشأته وظهوره في كتابات الجاحظ، كما أورد نبذة عن آراء بعض العلماء في مفهومهم للحقيقة والمجاز من أمثال ابن قتيبة وابن رشيق القيرواني وعبد القاهر الجرجاني والسكاكي وابن الأثير وتعرض للحديث عن الحقيقة والمجاز فبيّن أقسام المجاز العقلي والمرسل، كما تحدّث عن الاستعارة وبيّن أقسامها. فتتبع عبد العزيز عتيق لهذا الموضوع يدل على اهتمامه به وإقراره له.

ومن أبرز المحدثين الذين تناولوا المجاز بالدراسة والبحث:

1. عبد القادر حسين:

برز من المحدثين الذين اهتموا بالكلام عن الحقيقة والمجاز الدكتور عبد القادر حسين، وقد أظهر اهتمامه هذا من خلال كتابه "القرآن والصورة البيانية". وقد ظهر للعيان تأثره الشديد بابن الأثير في كتابه الشهير "المنل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، من حيث موقفه من الحقيقة والمجاز حيث ساوى بينهما في الأهمية.

وفي ذلك يقول:

"واللغة فيها الحقيقة وفيها المجاز، والقرآن يشتمل على الحقائق كما يشتمل على المجازات، والآيات القرآنية التي استعملت في حقيقتها ولم يتجاوز فيها عديدة"⁽¹⁾.

(1) حسين عبد القادر، القرآن والصورة البيانية، عالم الكتب، ط2، بيروت، 1405هـ/1985م، ص118.

واستشهد على قوله هذا بآيات فيها حقيقة وبآيات أخرى فيها مجاز، وبين بعد ذلك أنّ لكلّ من الحقيقة والمجاز أهمية لا تقل إحداهما عن الأخرى وفي ذلك يقول: "فالحقيقة لها موضعها الذي تستعمل فيه، والمجاز أيضاً له موضعه الذي يُستعمل فيه، فلا يطغى أحدهما على موضع الآخر، وإنما الذي يحدد التعبير بالحقيقة أو التعبير بالمجاز هو مقتضيات الأحوال حتى يتوافر شرط البلاغة، ففي موضع ينبغي أن تستعمل الحقيقة دون المجاز، وفي موضع آخر يجب أن يستعمل المجاز دون الحقيقة، فكلاهما في موضعه بليغ، وكلاهما في غير موضعه خارج عن البلاغة"^(١).

واستطرد يقول في بيان أهمية الحقيقة والمجاز كل في موضعه مستشهداً بكلام العلوي في كتابه الطراز ومعلّقاً فيما بعد على قوله. أي قول العلوي الذي مفاده: "ولكن أرباب البلاغة متفقون على أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة في تأدية المعنى".

وعلق الدكتور عبد القادر حسين بقوله:

"وما من كتاب من كتب البلاغة إلاّ ويجعل أبلغية المجاز عن الحقيقة قاعدة ثابتة تذكر في ثقة ويقين دون مناقشة أو تردد حتى علق بأذهان المتعلمين والمشتغلين في البلاغة أنّ التعبير بالمجاز يؤدي غرضاً بلاغياً لا يؤديه التعبير بالحقيقة"^(٢).

(١) المصدر السابق، ص122.

(٢) حسين عبد القادر، القرآن والصورة البيانية، ص122، 123.

فناقش هذا الاعتقاد أي الاعتقاد بأبلغية المجاز على الحقيقة ليقرّ في نهاية نقاشه أن الحقيقة هي الأصل والمجاز هو الفرع. ولیدعم تأكیده هذا في بيان أهمية الحقيقة وأنّ قيمتها البلاغية لا تقل عن قيمة المجاز البلاغية فقال:

"واشتمال القرآن على الحقيقة لم ينكرها أو يختلف فيها أحد من العلماء الذين تناولوا القرآن بالدراسة من نواحيه كافة، وإنّما اختلفوا في المجاز ووقوعه في القرآن، ولو كان التعبير بالحقيقة أقل بلاغة من التعبير بالمجاز لخلا القرآن كلية من الحقيقة، وفضل التعبير بالمجاز في جميع المواقف والأحوال"^(١).

كلام الدكتور عبد القادر حسين في عبارته السابقة يذكرنا بما قاله (الزركشي) في كتابه "البرهان في علوم القرآن" حيث قال الإمام الزركشي في شأن الحقيقة والمجاز: "لا خلاف أنّ كتاب الله يشتمل على الحقائق، وهي كلّ كلام بقي على موضوعه كالأيات التي لم يتجاوز فيها؛ وهي الآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه، والداعية إلى أسمائه وصفاته كقوله تعالى: (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ...) [الحشر: 22]، وقوله: (أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ...) [النمل: 60]"^(٢).

فبيّنت من كلام الدكتور عبد القادر حسين تأثره بالقدماء كابن الأثير والزركشي الذي قال العبارة السابقة وزاد عليها قوله: "ومنه الآيات التي تُنسخ، وهي كالأيات المحكمات، والآيات المشتملة، ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل أحمد الله على نعمائه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام... وأكثر ما يأتي من الآي على هذا. وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن"^(٣).

(١) المرجع ذاته، ص 125.

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص 271.

(٣) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

هذا وقد دعا الدكتور عبد القادر حسين في كتابه إلى عدم الإفراط في استخدام المجاز وفي ذلك يقول: "على أن طغيان الأسلوب المجازي والإسراف في استخدامه قد يحول الأفكار إلى أحاجٍ وألغاز، وطلاسم، مغلقة لا تكاد تبين عن المعنى، فالمجاز، إذا زاد عن حدّه في الاستعمال انقلب إلى عكس المراد منه، فتتقلب الظلال إلى غيوم وظلمات يتراكم بعضها فوق بعض"^(١).

كما دعا في كتابه إلى الإصابة في اختيار نوع الأسلوب المناسب للتعبير سواء أكان بالحقيقة أم بالمجاز. وفي ذلك يقول:
"فالحقيقة والمجاز وسيلتان لنقل عالم النفس وما يتراعى فيه من أصداء، فبأيهما استطعت أن تعبر عما يجول بخاطرك، وتنتقل إلينا الأصداء التي تتردد داخل نفسك، كنت مصيباً في اختيار نوع الأسلوب"^(٢).

وعاب في كتابه على من ينكر ورود المجاز كلية في القرآن الكريم أو يجعل اللغة كلها مجازاً وذكر أن أعدل الآراء في قضية المجاز رأي ابن الأثير الذي يقول:
"بأن كلا المذهبين فاسد عندي وليست اللغة كلها مجازاً، ولا كلها حقيقة، وإنما فيها الحقيقة والمجاز"^(٣).

وختلاصة القول:

مهما يكن موقف الدكتور عبد القادر حسين من المجاز ومهما يكن ميله أيضاً فإن عبد القادر حسين مع ميله إلى الحقيقة فهو لم ينفِ وقوع المجاز في القرآن الكريم،

(١) حسين عبد القادر، القرآن والصورة البيانية، ص131.

(٢) حسين عبد القادر، القرآن والصورة البيانية، ص131.

(٣) المصدر السابق، ص149.

بل على العكس من ذلك، فقد أقرّ بوروده في القرآن الكريم، فبيّن أقسامه واستشهد على ذلك بآيات من القرآن الكريم تشتمل على المجاز، كما تحدّث عن بعض ممن تحدّثوا بالمجاز كأبي عبيدة، الجاحظ، ابن قتيبة، ابن جنّي، ابن فارس، عبد القاهر الجرجاني. فعبد القادر حسين يعتبر إذن من المحدثين الذين تكلموا عن المجاز ولم ينفوه.

2. وظهرت أيضاً جهود عبد العظيم إبراهيم المطعني في المجاز:

يعتبر الدكتور عبد العظيم المطعني أحد الفرسان الذين أخذوا على عاتقهم البحث في قضية المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم.

حيث يُلاحظ المتمعن في قراءة كتابه "المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم" أنّه قد خاض غمار معركة حاسمة وشنّ حرباً لا هوادة فيها، فأكثر من الكرّ على كلّ من نفى ورود المجاز في القرآن الكريم.

فالمطعني بحث قضية المجاز منذ ظهورها ونشأتها، وقدّم البراهين والأدلة القاطعة، فلم يترك شاردة ولا واردة إلاّ واستدلّ بها على صحة ورود المجاز في اللغة والقرآن الكريم. وقد تتبّع المطعني قضية المجاز من الناحية التاريخية فتعرّض لما كتبه السّابقون من مجوزي المجاز من لغويين ونحاة وأدباء ونقاد وإعجازيين وبلاغيين ومفسرين ومحدثين وأصوليين وفقهاء.

وبالمقابل تحدّث في الجزء الثّاني من كتابه عن مانعي المجاز فتصدّى لهم بالبرهان والدليل القاطع.

وقال في نهاية معركته ضد من أنكروا المجاز:

"وإنكار المجاز في القرآن لم يصح فيه دليل واحد منذ قال به داود بن علي الظاهري إلى أن قيل كل ما يمكن أن يُقال فيه على يدي الإمامين ابن تيمية وابن القيم. وقد خالفا قوليهما فخرجا آيات كثيرة من القرآن الكريم تخريباً مجازياً واضحاً، وصرحا بالمجاز لفظاً ومعنى في حرّ كلامهما، واستندا إليه في الدّفاع عن صحة العقيدة ونفي الريب فيها"^(١).

"وأضاف المطعني قائلاً إن ابن القيم قد أجرى الاستعارة في قوله تعالى: { هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ } الآية [187] سورة البقرة، ووصفها بالحسن وذلك في كتابه زاد المعاد"^(٢).

وفي نهاية بحثه في قضية المجاز أقرّ بوروده في القرآن الكريم وبذلك يكون قد حَسَمَ موقفه منه فقال:

"الرأي أو القرار والحكم إنّ ظاهرة إنكار المجاز في اللغة وفي القرآن العظيم إنّما هي مجرد شبهة كتبت لها الشهرة ولكن لم يُكتب لها النجاح"^(٣).

فِيُستشفُّ من كلامه ورأيه السّابق أن عبد العظيم المطعني قد جعل ظاهرة إنكار المجاز ونفيه في القرآن الكريم كسحابة صيف سرعان ما انقشعت وتلاشت.

وختلاصة القول في هذا الفصل:

يُلاحظ التأكيد على أن قضية إثبات المجاز أو نفيه قضية شغلت بال كثير من العلماء القدماء والمحدثين من نحويين ولغويين وبلاغيين وغيرهم. حيث لوحظ أن معظمهم بل أكثرهم استحسنوا المجاز فاستخدموه في تأليفهم وكتاباتهم وفي حرّ كلامهم،

(١) المطعني، عبد العظيم إبراهيم، المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم بين مجوزيه ومانعيه، عرض وتحليل ونقد، ج2، ط1، مطبعة حسّان، شارع الجيش، سنة 1406هـ/1985م، ص1146.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) المطعني، المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم بين مجوزيه ومانعيه، ص1147.

فأثبتوا وقوعه في القرآن الكريم ويظهر ذلك جلياً وواضحاً من خلال استشهادهم بآيات تؤكد ورود المجاز في القرآن الكريم.

وكيف لا؟! ونحن نرى بأمر أعيننا استحسان الجاحظ وابن المعتز والآمدي، وغيرهم كثير للاستعارة التي تعتبر قسماً من أقسام المجاز.

الباب الثاني

ويشمل:

أقسام المجاز

1. المجاز العقلي
2. المجاز المرسل
3. المجاز الاستعاري
4. القيمة الجمالية للنص المجازي.
5. المفاهيم المجازية العامة:
 - أ. الوضع
 - ب. العلاقة
 - ج. القرينة
 - د. النقل
 - هـ. الاستعمال

أقسام المجاز

قال الإمام السكاكي:

"اعلم أنّ المجاز عند السلف من علماء هذ الفن قسمان: لغوي، ويُسمى مجازاً في المفرد، وعقلي، ويُسمى مجازاً في الجملة"⁽¹⁾.

1. المجاز العقلي (ويُسمى مجازاً في الجملة):

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص362.

" ويكون في الإسناد، أي في إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له. ويُسمى المجاز الحكمي، والإسناد المجازي، ولا يكون إلا في التركيب"^(١).

وقال في تعريفه المجاز العقلي:

"المجاز العقلي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التأويل، إفادة للخلاف لا بوساطة وضع"^(٢).

"ويسمى عقلياً لا لغوياً، لعدم رجوعه إلى الوضع، وكثيراً ما يُسمى حكماً لتعلقه بالحكم، كما ترى، ومجازاً في الإثبات أيضاً لتعلقه بالإثبات"^(٣).

أما الإمام جلال الدين السيوطي الشافعي في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" فقد قسم المجاز قسمين:

"الأول المجاز في التركيب، ويُسمى مجاز الإسناد، والمجاز العقلي وعلاقته الملابس، وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلى غير ما هو له أصالة لملاسته له، كقوله تعالى: (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) [الأنفال: 2]، فنُسبت الزيادة - وهي فعل الله - إلى الآيات، لكونها سبباً لها. وقوله تعالى: (يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ) الآية [4] سورة القصص، (يَا هَامَانَ ابْنِ لِي) الآية [36] سورة غافر، نسب الذبح وهو فعل الأعوان - إلى فرعون، والبناء - وهو فعل العملة - إلى هامان لكونها أمرين به"^(٤).

(١) المصدر السابق، والصفحة ذاتها.

(٢) المصدر السابق، ص393.

(٣) المصدر السابق، ص395.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، ت (911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج 2، ط 1، ضبط محمد سالم هاشم، 1421هـ/2000م، ص71.

وعودة مرة أخرى إلى السكاكي صاحب المفتاح الذي ذكر أمثلة على هذا النوع من المجاز فقال:

"واعلم أنّ هذا المجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام ربّ العزّة، قال عز من قائل: (فَمَا رِيحَتْ تَجَارِئُهُمْ) [البقرة: 16]، وقال: (وَإِذَا تَلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) [الأنفال: 2]، وقال: (فَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا) [التوبة: 124]، وقال: (تُؤْتِي أ كُلَّهَا كُلَّ حِينٍ) [إبراهيم: 25]، وقال: (حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) [محمد: 4]، وقال: (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) [الزلزلة: 2]. بإسناد الأفعال في هذه كلها إلى غير ما هي لها عند العقل، كما ترى، زائلاً الحكم العقلي فيها عن مكانه الأصلي، إذ مكانه الأصلي إسناد الريح إلى أصحاب التجارة، وإسناد زيادة الإيمان إلى العلم بالآيات، وإسناد إبتاء أكل الشجرة إلى خالقها، وإسناد وضع أوزار الحرب إلى أصحاب الحرب وإسناد إخراج الأثقال إلى خالق الأرض"^(١).

وأقرّ السكاكي ما قاله فقال:

"وحدُّ المجاز الحكمي: كل جملة أخرجت الحكم المفاد لها عن موضوعه في العقل لضرب من التأول"^(٢).

وفي كتاب عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للشيخ بهاء الدين السبكي فذكر أنّ:

(١) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 397.

(٢) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 401.

"أقسام المجاز العقلي أربعة، لأن له طرفين: هما المسند والمسند إليه فإما أن يكونا حقيقتين أي كل منهما حقيقة لغوية، مثل: أنبت الربيع البقل، فالإنبات والبقل حقيقتان لاستعمالهما في موضوعهما أو مجازين مثل أحيا الأرض شباب الزمان، فإن الإحياء والشباب مجازاً في الإنبات والربيع، أو يكون المسند حقيقة والمسند إليه مجازاً مثل: أنبت البقل شباب الزمان أو عكسه نحو أحيا الربيع البقل، ووقع المجاز العقلي كثيراً في القرآن"^(١).

أما السيوطي فقسم هذا القسم إلى أربعة أنواع:

١. أحدهما: ما طرفاه حقيقتان، كقوله تعالى: (وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) [الزلزلة: 2].
٢. ثانيهما: مجازيان نحو: (مَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [البقرة: 16]، أي ما ربحوا فيها، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز.
٣. ثالثها ورابعها: ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر. أما الأول والثاني فكقوله: (أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا) [الروم: 35]، أي برهاناً^(٢).

يُلاحظ مما سبق من الأمثلة التي ساقها كل من السكاكي والسبكي والسيوطي أن مجاز الإسناد هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له في الحقيقة لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي، فالأفعال فيما مضى من آيات قد أسندت جميعها إلى غير فاعليها الحقيقيين وهذا ما يُعرف بالمجاز العقلي الذي يُستدل عليه من خلال العقل.

(١) السبكي، عروس الأفراح، ص 147.

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص 72.

2. المجاز المرسل:

جاء في التلخيص للقزويني قوله:

"والمجاز مرسل، إن كانت العلاقة غير المشابهة وإلا فاستعارة"^(١).

وهذا ما أكدّه الإمام الطيبي ت (743هـ) حيث قال: "والمجاز إما لغوي أو عقلي، فاللغوي هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق في اصطلاح

(١) القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص295.

التخاطب مع قرينة عدم إرادته. وهذا المجاز على ضربين مرسل واستعارة، لأن العلاقة إن كانت التشبيه فهو استعارة وإلا فمرسل"^(١).

وقد سبق أن تحدّث القزويني في كتابه "الإيضاح في علوم البلاغة" عن المجاز المرسل، إذا يعتبر هو أوّل من أطلق على المجاز المرسل هذا الاسم بشكل واضح وصريح. ف جاء على لسانه قوله: المجاز المرسل، وقد جعله الضرب الأول من أنواع المجاز فقال عنه: "الضرب الأول: المرسل، وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه، كاليد إذا استعملت في النعمة؛ لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة، ومنها تصل إلى المقصود بها، ويُشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولي لها؛ فلا يُقال: اتسعت اليد في البلد، أو اقتنيت يداً، كما يُقال: اتسعت النعمة في البلد، أو اقتنيت نعمة، وإنما يُقال: جلّت يده عندي، وكثرت أياديه لديّ، ونحو ذلك"^(٢).

"وذكر أنّه سمي مرسلًا لإرساله عن التقييد بعلاقة المشابهة"^(٣).

وذكر الطيبي في كتابه التبيان في البيان أنّ المجاز المرسل نوعان:
"الأول: الخالي عن الفائدة وذلك أن تعدى الكلمة عن حقيقة بقيد إليها بدونه مثل أن يستعمل المرسل في أنف إنسان مجازاً وأنه موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون مرسوناً.

الثاني: وهو المجاز المتضمن للفائدة وهو على وجوه"^(١).

(١) الإمام الطيبي (ت743هـ، كتاب التبيان في البيان، تحقيق د. عبد الستار حسين زموط، دار الجيل - بيروت، ط1، 1416هـ/1996م، ص369.
(٢) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص397.
(٣) القزويني، تلخيص المفتاح، ص150.

وقد ذكر الطيبي وجوه المجاز المرسل وهي تتفق مع وجوه المجاز المرسل التي وضعها القزويني من قبل حيث قال:

وضرب المجاز المرسل يقع في وجوه كثيرة منها^(٢):

١. تسمية الشيء باسم جزئه، ومثل لذلك بقوله تعالى: { قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا } الآية [2] سورة المزمل، أي صلِّ، ونحوه (لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا) [التوبة: 108] أي لا تصلِّ، وقول النبي - عليه السلام-: (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدّم من ذنبه) أي من صلّى. وهذا ما يعرف بالتجوز باسم الجزء عن الكل^(٣).

٢. تسمية الجزء باسم الكل أي التجوز باسم الكل عن الجزء، نحو قوله تعالى: (جَعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ) [البقرة: 19]، أي أناملهم وهي أن يعبر عن الجزء بلفظ الكل أي يطلق اسم الكل كالأصابع ويُرَاد الجزء أي الأنامل^(٤).

٣. تسمية المسبب باسم السبب: أي التجوز باسم السبب مكان المسبب ومثل لذلك بقوله تعالى: (مَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) [البقرة: 194]، سمّي جزء الاعتداء اعتداءً لأنه مسببٌ عن الاعتداء^(٥).

(١) الطيبي، التبيان في البيان، ص 370.

(٢) جميع وجوه المجاز المرسل من الإيضاح بقليل من التصرف، ص 399-403.

(٣) القزويني، الإيضاح، ص 399.

(٤) القزويني، الإيضاح، ص 399.

(٥) المصدر السابق، ص 400.

٤. تسمية السبب باسم المسبب: أي تجوز المسبب مكان السبب، ومثل لذلك بقوله تعالى: (وَيُنزِّلُ لَكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا) [غافر: 13]، أي مطراً هو سبب الرزق.
٥. تسمية الشيء باسم ما كان عليه: أي ما كان عليه الشيء، كقوله تعالى: (وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ) [النساء: 2] أي الذين كانوا يتامى، إذ لا يتم بعد البلوغ، فهو مجاز علاقته اعتبار ما كان. ونحو ذلك مثل أيضاً بقوله تعالى: (إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا) [طه: 74] سمّاه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجمام.
٦. تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه: وهي أن يعبر عن الشيء باسم ما يؤول إليه في المستقبل. وذكر لذلك قوله تعالى: (إِنِّي أَرَانِي أَعْمُرُ خَمْرًا) [يوسف: 36].
٧. تسمية الحال باسم محلّه: وهي أن يذكر المحل ويُرَاد الحال به، كقوله تعالى: (فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ) [العق: 17] أي أهل ناديه؛ فهو مجاز علاقته المحلّية أو المكانية.
٨. تسمية الشيء باسم آله: وهي أن يعبر عن الشيء باسم آله التي يحصل بها. كقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ) [إبراهيم: 4]، أي بلغة قومه. وقوله تعالى: (واجعل لي لسان صدق في الآخرين) فهو مجاز علاقته الآلية أي ذكر جميلاً وثناء حسناً.
٩. تسمية الشيء باسم حاله: وهو أن يذكر الحال ويُرَاد المحل نحو قوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ) [آل عمران: 107] أي في الجنة، فهو مجاز علاقته الحالية^(١).

(١) القزويني، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبدیع، ص 151.

3. المجاز الاستعاري:

ظهر لفظ الاستعارة قديماً على السنة الأئمة في أحكامهم الفقهية حيث كانوا كثيراً ما يستخدمونها. بعد ذلك ظهرت الاستعارة في كتاب "الحيوان" للجاحظ، وتلاه ابن المعتز في كتابه "البيدع" وعلي بن عبد العزيز الجرجاني وغيرهم كثير.

فما هي الاستعارة!؟

وللإجابة عن هذا السؤال وجب الرجوع إلى أمهات الكتب التي ذكرت الاستعارة والتي عدتها نوعاً من أنواع المجاز. من ذلك ما يلاحظ عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "أسرار البلاغة في علم البيان" من تركيزه على ذكر الاستعارة بشكل كبير في كتابه الأنف الذكر، حيث قال:

" وأول ذلك وأولاه، وأحقه بأن يستوفيه النظر ويتقصاه: القول على التشبيه والتمثيل والاستعارة، فإن هذه أصول كثيرة كان جل محاسن الكلام - إن لم نقل كلها، متفرعة

عنها وراجعة إليها، وكأنها أقطاب تدور عليها المعاني في متصرفاتها. وأقطار تحيط بها من جهاتها"^(١).

فيلحظ أنّ عبد القاهر الجرجاني قد أولى الاستعارة اهتماماً وأعطاه مكانة لم يعطها لغيرها من أقسام البلاغة حيث قال:
"واعلم أن الذي يوجبه ظاهر الأمر، وما يسبق إليه الفكر: أن نبدأ بجملة من القول في الحقيقة والمجاز، ونتبع ذلك القول في التشبيه والتمثيل، ثم ننسق ذكر الاستعارة عليهما، ونأتي بهما في أثرهما، وذلك أن المجاز أعم من الاستعارة، والواجب في قضايا المراتب: أن نبدأ بالعام قبل الخاص. والتشبيه كالأصل في الاستعارة، وهي شبيهة بالفرع له أو صورة مقتضية من صورته إلا أن ههنا أموراً اقتضت أن تقع البداية بالاستعارة وبيان صدر منها، والتنبية على طريق الانقسام فيها"^(٢).

فعرّف عبد القاهر الجرجاني الاستعارة وبيّن أنّها تنقسم إلى قسمين: "أحدهما: أن لا يكون لنقله فائدة. والثاني: أن يكون له فائدة"^(٣).
فوصف القسم غير المفيد بقوله: "وأنا أبدأ بذكر غير المفيد، فإنّه قصير الباع، قليل الاتساع"^(٤).

وأما عن القول في الاستعارة المفيدة فقد بيّن منزلتها من البلاغة حيث قال:

(١) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية، للطباعة والنشر والتوزيع، ص 20.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ص 22.

(٣) المصدر السابق والصفحة ذاتها.

(٤) المصدر السابق والصفحة ذاتها.

"اعلم أنّ الاستعارة في الحقيقة هي هذا الضرب دون الأول، وهي أمد ميداناً، وأشد افتتاناً وأكثر جرياناً، وأعجب حسناً وإحساناً، وأوسع سعة، وأبعد غوراً، وأذهب نجداً في الصناعة وغوراً، من أن تجمع شعبها وشعوبها، وتحصر فنونها وضروبها، نعم وأسحر سحراً، وأملأ بكل ما يملأ صدرًا ويمتّع عقلاً..."^(١).

هذا غييض من فيض مما ذكره عبد القاهر الجرجاني عن الاستعارة فقد أعطاها حظاً وافراً من الوصف الحسن الرائع الذي يعجز عن وصفه مفتون بمن اقتتن وأحبّ. فقد جعل لها السبق في بداية كلامه وأعطاها حيزاً كبيراً من كتابه الذي يعتبر الدرة الأولى من دُرر البلاغة.

وهذا ما أكّده ابن رشيق القيرواني في كتابه: "العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده" حيث عقد للاستعارة باباً سمّاه (باب الاستعارة) حيث قال:
"الاستعارة أفضل المجاز، وأول أبواب البديع، وليس في جلى الشعر أعجب منها، وهي من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها، ونزلت موضعها والناس مختلفون فيها: منهم من يستعير للشيء ما ليس منه ولا إليه"^(٢).

ويبين القيرواني السبب في استخدام العرب للاستعارة فقال في ذلك:
"والاستعارة إنما هي من اتساعهم في الكلام اقتداراً ودالة ليس ضرورة لأن ألفاظ العرب أكثر من معانيهم، وليس ذلك في لغة أحد من الأمم غيرهم فإنما استعاروا مجازاً واتساعاً. ألا ترى أن للشيء عندهم أسماء كثيرة وهم يستعبرون له مع ذلك"^(١).

(١) المصدر السابق، ص32.

(٢) أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج 1، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ص235.

وبين في كتابه أيضاً أن الاستعارة قد وردت في كتاب الله وكلام نبيه وفي ذلك يقول مستشهداً ببعض الآيات الواردة في كتاب الله عز وجل:

"والاستعارة كثيرة في كتاب الله - عز وجل - وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - : من ذلك قوله تعالى: (إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ) [الحاقة: 11]، وقوله: (وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَى الْغَضَبُ) [الأعراف: 154]، وقوله: (سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ) [الملك: 7-8]، فالشهييق والغيط استعارتان وقوله: (يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ) [هود: 44]، وكثير من هذا لو تقصى لطلال جداً^(٢).

وذلك يعني أن آيات القرآن الكريم تتضمن كثيراً من الاستعارات المجازية تزيد حسناً وروعة على حسنه وروعته.

أما في مفتاح العلوم للسكاكي فقد عرّف الاستعارة بقوله: "الاستعارة هي: أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به، كما تقول: في الحمام: أسدٌ وأنت تريد به الشجاع، مدعيًا أنه من جنس الأسود، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به، وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بإفراده في الذكر"^(٣).

أما في تلخيص المفتاح، في المعاني والبيان والبدیع فقال الخطيب القزويني: "الاستعارة: هي اللفظ المستعمل فيما يشبه معناه الأصلي، لعلاقة المشابهة أو هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، أو هي مجاز عقلي علاقته

(١) المصدر السابق، ص 239.

(٢) المصدر السابق، ج 1، ص 240.

(٣) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 369.

المشابهة، أو هي تشبيهه بليغ حُذِفَ أحد طرفيه مع وجود قرينة تدلُّ على المحذوف ولا يقوم مجاز بلا قرينة^(١).

أما عن أقسام الاستعارة فهي كثيرة وخير من بيّن أقسام الاستعارة القزويني في كتابه: "تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع"، والسبكي في كتابه "عروس الأفراح"، حيث قال: "الاستعارة تنقسم إلى أقسام، وانقسامها تارة يكون: بحسب اعتبار الطرفين أي طرفي التشبيه المضمّر في النفس، وهما المشبه والمشبه به وتارة باعتبار الجامع، وتارة باعتبار الثلاثة جميعاً أي الطرفين، والجامع، وتارة باعتبار اللفظ، وتارة باعتبار أمر خارج عن جميع ذلك"^(٢).

فهي تقسم باعتبار ما يذكر من الطرفين:

- أ. استعارة تصريحية أو مصرّحة: وهي أن يذكر في الكلام لفظ المشبه به فقط.
- ب. استعارة مكنية: وهي أن يذكر في الكلام لفظ المشبه فقط، ويحذف فيه المشبه به، ويشار إليه بذكر لازمه المسمى (تخيلاً).

وتقسم أيضاً إلى:

- أ. تصريحية: أي مصرح فيها باللفظ الدال على المشبه به المراد به المشبه.
- ب. مكنية أي مخفي فيها لفظ المشبه به استغناء بذكر شيء من لوازمه.
- ج. تخيلية.

كما تقسم باعتبار الطرفين:

- أ. حقيقية: كقوله تعالى: (اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) [الفاتحة: 6] أي الدين الحقّ.

(١) القزويني، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع، ص 151.

(٢) السبكي، عروس الأفراح، ص 154.

ب. تخييلية: أنشبت المنية أظفارها^(١).

وتُقسم باعتبار اللفظ المستعار:

أ. أصلية: إذا كان اللفظ المستعار "اسماً جامداً لذات"، أو "اسماً جامداً لمعنى" كقوله تعالى: (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) [إبراهيم: 1]، وكقوله تعالى: (وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) [الإسراء: 24]^(٢).

ب. تصريحية تبعية.

ج. تبعية مكنية.

وتُقسم الاستعارة المصرحة باعتبار الطرفين إلى:

أ. عنادية: هي التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد لتتأفیهما. وتقسم العنادية إلى تمليحية وإلى تهكمية كقوله تعالى: (فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) [الانشقاق: 24].

ب. وفاقية: وهي التي يمكن اجتماع في شيء واحد لعدم التنافي كقوله تعالى: (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتاً فَأَحْيَيْنَاهُ) [الأنعام: 122].

ففي هذه الآية استعارتان: عنادية: لعدم اجتماع الموت والضلال في شيء واحد. ووفاقية: أي استعارة الاحياء للهداية^(٣).

وتُقسم الاستعارة باعتبار الجامع:

١. عامية: وهي القريبة المبتذلة التي لاكتها الألسن فلا تحتاج إلى بحث ويكون الجامع فيها ظاهر.

(١) انظر: القزويني، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبدیع، ص 154-160؛ وكتاب جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، السيد أحمد الهاشمي، ص 258، 273.
(٢) السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 264.
(٣) السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 268.

٢. خاصية: وهي الغربية التي يكون الجامع فيها غامضاً لا يدركه إلا أصحاب المدارك من الخواص.

وتُقسم الاستعارة باعتبار ما يتصل بها من الملائمات وعدم اتّصالها:
أ. **مطلقة:** وهي التي لم تقترن بملائم أصلاً كقوله تعالى: (يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ) [الرعد: 25].

ب. **مرشحة:** وهي التي قرنت بملائم المستعار منه "أي المشبه به" نحو قوله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ اسْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ) [البقرة: 16].
ج. **المجردة:** وهي التي قرنت بملائم المستعار له "أي المشبه"^(١).

4. القيمة الجمالية للنص المجازي:

جرت العادة أن يُقال تتفتق الأزهار والورود بأريج فواح يحمل معه العبق الجميل فيتهافت النحل عليه ليلثم رحيقه ليصنع عسلاً حلو المذاق.

وهكذا المجاز فحين تتفتق الألسن بالمجاز، فيعني ذلك عذب الكلام وحلوه بأسلوب وجيزٍ معبّرٍ غاية في الدقة والرقة والإيجاز، بوقع حسن وخفة ورشاقة غاية في الرفعة والرقي، حيث تطلق العبارة المجازية للمتأمل العنان ليحلّق بخياله الواسع في آفاق الروعة والجمال، مما تعجز عن وصفه ريشة رسّام ماهر. فتقع في النفوس بخفة ورشاقة خالية من الثقل الذي يبعث الملل والسامة في النفوس والأرواح وهذا ما يؤكده الشريف الرضي في كتابه "تلخيص البيان في مجازات القرآن"، حيث قال في مقدّمة كتابه: "أما بعد، فإن بعض الأخوان جاراني وذكر ما يشتمل عليه القرآن من عجائب الاستعارات وغرائب المجازات التي هي أحسن من الحقائق معرضاً وأنفع للغة معنى ولفظاً. وإن اللفظة التي وقعت مستعارة لو أوقعت في موقعها لفظة الحقيقة لكان

(١) المصدر السابق، ص 270، 271.

موضعها نايباً بها ونصابها قلقاً بمركبها، إذ كان الحكيم سبحانه، لم يورد ألفاظ المجازات لضيق العبارة عليه، ولكن لأنها أجلي في أسمع السامعين وأشبهه بلغة المخاطبين^(١).

فها هو الشريف الرضي يعتبر المجاز أحسن من الحقائق وأكثر وضوحاً وجلاء بحيث تتناسب ولغة من تخاطب. وهذا ما حدا بالشريف الرضي إلى تأليف كتابه "تلخيص البيان في مجازات القرآن" حيث قال:

"وسألني أن أجرد جميع ما في القرآن في ذلك على ترتيب السور ليكون اجتماعه أجل موقعاً وأعم نفعاً وليكون أيضاً فائدة أخرى، وهو أن الخطيب البليغ والشاعر المطبوع إذا رأى ما في هذا الكتاب العزيز الذي شال ميزان كل كلام وخرج عن مقدرات الأنام من الاستعارات العجيبة والإشارات اللطيفة شجع على استعمال مثل ذلك فيما يسمعه وجعله سلفاً يتبعه"^(٢). فالشريف الرضي يصف المجاز باللفظ والعجب والنفع.

وهذا ما أكده ابن الأثير في كتابه "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" حيث قال:

"وكذلك فاعلم أن المجاز أولى بالاستعمال من الحقيقة في باب الفصاحة والبلاغة، لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحقيقة التي هي الأصل أولى منه حيث هو فرع عليها، وليس الأمر كذلك؛ لأنه قد ثبت وتحقق أن فائدة الكلام الخطابي هو إثبات الغرض المقصود في نفس السامع بالتخييل والتصوير حتى يكاد ينظر إليه عياناً، ألا

(١) الشريف الرضي، تلخيص البيان في مجازات القرآن، (ت 404هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، تحقيق د. علي محمود مقلد، 1984م، ص 25.

(٢) الشريف الرضي، تلخيص البيان في مجازات القرآن، ص 25.

ترى أن حقيقة قولنا "زيد أسد" هي قولنا "زيد شجاع" لكن فرق بين القولين في التصوير والتخييل وإثبات الغرض المقصود في نفس السامع^(١).

هذا ولم يكتفِ ابن الأثير بوصف العبارة المجازية بأنها تفي بالغرض المقصود وتعطي المجال لسامعها بالتخييل والتصوير فاستطرد يقول:
"وأعجب ما في العبارة المجازية أنها تنقل السامع عن خلقه الطبيعي في بعض الأحوال؛ حتى إنها لَيَسْمَحَ بها البخيل، ويشجع بها الجبان، ويحكم بها الطائش المتسرع، ويجدُ المخاطب بها عند سماعها نشوةً كنشوة الخمر، حتى إذا قطع عنه ذلك الكلام أفاق وندم على ما كان منه من بذل مال أو ترك عقوبة"^(٢).

فجعل ابن الأثير استخدام المجاز والاستماع إليه كمن يحتسي الخمر حيث يشعر بقيمة السعادة لأنها تنقله إلى عالم آخر غير عالمه الذي يعيش فيه.

أما الإمام العلوي (يحيى بن حمزة) المتوفى سنة (749هـ) فقد قال في كتابه "الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز": "اعلم أن أرياب البلاغة وجهابذة أهل الصناعة مطبقون على أن المجاز في الاستعمال أبلغ من الحقيقة، وأنه يُلَطِّفُ الكلام ويكسبه حلاوة، ويكسوه رشاقةً، والعلمُ فيه قوله تعالى: (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) [الحجر: 94]، وقوله: (وَدَاعِيَا إِلَى اللَّهِ بِأَذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا) [الأحزاب: 46]. فلو استعمل الحقائق في هذه المواضع، لم تعطِ ما أعطى المجاز من البلاغة"^(٣).

(١) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ص62، 63.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ص63.

(٣) يحيى بن حمزة العلوي، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج2، ص8.

فالعلوي يقرّ بأبلغية المجاز من حيث أنّه يجعل في الكلام نوعاً من الرّشاقة
واللطافة والحلاوة.

أما ابن رشيق القيرواني فذكر في كتابه "العمدة في محاسن الشعر وآدابه" أنّ:
"العرب كثيراً ما تستعمل المجاز، وتعدّه من مفاخر كلامها، فإنّه دليلُ الفصاحة، ورأس
البلاغة، وبه بانّت لغتها عن سائر اللّغات"⁽¹⁾.

فالقيرواني جعل في استخدام المجاز فخراً للعرب وللغتها التي باستخدامها
للمجاز قد تميزت عن سائر اللغات كما اعتبر استخدام المجاز دليلاً على الفصاحة
والتقدّم والرقي في الكلام كما اعتبره أعلى درجات البلاغة وأولها وذلك من خلال قوله
(ورأس البلاغة).

وعلماء آخرون اعتبروا المجاز طريقاً من طرق الإبداع البياني وفي ذلك يقول
الميداني:

" المجاز طريق من طرق الإبداع البياني في كل اللغات، تدفع إليه الفطرة الإنسانية
المزودة بالقدرة على البيان، واستخدام الحيل المختلفة للتعبير عما في النّفس من معانٍ
تريد التعبير عنها"⁽²⁾.

فالميداني بعبارته هذه يؤكد على أنّ الإنسان مفطور بطبيعته على حب المجاز
حيث استخدمه في التعبير عما يجول بنفسه وخاطره بطريقة بدیعة رائعة. وهذا مما

(1) القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج1، ص232.

(2) الميداني، عبدا لرحمن حسن حبنكة الميداني، البلاغة العربية أسسها، وعلومها، وفنونها وصور من
تطبيقاتها، بهيكل جديد من طريف وتليد، ج2، دار القلم، دمشق، ص225.

يتفق معه فيه السيّد أحمد الهاشمي في كتابه "جواهر البلاغة" حيث يقول في بلاغة
المجاز:

"والمجاز من أحسن الوسائل البيانية التي تهدي إليها الطبيعة لإيضاح المعنى، إذ به
يخرج المعنى متصفاً بصفة حسية تكاد تعرضه على عيان السّامع، لهذا شغفت العرب
باستعمال المجاز لميلها إلى الاتساع في الكلام، وإلى الدلالة على كثرة معاني الألفاظ.
ولما فيها من الدقة في التعبير فيحصل للنفس به سرور وأريحية"^(١).

فالسّيّد أحمد الهاشمي اعتبر المجاز باعثاً من بواعث السرور التي تضفي على النفس
الغبطة والارتياح نتيجة المعاني التي يحسّها السّامع والقارئ ويستشعرها وكأنها مجسدة
أمام عينيه.

وعن بلاغة المجاز المرسل والعقلّي قال:

"إذا تأملت أنواع المجاز المرسل والعقلّي رأيت أنها في الغالب تؤدي المعنى
المقصود بإيجاز، كما أنّها تظهر المهارة في تخير العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى
المجازي، بحيث يكون المجاز مصوراً للمعنى المقصود خير تصوير"^(٢).

واستطرد يقول:

"وإذا دققت النظر رأيت أنّ أغلب ضروب المجاز المرسل والعقلّي لا تخلو من
مبالغة بديعة، ذات أثر في جعل المجاز رائعاً خلاّباً، فإن اطلاق الكل على الجزء
مبالغة، ومثله إطلاق الجزء وإرادة الكل"^(٣).

(١) السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت،
ط1، 1420هـ/1999م، ضبط وتدقيق د. يوسف الصميلي، ص249.

(٢) السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص256، بتصرف.

(٣) المصدر السابق، ص257.

فمن خلال عبارتيه السابقتين يلاحظ أنه اعتبر المجاز العقلي والمجاز المرسل
يمتازان بسعة الأفق في دقة التصوير حيث يلاحظ أن الخيال فيهما مطلق الحدود،
والمعانية بالفكر والخيال أبعد مدى من المعانية بالنظر والتعيين، فتكون العبارة المجازية
فيهما متصفة بالإثارة حيث تثير دغدغة نفسية تحلق بأفق متأملها وقارئها.

فبلاغة المجاز المرسل تتجلى في كونه يزيد الأشياء وضوحاً بتبيان علاقتها،
وفي تجديد قوالب الألفاظ لتعطي معنى ليست لها في الأصل فيزيد الكلام روعة وجمالاً
وبلاغة ليس لها نظير.

وخلص القول:

العذوبة والدقة والرقة والحلاوة والطلاوة والإيجاز والتعبير الجميل جميعها
مجتمعة صفات تجلت واجتمعت بمصطلح استخدمه العرب وما زالوا يستخدمونه في
رشيق كلامهم وعذبه، تنهافت عليه نفوس العرب تنهافت الفراش على الضوء لأنه
يبهرهم بجماله وروعته وسحره المعهود. فلم ولن يستغني العرب عن شيء أحبوه وعهدوه
منذ أقدم السنين فهم ما زالوا يزينون به كتاباتهم وتأليفهم لتصطبغ بصبغة عربية أصيلة
عريقة.

5. المفاهيم المجازية العامة

أ. الوضع:

يعرّف البلاغيّون "الوضع": تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه. فخرج من التعريف المتقدم، المجاز، لأن دلالاته بقرينة؛ وحينئذ لا يُسمّى التعيين فيه وضعاً، وذلك دون اللفظ المشترك، وهو ما وُضِعَ لمعنيّين أو أكثر وضعاً متعدداً^(١).

وفي علوم البلاغة، البيان والمعاني والبديع لأحمد مصطفى المراغي، عرف (الوضع) بقوله:

"الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، فخرج بقولنا بنفسه المجاز لأن دلالاته بالقرينة ودخل المشترك لأنه قد عُيِّنَ للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحدهما بالتعيين لعارض لا يُنافي ذلك فالقرء مثلاً عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه وأخرى للدلالة على الحيض بنفسه فهو موضوع لكل منهما على وجه الاستقلال"^(٢).

(١) القزويني، تلخيص المفتاح، ص149.

(٢) المراغي، أحمد مصطفى، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، ط 1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1420هـ/2000م، ص300.

وعلماء آخرون اعتبروا أنّ الوضع يعني: " أن يصطلح القوم على أن يضعوا لكل معنى كلمة تدل عليه"^(١).

ب. العلاقة:

" هي بفتح العين على الأفصح وسميت كذلك لأنّ بها يتعلق ويرتبط المعنى الثاني بالأول"^(٢).

ويعرّف البلاغيون "العلاقة": "بأنها الأمر الذي يقع به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي فيصح الانتقال من الأول إلى الثاني. وهذه العلاقة التي تربط في المجاز بين المعنيين: الحقيقي والمجازي قد تكون المشابهة نحو: رأيت زهرة تحملها أمها، تريد طفلة كالزهرة في نضارتها وجمالها.

وقد تكون العلاقة (غير المشابهة) كالجزية في قوله تعالى: (واركعوا مع الراكعين) [البقرة: 43]، يريد: "وصلوا" لأن الركوع جزء من الصلاة، فأطلق الجزء وأراد به الكل مجازاً"^(٣).

(١) د. عبّاس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان والبديع، دار الفرقان، عمان، ط 7، 1421هـ/2000م، ص129.

(٢) المراغي، علوم البلاغة، ط1، ص302.

(٣) عتيق، عبد العزيز، في البلاغة العربية علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت، 1405هـ/1985م، ص156.

ج. القرينة:

"القرينة: هي الصارف عن الحقيقة إلى المجاز، إذ اللفظ لا يدلُّ على المعنى المجازي بنفسه دون قرينة"^(١).

"وغالبا ما تكون القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة باعتقاد المتكلم من هذا الإسناد قرينة فكرية، تدركها الأذهان ولو لم يأت في العبارة ما يدلُّ عليها، وقد تكون قرينة لفظية أو حالية"^(٢).

واعتبر العلماء القرينة (دليلاً) يؤكد المعنى الجديد (المجازي) وذكروا أنها قد تكون لفظاً مذكوراً وتسمى حينئذٍ لفظية، وقد تكون حالية أي تفهم من الواقع المحيط بالمعنى ومن السياق.

وفي البلاغة العربية عرفها عبد العزيز عتيق بقوله:

(١) الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها، ج2، ص218.

(٢) المصدر السابق، ص295.

(("أما القرينة" فعرّفها البلاغيون أيضاً بأنها الأمر الذي يصرف الذهن عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، وهي إما قرينة عقلية أي حالية نحو (أقبل البحر) والسامع يرى رجلاً، وإما قرينة لفظية نحو: (رأيت بحراً يعظ الناس من فوق المنبر) فعبرة (يعظ الناس من فوق المنبر)^(١) قرينة لفظية، تدل على أنّ لفظة "بحر" استعملت استعمالاً مجازياً وتمنع في الوقت ذاته من إرادة المعنى الحقيقي لهذه اللفظة)^(٢).

د. النّقل:

" ويعني نقل الكلمة (اللفظ) من معناه إلى معنى آخر بشرط وجود علاقة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه.

"والإمام عبد القاهر الجرجاني يرى أنّ النّقل فيها نقل معنى اللفظ لا نقل اللفظ نفسه"^(٣).

هـ. أما **الاستعمال** فإنّه يعني "أنّ الكلمة تأخذ الحياة من خلال التداول والتوظيف العملي لها، إذ الألفاظ تحيا بالاستعمال وتموت وتهجر بالإهمال، فكم من الكلمات العربية ما هو مُهمل وإذا قيس المعمل على المهمل يكون قليلاً"^(٤).

والذي يهمننا من الاستعمال استعمال الكلمة في الحقيقة والمجاز معاً، فعندما تستخدم كثيراً في الحقيقة تدرج في المجتمع وتصبح سائغة مقبولة.

(١) المصدر السابق، ص 295.

(٢) عتيق عبد العزيز، في البلاغة العربية، ص 156.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 460.

(٤) مقابلة مع الدكتور حسين الدراويش بتاريخ 2005/6/18م، الساعة الواحدة ظهراً.

وعندما تموت تصبح ميتة مردولة. وليست الألفاظ التي تُستخدم في الحقيقة والمجاز
ببِدَعٍ عن هذا القانون.

الباب الثالث

ويشمل:

مدرسة الحقيقة

"ومن أنكروا المجاز ووقعوه في القرآن الكريم" ومنهم:

1. ابن تيمية

2. ابن القيم

3. الشنقيطي

آراء هؤلاء العلماء في نفي المجاز عن القرآن الكريم، ومناقشتهم،

والرد عليهم بعد توضيح أدلتهم

1. الإمام ابن تيمية:

هو شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن الخضر بن محمد ابن تيمية النميري الحراني الدمشقي، المتوفى سنة (728هـ).

ذكر فيما سبق من حديث عن المجاز من حيث حقيقته لغة واصطلاحاً، وتأيد عدد كبير من العلماء الذين أثبتوا وقوع المجاز في القرآن الكريم وذلك من خلال تأليفهم في المجاز، وقد ذكر أبرزهم.

وفي المقابل ظهر عدد من العلماء ممن نفوا المجاز وأنكروا وقوعه في القرآن الكريم، وعلى رأسهم الإمام ابن تيمية والذي صال وجال وأظهر حماسة وثورة لم يثرها غيره ممن نفوا المجاز وأنكروه فيما سبق.

فها هو الإمام ابن تيمية في كتابه "الإيمان" يجعل لنفي المجاز في القرآن الكريم أسباباً ومبررات منها:

١. أنّ الحديث بالحقيقة والمجاز قد وقع في كلام المتأخرين ولم يقع في كلام المتقدمين السابقين.
٢. جعل الإمام ابن تيمية الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ، وقال إنّ هذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة.
٣. لم يرد المجاز على السنة الصحابة أو التابعين، ولا على لسان أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي.
٤. هذا ولم يتكلم به أئمة اللغة والنحو، كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم من علماء اللغة.

ومما ورد عن الإمام ابن تيمية في نفيه المجاز نفيّاً باتاً لوقوعه في القرآن الكريم ما جاء على لسانه في كتابه "الإيمان" حيث قال:

"ولكن المشهور أنّ الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ، وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم" (١).

وذكر في كتابه "الإيمان" أيضاً أنّ أول من تكلم بلفظ المجاز هو أبو عبيدة معمر بن المثنى وقد عنى بذلك التفسير والتأويل ولم يعن ما هو قسيم الحقيقة (٢).

(١) ابن تيمية، تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، ت 728هـ، الإيمان، محمد ناصر الدين

الألباني، المكتب الإسلامي، ط4، 1413هـ/1993، ص84.

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

كما اعتبر أنّ أبا الحسين البصري وأمثاله بأنهم يتكلمون بلا علم، وذلك لأن أبا الحسين البصري قال في حديثه عن الحقيقة والمجاز: "إنما تعرف الحقيقة من المجاز بطرق، منها: نص أهل اللغة على ذلك بأن يقولوا: هذا حقيقة، وهذا مجاز"^(١).

واعتبر ابن تيمية المجاز اصطلاحاً حادثاً، والغالب أنّه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين، وقد نفى وروده في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث، وذكر أسماء من أنكروا المجاز ونفوه كأبي إسحق الإسفرائيني.

إذن كان تركيز ابن تيمية في نفيه للمجاز ينصبّ على وجود لفظ المجاز دون معناه، والوقوف على بعض صورته من خلال ذكره لآيات من القرآن الكريم.

والواقف على عبارة شيخ الإسلام ابن تيمية يُلاحظ ما يلي:

١. ذكر ابن تيمية أنّ المجاز اصطلاح حادث ظهر بعد انقضاء القرون الثلاثة وعهود الحديث وذكره قائلاً: "إنّ تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز، إنما اشتهر في المئة الرابعة، وظهرت أوائله في المئة الثالثة، وعلمته موجوداً في المائة الثانية، اللهم إلا أن يكون في أواخرها"^(٢).

فقول الإمام ابن تيمية: "اللهم إلا أن يكون في أواخرها" اعتراف صريح منه بوجود المجاز أولاً، كما أنّه اعتراف صريح منه بتقديمه وتكذيب من ناحية أخرى له لما يدّعيه من أنّ المجاز اصطلاح حادث ظهر بعد انقضاء القرون الثلاثة، وما يؤكد ذلك أنّ أبا زيد القرشي المتوفى في العام (170هـ) صاحب كتاب "جمهرة أشعار العرب" قد

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٢) ابن تيمية، الإيمان، ص85.

ذكر المجاز في كتابه هذا حيث جعل عنوان مقدمة كتابه: "اللفظ المختلف ومجاز المعاني"^(١).

وهذا يثبت أنّ المجاز كان معروفاً، وشائعاً في القرن الثاني الهجري بدليل ذكرهم له في مؤلفاتهم.

هذا وقد ذكر أبو زيد القرشي المجاز أيضاً من خلال قوله:
" وقد يداني الشيء الشيء، وليس من جنسه ولا يُنسب إليه ليعلم العامة قرب ما بينهما. وفي القرآن مثل ما في كلام العرب من اللفظ المختلف ومجاز المعاني".
واستشهد بقوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) [يوسف: 82] وقال يعني أهل القرية^(٢).

فمن يقرأ عبارة أبي زيد القرشي التي تقول:

"مطلب ما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب من اللفظ المختلف ومجاز المعاني"^(٣). ومن يُمعن النظر فيها يستنتج أنّ المجاز عُرف بلفظه ومعناه في القرن الثاني، وهذا مما يُردّ به على كلام ابن تيمية في نفيه لوقوع المجاز في القرآن الكريم، ويبرهن أيضاً على ظهوره في القرن الثاني، وليس كما يدّعي هو في القرن الرابع.

(١) القرشي أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، المتوفى سنة (170هـ)، كتاب جمهرة أشعار العرب، ط1، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق مصر المحمية، سنة 1308هـ، دار المسيرة ببيروت، طبعة جديدة سنة 1398هـ/1978م، ص3.
(٢) القرشي، جمهرة أشعار العرب، ص4.
(٣) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

وجاء على لسان ابن تيمية في كتابه "الإيمان" قوله:

"وآخرون من أصحابه - أي من أصحاب أحمد بن حنبل - منعوا أن يكون في القرآن مجاز، كأبي الحسن الجزري، وأبي عبد الله بن حامد، وأبي الفضل التميمي ابن أبي الحسن التميمي، وكذلك منع أن يكون في القرآن مجاز، محمد بن خويز منداد، وغيره من المالكية، ومنع منه داود بن علي، وابنه أبو بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي وصنّف فيه مصنفاً^(١).

فنفي هؤلاء ومنعهم أن يكون في القرآن الكريم مجاز ما هو إلا تصريح وتأكيد لوجود مصطلح المجاز في ذلك الحين، بل وانتشاره وشيوعه بدليل ظهور هذا العدد من العلماء الذين ينفون المجاز عن القرآن الكريم، وهذا مما يُرد فيه على ابن تيمية أيضاً وهو من ذكر هؤلاء العلماء.

وملاحظة أخرى تُستشف من عبارته وهي قوله: "ومنذر بن سعيد البلوطي وصنّف فيه مصنفاً"^(٢).

فهذه العبارة وما تحمله لهي خير دليل على شيوع مصطلح المجاز بل وازدهاره بدليل وضعه لمؤلف يبحث في المجاز مع العلم أنّ منذر بن سعيد البلوطي قد توفي عام (355هـ) فهذا دليل آخر على ازدهار المجاز بل وتقدّمه.

ومما يبرهن على ظهور المجاز وقدمه ظهور الاستعارة في كتابات الجاحظ وتأليفه، فقد ذكر الجاحظ المتوفى سنة (255هـ) الاستعارة في كتابه "الحيوان" في أكثر من موضع، مع العلم أنّ الاستعارة نوع من أنواع المجاز.

(١) ابن تيمية، الإيمان، ص85.

(٢) ابن تيمية، كتاب الإيمان، ص85.

وما نفي المجاز في القرآن الكريم لداود الظاهري المتوفى سنة (270هـ) وابنه أبي بكر إلا إقرار منهما بوجود مصطلح المجاز بل وشيوعه، وكل هذه الأدلة والبراهين تدحض ادعاءات ابن تيمية في نفي المجاز وظهوره في القرن الثاني والثالث والرابع بل وازدهاره وتقدمه وكيف لا؟! ونحن نلمس ذلك الاهتمام بالمجاز والقول فيه من خلال ظاهرة التأليف التي وجدت بهذا الصدد وذكره في كتاب "جمهرة أشعار العرب"، وظهور مؤلف يحمل اسم المجاز بصراحة في كتاب أبي عبيدة معمر ابن المثنى المعروف بكتاب: "المجاز لأبي عبيدة"، وما استعارات الجاحظ إلا دليل على انتشار المجاز وشيوعه، وما تصريح ابن قتيبة في كتابه المشهور: "تأويل مشكل القرآن" بالاستعارة والمجاز إلا دليل آخر على ظهور المجاز وانتشاره وفي هذا يقول ابن قتيبة:

"وللعرب المجازات في الكلام، ومعناها طرق القول ومآخذها فمنها الاستعارة والتمثيل، والقلب والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار، والإخفاء والإظهار، والتعريض والإفصاح، والكناية والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجمع، والجمع مخاطبة الواحد، والواحد والجمع مخاطبة الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، ولفظ العموم لمعنى الخصوص، مع أشياء كثيرة سترها في أبواب المجاز إن شاء الله"⁽¹⁾.

فابن قتيبة عنى بالمجاز هنا ما هو قسيم الحقيقة وأقرّ بوجوده في كلام العرب وبالتالي يقرّ بوجوده في القرآن الكريم لأنه قد نزل بلسان عربي، وحقيقة أخرى أقرّها ابن قتيبة في قوله حينما قال: " مع أشياء كثيرة سترها في أبواب المجاز إن شاء الله ". فهذا يعني أنهم عرفوا المجاز فجعلوا له أبواباً بل وأقساماً وهذا يقودنا إلى التسليم بانتشار المجاز وازدهاره، وهذا مما يُرد به على ابن تيمية أيضاً.

(1) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوي، (ت 276هـ)، تأويل مشكل القرآن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1954م، تحقيق السيد أحمد صقر، ص16.

مع العلم أنّ ابن قتيبة قد ردّ من قبل في كتابه تأويل مشكل القرآن الكريم على الزاعمين أن المجاز ضرب من الكذب. فقال: (وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز فإنهم زعموا أنّه كذب لأن الجدار لا يريد والقرية لا تسأل ولو كان المجاز كذباً وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلاً كان أكثر كلامنا فاسداً لأننا نقول: نبت البقل وطالت الشجرة وأينعت الثمرة وأقام الجبل ورخص السعر)⁽¹⁾. وما ظهور المصنفات والمؤلفات التي يُردُّ فيها على من ينفي وقوع المجاز في القرآن الكريم لخير شاهد على ثبوته وعدم نفيه.

وما بديع ابن المعتز الذي ظهر في القرن الثالث، وجعله الاستعارة أول لون من ألوان البديع في كتابه الذي سمّاه (البديع) إلاّ دليل على تقدّم المجاز وظهوره في القرن الثالث حيث استشهد بآيات من الذكر الحكيم تشتمل على الاستعارة التي تعتبر من فروع المجاز.

وخلاصة القول إنّ المجاز قد ظهر في منتصف القرن الثاني وعرف بمعناه الاصطلاحي أي أنّه قسيم للحقيقة. وما النفي المبكر للمجاز إلاّ دليل على ظهور المجاز المبكر، كما أن ظهور المؤلفات للتصدي والرّد على من نفي المجاز لهي خير دليل على انتشار وازدهار المجاز، فالظاهرة لا تحدث صدى إلاّ إذا لاقته اهتماماً واسعاً بها. وهذا ما أحدثه المجاز، فهذه الأمور كلّها مجتمعة مع بعضها تقرّ بوجود المجاز في القرون التي سبقت القرن الرابع الهجري.

(1) تأويل مشكل القرآن، ص 99.

ومن الأسباب الأخرى التي ارتكز عليها ابن تيمية في نفيه للمجاز قوله في كتاب "الإيمان" أيضاً:

"فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف، وهذا الشافعي هو أول من جرّد الكلام في أصول الفقه، لم يقسم هذا التقسيم، ولا تكلم بلفظ الحقيقة والمجاز" ^(١). ذكر في عبارته السابقة "أنّ الإمام الشافعي لم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز".

فكيف لابن تيمية قول ذلك!؟

ألم يقرأ كتاب الرسالة للإمام الشافعي؟

ألم يدرك أنّ الإمام الشافعي كان على علم بالحقيقة والمجاز وأنّه كان يعلم علم اليقين أنّ المجاز يعني ما هو قسيم الحقيقة؟

وللرد على ذلك تجيب العبارة التّالية على ابن تيمية الذي نفى ورود المجاز على

السنة من سلف من الأئمة وعلى رأسهم الإمام الشافعي. يقول الشافعي في رسالته:

"فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وإنّ فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يرد به العامّ الظاهر، ويستغنى بأوّل هذا منه عن آخره، وعماماً ظاهراً يرد به الخاص، وظاهراً يعرف في سياقه أنّه يرد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره" ^(٢).

فهذه العبارة وما تحمله من كلام لا تعني إلاّ المجاز بأمّ عينه، وقد استشهد

على ذلك بآيات من القرآن الكريم، برز المجاز في جميعها جلياً واضحاً.

(١) ابن تيمية، كتاب الإيمان، ص 84.

(٢) الشافعي، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، (ت 204هـ)، الرّسالة، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط 1، 1419هـ/1999م، شرح وتعليق د. عبد الفتاح كِبارة، ص 55، 56.

وقال في موضع آخر في رسالته:

"ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي ولكنّه لا يذهب منه شيء وعلى عامتها، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه"^(١).

فالإمام الشافعي في عبارته السابقة يعي ما يريد، وما يريده بلسان العرب لغتهم التي يتكلمون بها ويعبرون فيها عن أغراضهم وحاجاتهم وهم على يقين تام بما فيها من ألفاظ ومعانٍ وفنون.

وقوله أوسع الألسنة مذهباً، فالصيغة التي استعملت صيغة اسم التفضيل (أوسع) ويقصد فيها المبالغة في الاتساع الذي هو سبب من أسباب وقوع المجاز، وهذا ما أكده ابن جني فيما بعد حينما قال:
"وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة: وهي الاتساع، والتوكيد والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"^(٢).

والقرآن الكريم وهو كلام الله المنزل على عبده محمد - صلى الله عليه وسلم - نزل بلسان عربي على نبي عربي فلا عجب أن يشتمل القرآن الكريم على المجاز، وهذا ما أراد قوله الإمام الشافعي والله أعلم بمراده.

(١) المصدر السابق، ص 49.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 442.

وفي أبواب أخرى من رسالته وَضَحَ المجاز ولكنّه لم يصرح به ويظهر ذلك من خلال تسمية الأبواب، فقال:

" باب بيان ما نزل من الكتاب عاماً يراد به العام ويدخله الخصوص " (١).

واستشهد على ذلك بقوله تعالى فقال:

" وهكذا قول الله: (حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ) [الكهف: 77].

وعلق الإمام الشافعي بقوله:

" وفي هذه الآية دلالة على أن لم يستطعما كل أهل القرية، فهي في معناها" (٢).

وذكر الشافعي أبواباً أخرى مثل:

"باب بيان ما أنزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخصوص" (٣)، و

"باب ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به كله الخاص" (٤).

إذن فخلاصة القول أنّ الإمام الشافعي قد عَرَفَ الحقيقة والمجاز لفظاً ومعنى ورتّب عليهما أحكاماً فقهية بدليل تأويله للآيات القرآنية الواردة في أبواب رسالته بطرق مجازية.

هذا ونراه يشير إلى قرائن المجاز في رسالته، وقال إنّ الأسماء الشرعية كالصلاة والحج والزكاة والوضوء إنما هي مجازات لغوية وحقائق شرعية وذلك لأنّ الشرع استعمل هذه الألفاظ في غير ما وضعت له فهي ألفاظ مجازية.

(١) الشافعي، الرسالة، ص 58.

(٢) الشافعي، الرسالة، ص 60.

(٣) الشافعي، الرسالة، ص 60.

(٤) المصدر السابق، ص 62.

فالإمام ابن تيمية لم يكن على علم كافٍ بما كتب الإمام الشافعي بهذا الموضوع؛ لأن الإمام الشافعي لم يظهر ولم يصرح بالمجاز بطريق مباشر ظاهر للعيان. وهذا ليس بسبب كافٍ لنفي ورود المجاز في كتابات الإمام الشافعي فوجب على ابن تيمية التيقن والتأكد قبل النفي.

أما بالنسبة لنفي ذكر المجاز عند أبي حنيفة فقد ورد في كتاب "كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي" والبزدوي عالم فاضل من السادة الحنفية وأشهر أصوليهم المتوفى سنة (483هـ).

وفي كتابه "كشف الأسرار" أثبت عكس ما جاء على لسان ابن تيمية وهو أن أبا حنيفة قد عرف الحقيقة والمجاز لفظاً ومعنى، وفرق بينهما وبنى على أساسهما أحكاماً فقهية.

وما نقل البزدوي للنصوص التي تظهر بصراحة أن أبا حنيفة قد عرف المجاز إلا أدلة وبراهين تثبت أن السلف قد عرفوا الحقيقة والمجاز منذ زمن بعيد لا كما يدّعي.

هذا ومما يثبت ذلك ما ورد في كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ما أشار به إلى الفرق بين مذهب أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف وهو (يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري نسباً والكوفي منشأً وتعلماً ومقاماً) المتوفى سنة (182هـ) ومحمد وهو (محمد بن الحسن الشيباني ويكنى أبا عبد الله ونسبته إلى شيبان بالولاء، لا بالنسب الأصيل المتوفى سنة (189هـ)).

حيث بيّن أنّ الفرق بين مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهبهما يتلخص في أنّ المجاز عندهما خلف عن الحقيقة في الحكم لا في التكلم الذي هو مذهب الإمام أبي حنيفة.

والعبارة التّالية التي ذكرها البزدوي على لسان أبي حنيفة تظهر ذلك:

"قال أبو حنيفة - رحمه الله - المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم لا في الحكم بل هو في الحكم أصل، وقالوا هو خلف عنها في الحكم"^(١).
واستطرد البزدوي قائلاً:

"ولأبي حنيفة - رحمه الله - أنّ الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ بإجماع أهل اللغة فجعل المجاز خلفاً عن الحقيقة في التكلم الذي هو استخراج اللفظ أولى مما ذكرنا لأن الحقيقة والمجاز لا يجريان في المعاني. وتحقيقه أنّ الاستعارة نقل وأنه لا يتصور في المعنى لأن المعنى هو تمام ماهية المستعار عنه وأنه لا يقبل النقل إلى المستعار له بحيث يصير عينه عينه. وكذا صفته لا تقبل الانتقال لأن صفة الشيء هي القائمة به فكيف تقبل النقل عنه وإنما يتصور الانتقال في اللفظ"^(٢).

فالأحكام الفقهية التي أوردها البزدوي على لسان أبي حنيفة وصاحبيه في الحقيقة والمجاز لهي خير دليل على معرفتهم للمجاز والحقيقة والاستعارة التي تعتبر فرعاً من فروع المجاز، حيث لوحظ أنّهم كثيراً ما استعملوا لفظ الاستعارة في أحكامهم، وهم جميعاً ممن وجدوا في القرن الأول والثاني.

(١) البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، (ت 730هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، طبعة جديدة بالأوفست 1394هـ/1974م، ص77.

(٢) البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ص77، 78.

وهذا مما يُظهر أيضاً أنّ مصطلح الاستعارة قد سبق إلى الظهور حتى قبل ورودها على لسان الجاحظ المتوفى سنة (255) هجرية في كتابه "الحيوان" وهذه أدلة أخرى تبطل بل وتدحض ما ادّعاه ابن تيمية في نفيه للمجاز ووروده على السنة الفقهاء والأئمة من السلف والسابقين.

ولا يغيب عن الأذهان أن البزدوي نفسه الذي أورد الأحكام الفقهية والتي استخدم فيها مصطلحات المجاز والحقيقة والاستعارة قد وُجِدَ قبل عصر ابن تيمية، فالبزدوي وهو حنفي المذهب وجد في القرن الخامس أما ابن تيمية فقد ولد سنة (661هـ) وتوفي سنة (728هـ) فالتقارب الزمني بين البزدوي وأبي حنيفة أقرب منه إلى زمن ابن تيمية النافي المنكر.

ففخر الإسلام البزدوي يعتبر مثبتاً لأنّه نقل وحفظ وأورد نصوصاً وروى عن أعلام مذهبه باعتباره حنفي المذهب فهو يعي ما يورد وما يقول، وكيف لا وهو مرآة تعكس مذهبه الذي ينتمي إليه. أما ابن تيمية فهو نافٍ منكر وقد عُرِفَ بأنّه حنبلي ينتمي لمذهب الإمام أحمد ابن حنبل وكون ابن تيمية حنبلي المذهب وقد سبق أن قال في كتابه "الإيمان":

"وكذلك سائر الأئمة لم يوجد لفظ المجاز في كلام أحد منهم إلاّ في كلام أحمد بن حنبل، فإنّه قال في كتاب الرد على الجهمية في قوله "إنا ونحن" ونحو ذلك في القرآن: هذا من مجاز اللغة"⁽¹⁾.

(1) ابن تيمية، كتاب الإيمان، ص 84.

فهذا دليل آخر على أنّ ابن تيمية يقرّ بالمجاز ويثبته باعتبار كونه حنبلي المذهب فالمرء على دين خليله. فإذا كان صاحب المذهب (أحمد بن حنبل) قد قال بالمجاز فإنّ أتباعه سيقولون مثل ما قال إمامهم وسيسيرون على هديه وخطاه.

وكعادة ابن تيميّة يقول العبارة ويناقض نفسه فقال العبارة السابقة المتعلقة بأحمد بن حنبل، ففسرها وأولّها كما يخلو له لتوافق آراءه في نفي المجاز لا كما ينبغي أن تُفسّر. فتجاهل كلمة (المجاز) باعتبارها مصدراً وأولّها على أنّها الفعل يجوز. فكيف يقرّ ورود المجاز في قول أحمد بن حنبل وسرعان ما ينفيه عنه؟

فهذا التسرع في إصدار الأحكام على الفقهاء والأئمة قاده إلى التردد والتراجع أيضاً.

فكان ينبغي على ابن تيمية أن يتأنى ولا يتعجل لأنّ في العجلة الندامة، ولكنّ تهوره هذا لم يكن بدافع حبّ الشهرة أو بدافع اتباع سياسة خالف تُعرّف وإنما كان بدافع حبّ ابن تيمية لعقيدته ودينه وغيرته وخوفه على كتاب الله - عزّ وجلّ - من أن يصيبه سوء نتيجة ظهور الفرق المختلفة التي أخذت على عاتقها تفسير ما جاء به القرآن الكريم كما يخلو لهم حسب أمرجتهم وأهوائهم، لا كما ينبغي أن يُفسّر.

والمطلّع على كتاب "الإيمان" لابن تيمية يلحظ بأنّ عينيه أنّ الإمام ابن تيمية قد أقرّ بالمجاز وصرّح به دون أن يدري فما هو يقول:
" ... فنتبين أنّه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز فرق معقول يمكن به التمييز بين نوعين، فعلم أنّ هذا التقسيم باطل وحينئذٍ فكل لفظ موجود في كتاب الله ورسوله فإنّه مقيد بما يبين معناه، فليس في شيء من ذلك مجاز، بل كله حقيقة"⁽¹⁾.

(1) ابن تيمية، كتاب الإيمان، ص 102.

فقله كله حقيقة اعتراف منه بأنّ في القرآن مجازاً لأنّ لكل معنى عام في اللغة ضدّ ومقابل وقد عُرِفَ أنّ المجاز هو قسيم الحقيقة وضدّها.

فكيف لابن تيمية أن يتجاهل هذا الضدّ الذي ظهر وانتشر وأقرّه ابن تيمية في كثير من تأويلاته لآيات القرآن الكريم.

وفي مواضع أخرى في كتابه "الإيمان" يلاحظ ذكر بعض المفاهيم المجازية وفي ذلك يقول:

"ثم هؤلاء يقولون تتميز الحقيقة من المجاز بالاكْتفاء باللفظ، فإذا دلّ اللفظ بمجردة فهو حقيقة وإذا لم يدلّ إلاّ مع القرينة، فهو مجاز، وهذا أمر متعلق باستعمال اللفظ في المعنى لا بوضع متقدّم"^(١).

تناولت عبارة ابن تيمية السابقة بعض المفاهيم المجازية كالقرينة والوضع فحاول نفيهما ليتوصل إلى نفي المجاز.

وفي عبارة أخرى ضرب ابن تيمية في نفيه عرض الحائط فلم يأبه لمن سبقه من علماء وفقهاء وأئمة، بل تجاوز الحد ليتهمهم بعدم العلم وفي ذلك يقول:

"هذا التقسيم لا حقيقة له، وليس لمن فرق بينهما حد صحيح يميز به بين هذا وهذا، فعلم أنّ هذا التقسيم باطل، وهو تقسيم من لم يتصور ما يقول، بل يتكلم بلا علم، فهم مبتدعة في الشرع، مخالفون للعقل، وذلك أنهم قالوا: الحقيقة: اللفظ المستعمل فيما وضع له، والمجاز: هو المستعمل في غير ما وضع له، فاحتاجوا إلى إثبات الوضع السابق على الاستعمال، وهذا يتعذر"^(٢).

(١) ابن تيمية، كتاب الإيمان، ص 92.

(٢) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

فهل يُعقل أو يُصدّق أن يكون كل من سبق ابن تيمية من علماء وأدبا وفقهاء
وأئمة وكل من نعتبرهم أساس العلم والمعرفة يتكلمون بلا علم ودراية؟! وهل يعقل أن
يكونوا كالمورد الذي نضب ماؤه عند الكلام عن المجاز؟! وهل هم مبتدعة في الشرع
كما يدّعي أو يقول؟!
فكيف يكون هؤلاء مبتدعين وهم من نسير على خطاهم في فقههم وتشريعاتهم
وفتاويهم?!.

وخلاصة القول: إن ابن تيمية في اتهاماته للتوصل لنفي المجاز قد تسرع كثيراً
ليثبت صدق نفيه فكان حرياً به أن يتروى فيما أقدم عليه. ولكن مهما يكن من شأن ابن
تيمية في نفيه للمجاز؛ فما نفيه للمجاز إلاّ اعتراف صريح منه بوجود المجاز، وما
ظهور التأويلات المجازية الواردة على لسانه لآيات الذوق واللباس وغيرها كثير إلا دليل
على ورود المجاز لدى ابن تيمية. فكيف ينفي وهو من أثبت دون أن يدري?!.

2. ابن قيم الجوزية:

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز
الدمشقي المشهور بابن قيم الجوزية.

ولد في السابع من صفر سنة إحدى وتسعين وستمائة، وتوفي في الثالث
والعشرين من رجب سنة إحدى وخمسين وسبعمائة^(١).

يعتبر ابن قيم الجوزية أشهر من نفي المجاز بعد الإمام أحمد ابن تيمية، حيث
عقد في كتابه "الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة" فصلاً خاصاً بالمجاز سمّاه:
(فصل في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء
والصفات، وهو طاغوت المجاز)^(٢).

فمن تسميته لهذا الفصل (بالطاغوت) يظهر موقفه من المجاز، إذ يعتبر من
أشدّ من نفي المجاز بعد شيخه ابن تيمية، وقد سار على دربه في نفيه للمجاز حيث
قال: "هذا الطاغوت لهج به المتأخرون، والتجأ إليه المعطلون؛ وجعلوه جنة يترسون بها
من سهام الراشقين ويصدرون عن حقائق الوحي المبين"^(٣).

فمن عبارته السابقة يلاحظ شدة عدائه للمجاز الذي اعتبره أنه مُبتدعٌ حديث لم
يتكلم به السلف، وإنما القصد من هذا الطاغوت - المجاز - هو التعطيل والطعن في
كلام الله - عزّ وجلّ - فجعل المجاز وكأنه شيطان رجيم يهاجمون به كلام الله - عزّ
وجلّ - وذلك حينما يثبتون وجوده في القرآن الكريم.

(١) ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة، دار الحديث، القاهرة، تحقيق
سيد إبراهيم، ط 1، 1412هـ/1992م، ص 15، ص 16.

(٢) المصدر السابق، ص 271.

(٣) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

حَمَل ابن قَيِّم الجوزية على كلِّ من يقوم بتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز وادّعى أنّ هذا القول قول فاسد لم يقل فيه أحد من السلف من الأئمة والعلماء والتّابعين، حتى أنّه اعتبر أنّ أقبح القول وأبعده عن الصّواب من يدّعي أنّ اللغة كلها مجاز وفي ذلك يقول:

" وطائفة أخرى غلت في ذلك الجانب وادّعت أنّ أكثر اللغة مجاز، بل كلها، وهؤلاء أقبح قولاً وأبعد عن الصّواب"^(١).

هذا ونراه يحتاج، فيضع الوجه ويبطله ويظهر فساده وقبحه حيث يقول:

"قدعوى ذلك قول بلا علم وهو حرام في حقّ المخلوق. فكيف في كلام الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم- ، فمن يمكنه من بني آدم أن يثبت ذلك، وهذا لو أمكن العلم به لم يكن له طريق إلا الوحي وخبر الصادق المعلوم بالضرورة صدقه"^(٢).

وفي وجوه أخرى نراه يقول:

" وهل هذا إلا نوع من الكهانة الباطلة؛ اللهم إلا أن يأتي وحي بذلك فيجب المصير إليه"^(٣).

هذا وتناول ابن قَيِّم الجوزية قضية تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز حيث لم يجعل ذلك التقسيم دليلاً على وجود المجاز وفي ذلك يقول:

(١) ابن قَيِّم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلّة، ص273.

(٢) المصدر السابق، ص274.

(٣) المصدر السابق، والصفحة ذاتها.

"إنّ تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لا يدل على وجود المجاز بل ولا على مكانه"^(١).

وتعرّض ابن قيّم في صواعقه إلى قضية التنصيص - أي أن يقول العلماء هذا حقيقة وهذا مجاز. ففي ذلك يقول:

"إذ ليس بين المعنيين من الفرق من يدل على أنّه وضع لهذا ولم يوضع لهذا بوجه من وجوه الدلالة، ولهذا لما تفتن بعض الفضلاء لذلك قال: إنما يعرف الفرق بين الحقيقة والمجاز بنص أهل اللغة على أنّ هذا حقيقة وهذا مجاز، فإن أراد بأهل اللغة العرب العاربة الذين نقلت عنهم الألفاظ ومعانيها، فلم ينص أحد منهم البتة على ذلك"^(٢).

فيلاحظ أنّه ينفي نفيّاً باتاً ورود شيء من هذا القبيل عن العرب في القول بأنّ هذا حقيقة وهذا مجاز.

ويناقض ابن قيّم قوله هذا بنفسه حيث يستطرد فيقول:

"وإن أراد من نقل عنهم الألفاظ ومعانيها مشافهة من أئمة اللغة كالأصمعي والخليل والفرّاء وأمثالهم فكذلك وإن أراد المتأخرين منهم الذين قسموا اللفظ إلى حقيقة ومجاز كابن جني والزمخشري وأبي علي وأمثالهم فهذا اصطلاح منهم لا أخبار عن العرب، ولا عن نقله اللغة أنهم نقلوه عن العرب"^(٣).

فكيف لابن القيّم أن يقول ذلك؟ والمتأخرون الذين يدّعي (أن هذا اصطلاح منهم لا أخبار عن العرب)، هم أولاً من علماء العرب وفقهائها بل كل واحدٍ منهم عربي

^(١) ابن قيّم الجوزية، الصواعق المرسلّة، ص 275.

^(٢) المصدر السابق، ص 277.

^(٣) المصدر السابق، ص 277.

يمثل بمؤلفاته وكتبه العرب وكلامهم وكل ما نُقل عنهم وما تكلموا به فمؤلف الزمخشري يعتبر أساس البلاغة بل أساس المجاز وهذا كلام لا نقاش فيه.

ومن الوجوه الأخرى التي ذكرها في استناده لنفي المجاز هو أنّ كلام الله ليس له وضع سابق على الاستعمال فلا يصح فيه دعوى المجاز.

وقد ردّ على نفيه هذا بنفسه حينما قال:

" فإن قيل: الرب سبحانه خاطبهم بما ألفوه من لغاتهم واعتادوا من التفاهم منها، فلما كان من خطابهم فيما بينهم الحقيقة والمجاز، جاء الله لهم بذلك ليحصل لهم الفهم والبيان" ⁽¹⁾.

فابن قيم الجوزية اتخذ هذه العبارة لتأكيد نفيه المجاز، ولكنّه في الوقت نفسه عزز وجود المجاز في القرآن الكريم لأنّه أثبت بأسلوب غير مباشر بأنّ الله - عزّ وجل - قد كلّم الناس بلغتهم ولسانهم أي أنّه كلّمهم بما عهدوه من مجاز.

ومما يُلاحظ من كلام ابن القيم من خلال الوجوه الخمسين التي طرحها للنقاش والجدل في نفيه المجاز أنّها كانت دور حول فكرة الجدل القائم على محاورة الأصوليين فيما وضعوه حول المجاز، فقد كان يهدف من وراء جدله هذا أن يثبت لهم نفيه لما كتبوه عن المجاز. وقد بيّن من خلال جداله هذا بأنّ له نفساً طويلاً ومقدرة على النقد والتصديّ وهذا ما حدا به إلى أن تصل وجوه النفي عنده إلى الخمسين، هذا ولا ننسى تسمية الكتاب (بالصواعق المرسلّة) والتي اتخذها وسيلة للنيل ممن تكلم بالمجاز وأثبت

⁽¹⁾ ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلّة، ص 298.

وقوعه في القرآن الكريم. فما أكثر ما رمى به معارضييه من مثبتي المجاز بسهام الجهل والكذب وعدم الفهم والدراية والقبح والبعد عن الدين والصواب.

فقد لوحظ من خلال كتابه (الصواعق المرسلّة) أنّه كان يناقش ويحاوّر ويكثر من الجدل ويتوسّع في التداييل على صحتها ناسياً أو متناسياً المؤلف الذي قام بتأليفه، حيث أثبت فيه ما نفاه. فلم يشهد لإمام قبله تصديّه لمن أثبت المجاز في القرآن الكريم سوى شيخه الذي تلقى عنه ابن تيمية الذي لازمه طوال حياته فنهل العلم من معينه.

هذا ولن ننسى موقف ابن القيم من قول ابن جنّي، وقد طرحه في الوجه الحادي والخمسين من وجوه النفي حيث قال ابن القيم:
"قال ابن جنّي: باب في المجاز إذا كُنْزَ الْحَقُّ بِالْحَقِيقَةِ، أَعْلَمُ أَنْ أَكْثَرَ اللُّغَةِ مَعَ تَأْمَلِهِ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ، وَذَلِكَ عَامَةٌ الْأَفْعَالِ"^(١).

فناقش ابن القيم هذا الوجه وحاوّر وأطال الجدل والاستدلال وأظهر سخريّة واستهزاءً فقال:

"فيا ضحكة العقلاء ويا شماتة الأعداء بهذه العقول السخيفة التي كادها عدوها وبأبي الله أن يوفق عقل من أنكر علمه وقدرته ويكذب عليه حيث يزعم إن غالب كلامه مجاز لا حقيقة له لشهود هذا الذي هو بأفبح الهذيان أشبه منه بالفصاحة والبيان"^(٢).

وقد أورد كثيراً من الآيات التي اعتبرها غيره من العلماء أنها من ضمن المجاز بأنواعه المختلفة. فكان يذكر الآية ويبين ما فيها من مجاز حسب ما قاله العلماء ثم يثبت عكس ذلك أي أنّه لا مجاز فيها.

(١) ابن قيم الجوزيّة، الصواعق المرسلّة، ص 318.

(٢) المصدر السابق، ص 320.

فكيف له ذلك؟! يظهر ويبين ومن ثم ينفي وينكر. وفي هذا الشأن يقول:
"فهذا الكلام في المجاز على وجه كلي، ونحن نذكر ما ادعوا فيه المجاز من كلام الله
وكلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على وجه التفصيل"^(١).

فعبارته هذه دليل على ورود المجاز في القرآن الكريم، إذ يستشهد على صحة
نفيه للمجاز بآيات ورد فيها مجاز، ألم يتذكر حين كان يستشهد بهذه الآيات قوله
تعالى: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ { 193 } عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ { 194 } بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ
مُبِينٍ { 195 }) فالآيات الثلاث السابقة من سورة الشعراء تظهر أنّ القرآن الكريم قد نزل
بلسان العرب أي بلغتهم.
ألم ينتبه ابن قيم الجوزية إلى ذلك أو لعله تجاهل ذلك!؟

فالله - سبحانه وتعالى - عالم كل العلم حينما أنزل هذا القرآن الكريم بلسان
أهله الذين ينطقون به. وهم على يقين تام عارفين بما نزل بين أيديهم من آيات تشتمل
على المجاز بجميع أنواعه.
فكيف لا؟! وقد نزل بلسانهم، فلا يصح أن يُقال عنهم: "ما ادعوا فيه المجاز من كلام
الله"^(٢).

هذا غيظ من فيض، فوجوه نفي المجاز عند ابن القيم قد تعدّت الخمسين،
وفي كل وجه فيها كان يصول ويجول ويكثر من الجدل والحوار لإثبات نفي المجاز
وإثبات نفي وقوعه في القرآن الكريم أيضاً.

(١) ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلّة، ص 339.

(٢) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

وكأنّ هذا الفارس الذي تألّق في معركة النفي قد ترك سلاح النفي هذا في كتابه: "الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان" ليقرّ بقلمه ولسانه ما نفاه في كتاب "الصواعق المرسلّة".

فابن قيّم الجوزية يعتبر أشهر من نفي ولكنّه في الوقت نفسه نراه يثبت ما نفاه، فهو مثبت وناقٍ في آنٍ واحد.

فما كتابه "الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان" إلا لهو خير دليل على إثباته لوقوع المجاز في القرآن الكريم، حيث تعرّض في كتابه هذا للقول في الحقيقة والمجاز وبين أنواع المجاز وأقسامه وتحدّث عن الاستعارة وقد جعل فصلاً في كتابه ساق فيه جملة مما احتوى عليه القرآن الكريم من أقسام الاستعارة.

ومما قاله ابن قيّم الجوزية في مقدّمة كتابه "الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان":
"وإنما يعرف فضل القرآن من عرف كلام العرب فعرف علم اللغة وعلم العربية وعلم البيان"⁽¹⁾.

يُلاحظ من عبارته السّابقة أنّ العرب على يقين تام بكلام الله - عزّ وجلّ - وذلك لأنّه نزل بلسان عربي فهم لا يجهلون ما فيه من حقيقة ومجاز مصداقاً لقوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) [يوسف: 2].

(1) ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ت (751هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص 7.

هذا وقال في موضع آخر:

"وسنورد في كتابنا هذا أصولاً مؤصلة وفوائد مفصلة من علم البيان وما ورد نظيره في القرآن ما تقف عليه ويعجبك عند النظر إليه"^(١).

فقوله: " وفوائد مفصلة من علم البيان " يعني أنه لن ينسى الحديث عن المجاز الذي هو قسم من أقسام علم البيان ولن ينسى أو يتجاهل الحديث عن فوائده التي تكسب الكلام طلاوة وحلاوة وخفة ورشاقة.

وقد بيّن ابن قيم الجوزية في كتابه أنه نقل تلك الفوائد التي اشتمل عليها كتابه من خلال اطلاعه على العديد من كتب المتقدمين والمتأخرين وقد ذكر على رأسهم كتاب البديع لابن المعتز.

فها هو ابن قيم الجوزية يناقض نفسه بنفسه بقوله هذا، فالمعروف أنّ بديع ابن المعتز لم يخل من الاستعارات التي تعتبر نوعاً من أنواع المجاز.

أقرّ ابن قيم الجوزية في كتابه "الفوائد المشوّق" الحقيقة والمجاز حيث نراه يقول:
"... سافراً عن نضارة وجوه نظائره وفوائده بعد استيفاء الكلام على الحقيقة والمجاز إذ الكلام لا يخلو عنهما أو عن أحدهما"^(٢).

(١) ابن قيم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن والبيان، ص7.

(٢) المصدر السابق، ص10.

ففي عبارته السابقة كشف الوجه عن أنّ الكلام في العربية لا يخلو من الكلام عن الحقيقة والمجاز، فبدأ بالكلام على الحقيقة حيث قال:

والكلام فيه من ثلاثة أوجه:

- الأول اشتقاقها.

- الثاني حدّها.

- والثالث أقسامها.

وقام بتعريف الحقيقة لغةً واصطلاحاً حيث وافق تعريفه لها بتعريف من سبقه.

وعن المجاز قال:

"وأما المجاز" فالكلام عليه أيضاً من خمسة أوجه:

- الأول في المعنى الذي استعملت العرب المجاز من أجله.

- الثاني في حدّه.

- الثالث في اشتقاقه.

- الرابع في علة النّقل.

- والخامس في أقسامه⁽¹⁾.

يُلاحظ من خلال تناول ابن القيم للمجاز من خلال خمسة أوجه اهتمامه الزائد به حيث تناول الحديث عنه بكل ما يتعلق به.

ففي الوجه الأول يلاحظ أنّ ابن القيم تعرّض لذكر دواعي استخدام العرب للمجاز وبين الفائدة منه وفي ذلك يقول:

⁽¹⁾ ابن قيم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن والبيان، ص10، 11.

"أما الأول فإنّ المعنى الذي استعملت العرب المجاز من أجله ميلهم إلى الاتساع في الكلام وكثرة معاني الألفاظ ليكثر الالتذاذ بها فإن كل معنى للنفس به لذة ولها إلى فهمه ارتياح وصبوة وكلما دقّ المعنى رقّ مشروبه عندها وراق في الكلام انخراطه ولذ للقلب ارتشافه وعظم به اغتباطه"^(١).

فمن كلامه هذا يُلاحظ أنّه يتفق مع العلماء الذين أثبتوا وقوع المجاز ولم ينفوه. وبهذا فهو يُناقض نفسه بنفسه وأضاف قائلاً:
"ولذلك كثر في كلامهم حتى صار أكثر استعمالاً من الحقائق"^(٢). فهو يناقض نفسه حيث اتفق بهذه العبارة مع ابن جني الذي وقف له بالمرصاد في كتاب "الصواعق المرسلّة".

وأما الوجه الثاني فجعله في حدّ المجاز حيث جعله في قسمين:

- حدّ في المفردات.
- وحدّ في الجمل.

أما الوجه الثالث فجعله في اشتقاق المجاز حيث قال:

"وأما الثالث فاشتقاقه من جاز الشيء يجوزُه إذا تعدّاه وعدل عنه"^(٣). وهذا التعريف أو الاشتقاق الذي أورده يتفق مع تعريف من أثبتوا المجاز ولم ينفوه. هذا وقد تكلم أيضاً عن علّة النّقل وذلك في الوجه الرابع من الحديث عن المجاز.

^(١) ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص10.

^(٢) المصدر السابق، والصفحة ذاتها.

^(٣) المصدر السابق، ص11.

وأما الوجه الخامس فقد جعله للكلام عن أقسام المجاز حيث قال:
" (الخامس) أقسامه وهي كثيرة الأول مجاز التعبير بلفظ المتعلق به عن المتعلق
وأقسامه كثيرة... وقد انتهت عدة ما احتوى عليه الكتاب العزيز إلى أربعة وعشرين
قسماً"⁽¹⁾.

وقد بيّنها جميعاً واستشهد على ذلك بآيات من القرآن الكريم معظمها كانت مما
أورده مثبتو المجاز في القرآن الكريم من آيات فمعظم الأقسام التي ذكرها ابن قيّم
الجوزية المتعلقة بالمجاز تكاد أن تكون مطابقة لما ورد من أقسام المجاز على السنة
غير ممن أثبتوا المجاز ولم ينفوه.

فكيف لهذا العالم الجليل؟ ينفي في (الصواعق المرسلّة) ويثبت في (الفوائد)!!؟

ومن هنا يمكن القول: أنّ ابن القيّم نافٍ ومثبت في آن واحد. فما ذكره للمجاز
ودواعيه واشتقاقه وأقسامه والاستشهاد على ذلك من القرآن الكريم لهو خير دليل على
وقوع المجاز في القرآن الكريم وليس النفي كما جاء في "الصواعق المرسلّة".

ولكن يلتبس لهذا الإمام الجليل العذر، فما نفيه للمجاز في القرآن الكريم
وتصديّه لكل من أثبته من الجهمية والمعتلة إلا من باب الغيرة على كتاب الله - عزّ
وجل - وما موقفه هذا إلا ردّ فعل للتأويل المجازي الذي استشرى في ذلك الوقت حسب
الأمزجة والأهواء.

فها هو في "الفوائد المشوّق" يقرّ بلسانه وقلمه أنّ المجاز يكسب الكلام حلوة
وظلاوة ويبعد عنه بذلك شبح الطاغوت الذي لحق به في "الصواعق المرسلّة".

⁽¹⁾ ابن قيّم الجوزية، الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص11، 12.

3. محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله تعالى - :

هو فضيلة الإمام العلامة المفسر الفقيه الأصولي اللغوي النظار محمد الأمين الشنقيطي، المولود في شنقيط وهو دولة موريتانيا الإسلامية حالياً.

حفظ القرآن - رحمه الله تعالى - في سن مبكرة، وعمره عشر سنين، له مؤلفات

عديدة منها:

١. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن.
 ٢. دفع الاضطراب عن أي الكتاب.
 ٣. مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر.
 ٤. آداب البحث والمناظرة.
 ٥. منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز.
- وغيرها كثير.

أمضى حياته في الدرس والتدريس، والعلم والتّعليم، والتربية والتأليف. توفي بتاريخ 1393/12/17 هـ في مكة المكرمة ودُفِنَ هناك.

مؤلفات الشنقيطي كثيرة وأكثر ما يلفت النظر في مؤلفاته مؤلفه الذي تناول فيه قضية المجاز. بعد أن خمدت نيران الجدل والنقاش والنزاع حول وقوع المجاز في القرآن الكريم أو عدمه، والذي فيها رجحت كفة الوقوع والإثبات على كفة النفي والإنكار عاد الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - من جديد ليثير القضية في وقتنا الحديث في كتابه "منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز".

فجاء صوت الشنقيطي في هذه القضية وكأنه صدى يردد ما جاء على السنة من سبقه ممن نفوا المجاز وأنكروا وقوعه في القرآن الكريم.

وقد بين الشنقيطي الدافع لتأليف كتابه هذا في قوله:

فإننا لما رأينا جُلَّ أهل هذا الزمان يقولون بجواز المجاز في القرآن، ولم ينتبهوا لأن هذا المنزل للتعبّد والإعجاز كله حقائق وليس فيه مجاز، وأن القول فيه بالمجاز ذريعة لنفي كثير من صفات الكمال والجلال، وأن نفي ما ثبت في كتاب أو سنة لا شك في أنه محال، أردنا أن نبين في هذه الرسالة ما يفهم منه الحاذق الذائق أنّ القرآن كله حقائق، وكيف يمكن أن يكون شيء منه غير حقيقة، وكل كلمة منه بغاية الكمال جديرة حقيقة؟^(١).

فعبارة الشنقيطي السابقة تقر بل تجزم أنّ جلَّ أهل هذا الزمان مقتنعون كل الاقتناع بوقوع المجاز في القرآن الكريم. فهل هذا يعني أن جميع أهل هذا الزمان وقعوا في خطأ الفهم والشنقيطي وحده هو الذي التفت لهذا الخطأ؟! وقوله: "ولم ينتبهوا لأن هذا المنزل للتعبّد والإعجاز كله حقائق وليس فيه مجاز".

نعم القرآن الكريم فيه الحقائق وهو كتاب الحق الذي لا يأتيه الباطل أبداً ولا جدال فيه وفيه المجاز أيضاً. ولكن أن ننفي وقوع المجاز بذريعة أنّ القول فيه بالمجاز يعطي الحق لنفي كثير من صفات الكمال والجلال على الله - عزّ وجلّ - فصفات الله واضحة وضوح الشمس ولا يستطيع أحد أياً كان أن ينفي هذه الصفات عن الله - عزّ وجلّ - فلا يمكن الأخذ بكلام قلة قليلة من الناس كالمعتزلة ومن شابههم على أنّها حجة وشبهة وجب نفي المجاز على أساسها من القرآن الكريم بسبب تفوّحات هذه الفئة أو تلك في تفسيرها وتأويلها للقرآن الكريم.

(١) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، منع جواز المجاز في المنزل للتعبّد والإعجاز، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ص3.

وأضاف الشيخ الشنقيطي في هدفه من تأليف هذا الكتاب قوله: "والمقصود من هذه الرسالة نصيحة المسلمين وتحذيرهم من نفي صفات الكمال والجلال التي أثبتها الله لنفسه في كتابه العزيز، بادعاء أنها مجاز وأن المجاز يجوز نفيه لأن ذلك من أعظم وسائل التّعطيل"⁽¹⁾.

تحذير الشنقيطي هذا يكون لفئة في بداية إيمانها في المراحل الأولى وليس لأمة أثبتت تمسكها بكتابها العزيز مصدقة لكل كلمة وردت فيه تزداد إيماناً وتصديقاً كلما ظهر إبداع جديد، إنهالت على القرآن الكريم لتثبت للعالم أجمع أنّ هذا الإبداع أو تلك الظاهرة قد ورد ذكره في القرآن الكريم. فتحذير الشنقيطي ليس بمحله لأنّ الأمة الإسلامية تفقه وتعي بل وتتدبر ما تقرأ من آيات القرآن الكريم. ولا يعني وجود المجاز بحلاوته وطلاوته في القرآن الكريم أن تنفى صفات الله.

فكيف للمرء أن يصدق كل ما ورد في القرآن الكريم وينفي صفات الله بدعوى ورود المجاز فيها. والمجاز يجوز نفيه لذا وجب أن ينفي وروده، فالمؤمن الحق لا يثبت أمراً وينفي أمراً، فهو يؤمن بكل صغيرة وكبيرة وردت في كتاب الله - عزّ وجلّ - . فلا يصح أن يُقال أنّ وجود المجاز الذي يجوز نفيه من أعظم وسائل التّعطيل والمسلمون جميعاً يؤمنون بكل كلمة وردت فيه بل وبكل حرف ورد.

هذا والشنقيطي رتب كتابه على مقدّمة وأربعة فصول وخاتمة؛ فجعل المقدمة في ذكر الخلاف في وقوع المجاز في أصل اللغة وأنه لا يجوز في القرآن على كلا القولين.

⁽¹⁾ الشنقيطي، منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، ص4.

لماذا يذكر الشنقيطي خلافاً انفض أمره منذ زمن بعيد وحسم الخلاف فيه لصالح المجاز؟ هل تجاهل الشنقيطي آراء البلاغيين والبيانين من خلال تأليفهم التي أولت المجاز قدراً من الاهتمام والعناية ليُظهر في عصرنا الحديث أنّ ما قالوه عن وقوع المجاز في القرآن الكريم كان خطأ، ألم يقرأ تأليف السكاكي والقزويني والتفتازاني، ألم يقرأ لعبد القاهر الجرجاني الذي سبق كل هؤلاء؟ من يدري لعله قرأ ولكنه تجاهل كل هؤلاء ليثبت نفيه.

فتناول الشنقيطي في مقدمة كتابه قضية الاختلاف حول نفي المجاز في القرآن الكريم وذكر بعض من نفوه كأبي إسحق وأبي علي الفارسي وابن خويز منداد وابن القاص كما تعرض الشنقيطي لذكر ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في نفيهما للمجاز.

وجعل ركيخته الأولى لنفي المجاز من القرآن الكريم أنّ المجاز يجوز نفيه وكل ما يجوز نفيه لا يمكن أن يكون في القرآن الكريم.

وفي هذا يقول:

"أما على القول بأنّه لا مجاز في اللغة أصلاً - وهو الحق - فعدم المجاز في القرآن واضح، وأمّا على القول بوقوع المجاز في اللغة العربية فلا يجوز القول به في القرآن. وأوضح دليل على منعه في القرآن إجماع القائلين بالمجاز على أنّ كل مجاز يجوز نفيه، ويكون نافيه صادقاً في نفس الأمر، فنقول لمن قال: رأيت أسداً يرمي، ليس

هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازاً أن في القرآن ما يجوز نفيه^(١).

هذا ونجد الشنقيطي قد اتخذ من قضية التعطيل ركيزة يعتمد فيها على نفي المجاز والتعطيل يعني: نفي صفات الله - عزّ وجل -، وإنكار ما دلت عليه النصوص من المعنى اللائق بالله - سبحانه وتعالى - وفي ذلك يقول:

" ولا شك أنّه لا يجوز نفي شيء من القرآن، وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن وبين جواز نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته، وأنه كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن العظيم^(٢).

وأضاف يقول:

"وعن طريق القول بالمجاز توصل المعطلون لنفي ذلك^(٣).

والمعطلون: هم نفاة صفات الله - عزّ وجلّ -.

إذا كانت حجة الشيخ الشنقيطي لنفي المجاز من القرآن الكريم أنّه اتخذ المجاز ذريعة لنفي صفات الله عز وجل. فمن يجرؤ على ذلك، وإذا كان القصد من المعطلين ضعاف الإيمان، فكان الأولى به أن لا يأخذ العام بالخاص ويجعل من أناسٍ فسروا وأولوا القرآن حسب أهوائهم وأمزجتهم دعامة وركيزة ينفي بها ورود ما جاء في القرآن الكريم من مجاز، فوجب عليه التريث وعدم التسرع في الدّفاع دون التأكيد فيظهر أنّه هو الآخر قد باشر بالدّفاع من قبيل تفسيره السّطحي لآيات القرآن الكريم دون التعمّق بمدلولاتها الصحيحة التي تتجلّى فيها عظمة الله والذي علا علواً كبيراً عما يدعوه في قضية النفي هذه.

(١) الشنقيطي، منع جواز المجاز في المنزل للتعبّد والإعجاز، ص 8.

(٢) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(٣) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

وقد صدق من قال:

"عن ابن عباس عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار"^(١).

وقال ابن عباس أيضاً: "تفسير القرآن على أربعة وجوه، فتفسير يعلمه العلماء، وتفسير يعرفه العرب، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، يقول: من الحلال والحرام، وتفسير لا يعلم تأويله إلا الله، فمن ادعى علمه فهو كاذب"^(٢).

إذن فكيف للشيخ الشنقيطي أن يعيد بالقول في نفي المجاز بعد أن أقرّه الجميع حتى أشد من نفي المجاز وهما ابن تيمية وتلميذه وقد سبق أن ذكر مدى نفيهما للمجاز ومن ثم أقرّا بالمجاز سواءً من خلال تأليفهما أو من خلال ما ورد عنهما من تأويلات مجازية في حرّ كلامهما.

أما الفصل الأول من كتابه فجعله في بيان أنّه لا يلزم من جواز الشيء في اللغة جوازه في القرآن.

فقال في هذا الفصل:

فإن قيل: "كل ما جاز في اللغة العربية جاز في القرآن لأنه بلسان عربي مبين"^(١).

(١) الشافعي، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، (ت 660هـ)، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، ت محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1416هـ/1995م، ص341.

(٢) المصدر السابق، ص342.

فأجاب بقوله:

"فالجواب: إنَّ هذه كلية لا تصدق إلا جزئية"^(٢).

وساق أمثلة من الشُّعر العربي ومن الآيات القرآنية ليخرج بقرار نهائي وهو " أنه ليس كل ما يجوز في اللغة العربية يجوز في القرآن الكريم"^(٣).

وللوقوف على هذه العبارة يرد عليه بالقول: كيف يقول ليس كل ما يجوز في اللغة العربية يجوز في القرآن الكريم وهو الذي قال في بداية الفصل لأنه بلسان عربي مبين.

فلو افترضنا أنَّ القرآن نزل بلسان غير عربي، هل وَجَدَ هذا القبول؟؟! وهل نال هذا الترحيب؟؟! وهو الكتاب الذي قلب الموازين من جاهلية وكُفر وبعد عن الدين إلى تمسك بالدين بكل ما أوتوا من تقوى وإيمان ورسوخ فيه، فلو كان هذا القرآن الكريم غريباً بلفظه ومعناه لما تقبله أحد بهذه السرعة الهائلة، وذلك لأنه يحاكيهم بمثل ما عهدوه وما عرفوه من بلاغة دون شذوذ، فلو شدَّ القرآن عن ذلك لبعثوا عنه ونفروا منه.

أما الفصل الثاني للشنقيطي في كتابه، فقد جعله تحت عنوان: (فصل في الإجابة على ما ادَّعى فيه المجاز)^(٤)، واستشهد ببعض الآيات القرآنية كقوله تعالى: (جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ) [الكهف: 77]، (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف: 82]، (يَسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى: 11]، (وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) [الإسراء: 24].

(١) الشنقيطي، منع جواز المجاز، ص10.

(٢) المصدر السابق، ص10.

(٣) المصدر السابق، ص33.

(٤) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

فأكثر من الجدل والنقاش حول هذه الآيات فصال وجمال في إثبات نفي المجاز في هذه الآيات وقد اعتبرها حقائق محضة، على اعتبار أنّ الله يعلم ما لم تعلمه. وهذا شيء مسلمٌ به!! واعتبر أنّ ما ورد في هذه الآيات ليس بمجاز وإنما من أساليب اللغة العربية.

فكيف له أن يقول ذلك وهو يتناول آيات أُقِرُّ بها المجاز؟؟
فلم هذه الالتفات والالتواءات التي لا تقرُّ إلا بوجود المجاز وخير دليل على ذلك قوله من أساليب اللغة.

وختم فصله هذا بقوله:

"وما يذكره كثير من متأخري المفسرين القائلين بالمجاز في القرآن كله غير صحيح. ولا دليل عليه يجب الرجوع إليه من نقل ولا عقل"⁽¹⁾.

كذب الشنقيطي بعبارته السابقة كثيراً من المفسرين القائلين بالمجاز ممن وصفهم بمتأخري المفسرين، ألم يسمع بالزمخشري وأبي عبيدة والشريف الرضي وغيرهم كثير من متقدمي التفسير؟!
أين هو من هؤلاء؟!
هل جميع ما قالوه عن المجاز في تأليفهم وتفسيرهم يعتبر كذباً وغير صحيح؟

أما الفصل الثالث من كتابه فقد جعله الشنقيطي تحت عنوان (مناقشة دليل المنع)، تعرض في هذا الفصل إلى أقسام المجاز عند الأصوليين حيث قال في نهاية

⁽¹⁾ الشنقيطي، منع جواز المجاز، ص40.

كلامه عن أقسام المجاز عندهم: " فهذه أقسام المجاز عند الأصوليين، والتحقيق الذي لا شك فيه أنه لا يجوز شيء منها في القرآن" (١).

إذن فقد ذكر أقسام المجاز عند الأصوليين ليصل إلى نتيجة يريد أن يثبتها وهي أنه لا يجوز شيء منها في القرآن.

كما تعرض إلى أنواع المجاز عند أهل البلاغة ليتوصل في نهاية كلامه إلى نتيجة قال فيها:

"والتحقيق الذي لا شك فيه أنه لا يجوز القول بشيء من ذلك كله في القرآن، كما بينا. سواء قيل بمنع المجاز في اللغة مطلقاً أو قيل بجوازه فيها" (٢).

وختم الشنقيطي فصله بالقول الوارد عن ابن تيمية وتلميذه:

"واعلم أن تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز لم يقل به النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من الأئمة الأربعة، وما يروى عن الإمام أحمد من أنه في مثل (إنا) (نحن) من كلام الله أنه من مجاز اللغة فإنه يعني بذلك أنه من الشيء الجائر في اللغة، ولم يقصد المجاز الاصطلاحي الذي هو ضد الحقيقة كما أوضحه ابن القيم - رحمه الله- (٣).

ردد ما قاله سابقاً ابن تيمية وتلميذه فجاء كلامه بمثابة صدى وتردد لما قاله. وكأنه بذلك أراد أن يحيي قضية عفا عنها الزمان واندثرت بطريقة الإقناع والبحث في أمهات الكتب وقد حدث التصديق بطريقة الإقناع إلا أن الشنقيطي أثارها تارة أخرى من

(١) الشنقيطي، منع جواز المجاز، ص 52.

(٢) المصدر السابق، ص 53.

(٣) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

خلال كتابه الذي يرد فيه عليه بمثل ما رُدَّ على كل من ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية من قبل. فما نفيه للمجاز إلا تقليد لمن نفوا المجاز ليس إلا، بدليل ارتكازه على الأسباب نفسها التي ارتكز عليها السابقون ممن نفوا المجاز.

خاتمة

وبعد هذا التّطواف مع المجاز وأقسامه، وأشهر من أثبتوا وقوعه في القرآن الكريم من نحويين ولغويين وبلاغيين وأئمة وفقهاء وغيرهم، ومع أشهر من نفوا وقوعه من قدماء ومحدثين، فقد اتضح للجميع مما لا يدع مجالاً للشك والارتياب، أنّ قضية نفي وقوع المجاز في القرآن الكريم كانت بمثابة غيمة في صيف حار، وسرعان ما انحسرت واقتنع معظم العلماء بوقوع المجاز في القرآن الكريم، وذلك من خلال هذا

العدد الهائل من علماء الأمة الذين تحدثوا عن المجاز وأثبتوه، بل استحوذ على قلوبهم وأفندتهم، فألوه من العناية الفائقة والاهتمام الزائد ما انفرد به عن غيره من العلوم. ويظهر ذلك جلياً وواضحاً من خلال تصانيفهم وتأليفهم التي لا تخلو من مجاز زينوا فيه كتاباتهم، أو تأويل مجازي فسّروا به الآيات.

فحتّى من نفوا المجاز من أمثال ابن تيميّة وتلميذه ابن قيم الجوزيّة من القدامى والشنقيطي من المحدثين، لم يكن تصديهم لنفي المجاز عن القرآن الكريم إلاّ بدافع غيرتهم وحبّهم لدينهم وعقيدتهم ليس إلاّ، وقد ظهر ذلك بالبرهان والدليل القاطع.

فالقضية لم تكن قضية نفي بالمعنى الصحيح للنفي، وإنّما كانت قضية دفاع ليس أكثر؛ لخوف اعترى هؤلاء الصّفوة من الرجال الذين أخذوا على عاتقهم مهمة التصديّ للتّهم والافتراءات التي لحقت بالقرآن الكريم نتيجة التّأويلات المجازية السّطحية التي كانت تؤوّل حسب الأهواء والأمزجة من جهة الجماعات والفرق.

فمع تقديرنا لهؤلاء المدافعين من علماء عن الدّين إلاّ أنّنا لا ننسى مساهمتهم في النّفي من خلال الأدلة والبراهين والحجج التي ظهر بالبحث والدليل القاطع ضعفها وفشلها.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه أنّ هؤلاء العلماء ممن نفوا المجاز قد أقرّوه في صريح كلامهم من خلال تصانيفهم ومؤلفاتهم. وهذا مما يؤكّد بطلان تلك المزاعم والافتراءات ويثبت وقوع المجاز وعدم نفيه.

وقد ظهر ذلك من خلال تتبع القضية بتأنٍ وطول نظر وتدبّر بمراجعة أمهات كتب البلاغة التي طرحت هذه القضية وأثبتت أن المجاز واقع في القرآن الكريم لا محالة.

خلاصة القول أن جلَّ العلماء قد أصرّوا على أن يتركوا بصماتٍ ذات أثر فاعل في إثبات وقوع المجاز في القرآن الكريم، وعدم نفيه، من ذلك ما أثر عن أبي عبيدة معمر بن المثنى من تحديده لمعنى المجاز بأنّه طريق الوصول إلى فهم المعاني القرآنية، فالمجاز عنده كان بمثابة المعبر والممر والطريق.

وذكر الجاحظ الاستعارة في تصانيفه وعرفها: بأنها تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه.

أما عند ابن قتيبة في كتابه "تأويل مشكل القرآن" فقد اتّضح موقفه من المجاز من خلال قوله: "وللعرب "المجازات" في الكلام، ومعناها طرق القول ومآخذه".

وقال ابن قتيبة أيضاً في شأن الاستعارة: "إنّ العرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى أو مجاوراً لها أو مشاكلاً. ولن ننسى ابن المعتز الذي جعلها أول فنون البديع حيث قال: "من الكلام البليغ قول الله تعالى: (وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ) [الزخرف: 4]."

أما الرّماني في كتابه "النكت في إعجاز القرآن" فقال في الاستعارة التي تعتبر قسماً من أقسام المجاز: "وكل استعارة حسنة فهي توجب بلاغة بيان لا تتوب منابه الحقيقة، وذلك أنّه لو كان تقوم مقامه الحقيقة كانت أولى به، ولم تجز الاستعارة".

وابن فارس في كتاب "الصّاحبي" جعل في كتابه باباً سمّاه (باب سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز) والذي يُعرّف الحقيقة فيه بأنّها الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تأخير.

وذكر ابن فارس الاستعارة وقال:

"إنّها من سنن العرب، وهي أن يضعوا الكلمة للشيء مستعارة من موضع آخر".

أمّا الشريف الرّضي في كتابه تلخيص البيان في مجازات القرآن فقال: "إنّ اللفظة التي وقعت مستعارة لو أوقعت في موقعها لفظة الحقيقة لكان موضعها نابياً بها، ونصابها قلماً بمركبها، والحكيم سبحانه لم يورد ألفاظ المجازات لضيق العبارة ولكن لأنّها أحلى في أسمع السامعين وأشبه بلغة المخاطبين".

ولا يفوتنا ما قاله الشيخ عبد القاهر الجرجاني حيث تحدّث عن المجاز العقلي فقال مشيداً به: "هذا الضرب من المجاز على حدّته كنزٌ من كنوز البلاغة، ومادّة الشاعر المفلق، والكاتب البليغ، في الإبداع، والإحسان والاتساع في طرق البيان".

ولا يغرتك من أمره أنّك ترى الرجل يقول: "أتى بيّ الشوق إلى لقائك، وسار بي الحنين إلى رؤيتك، وأقدمني بلّدك...، وأشباه ذلك، مما نجده لشهرته يجري مجرى الحقيقة، بالبدعة التي لم تعرفها، والنادرة تأتق لها".

أمّا الزركشي فردّ على من اختلفوا حول وقوع المجاز في القرآن بقوله: "وشبهتهم أنّ المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه. وهذا باطل، ولو وجب خلّو القرآن من المجاز لوجب خلّوه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحُسن".

لكن هنالك علماء أجلاء نفوا وقوع المجاز في القرآن الكريم في مواطن من مؤلفاتهم وفترات من حياتهم، ومن هؤلاء: "ابن تيمية، وابن قيم الجوزية والشنقيطي"

وكانوا رحمهم الله - تعالى - ينطلقون من نية حسنة بالدفاع عن كتاب الله - تعالى -
أمام تحريف المؤولين لبعض آيات الذكر الحكيم.

لكنهم في الوقت ذاته وفي مواطن أخرى من كتبهم ومؤلفاتهم يثبتون وقوع
المجاز في كتاب الله - تعالى - . ومعلوم أنّ رأي المثبت مقدّم على رأي النافي .

وبعد هذه الآراء التي جادت بها أقلام القدماء هل يبقى لمتحدّث حديث في نفي
وقوع المجاز في القرآن الكريم؟
بالطبع لا .

فالمجاز واضح في كتاب الله وضوح الشمس في السماء لا يستطيع أحد أن
ينفيه أو ينكره أو يخفيه .

المصادر والمراجع

- ١ . الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، ت
911هـ، ضبط محمد سالم هاشم، 1421هـ/2000م، دار الكتب العلمية، بيروت -
لبنان، ج2، ط1.
- ٢ . أثر القرآن في تطور النقد العربي، دار المعارف، ط2.

٣. أساس البلاغة، الإمام جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت 538هـ، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، سنة 1399هـ/1979م.
٤. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق هـ.ريتير، دار المسيرة، بيروت، سنة 1399هـ/1979م، ط2.
٥. الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي، ت 660هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1416هـ/1995م، ط1.
٦. الأريعين في أصول الدين، الغزالي، مطبعة كردستان العلمية، 1328هـ.
٧. الإيضاح في علوم البلاغة، الإمام الخطيب القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني - بيروت، 1971م، ج1، ط3.
٨. الإيمان، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، ت 728هـ، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، 1413هـ/1993م، ط4.
٩. البديع، عبد الله بن المعتز، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، نشر مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1945م.
١٠. البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ت سنة 794هـ، تعليق عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1408هـ/1988م، ج2.
١١. البرهان في وجوه البيان، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط - مطبعة العاني - بغداد.
١٢. البلاغة العربية أسسها وعلومها، وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، عبد الرحمن حسن حبتكة الميداني، دار القلم، دمشق، ج2.
١٣. البلاغة فنونها وأفانها علم البيان والبديع، د. عباس فضل حسن، دار الفرقان، عمان، 1421هـ/2000م، ط7.
١٤. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق حسن، ط 4، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة.

- ١٥ . البيان العربي، بدوي طبانه، مكتبة الأنجلو المصرية، 1381هـ، 1962م، ط3.
- ١٦ . تاريخ بغداد أو مدينة السلام، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت 463هـ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1417هـ/1997م، ج12، ط1.
- ١٧ . تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي، ت 276هـ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1954م، تحقيق السيد أحمد صقر.
- ١٨ . التبيان في البيان، الإمام الطيبي، ت 743هـ، تحقيق د. عبد الستار حسين زموط، دار الجيل، بيروت، 1416هـ/1996م، ط1.
- ١٩ . تلخيص البيان في مجازات القرآن، الشريف الرضي، ت 404هـ، تحقيق د. علي محمود مقلّد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، 1984م.
- ٢٠ . التلخيص في علوم البلاغة، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ٢١ . جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، ت 170هـ، ط1، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق مصر المحمية، سنة 1308هـ، دار المسيرة، بيروت، طبعة جديدة، سنة 1398هـ/1978م.
- ٢٢ . جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1420هـ/1999م، ضبط وتدقيق يوسف صميلي، ط1.
- ٢٣ . الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ت 255هـ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، 1359هـ/1940م، مصر، ط1، ج4+ج5.
- ٢٤ . الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، ت 392هـ، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج1 + ج2.
- ٢٥ . دلائل الإعجاز في علم المعاني، الإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر القديمة، سنة 1331هـ، ط2.
- ٢٦ . الرسالة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ت 204هـ، شرح وتعليق د. عبد الفتاح كِبارة، دار النفائس، بيروت - لبنان، 1419هـ/1999م، ط1.

٢٧. الصّاحبي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت 395هـ، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، سنة 1977م.
٢٨. الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1399هـ/1979م، ج4، ط2، (مادّة حقّق).
٢٩. الصناعتين، الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، ت 395هـ، مطبوعات محمد علي صبيح، مصر، شرح محمد أمين الخانجي.
٣٠. الطّراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، ت 749هـ، مطبعة المقتطف بمصر، سنة 1332هـ/1914م، دار الكتب الخديوية، ج2.
٣١. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدّين السّبكي، ت 773هـ، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، ج 1، ط 1، 1423هـ/2003م.
٣٢. علم البديع نشأته وتطوره من ابن المعتز حتى أسامة بن منقذ، عبد الرازق أبو زيد زايد، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة 1977م.
٣٣. علم البيان، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، 1405هـ/1985م.
٣٤. علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، أحمد مصطفى المراغي، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1420هـ/2000م، ط1.
٣٥. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، الإمام أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، ت456هـ، تحقيق محمد قرقران، دار المعرفة، بيروت - لبنان، سنة 1988م، ط1.
٣٦. الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الاسفرائيني التميمي، ت 1037هـ/429م، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1416هـ/1995م.
٣٧. الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن قيّم الجوزيّة، ت 751هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٣٨. القاموس المحيط، مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت 817هـ، توثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت - لبنان، 1415هـ/1995م، (مادّة جوز).
٣٩. القرآن والصّورة البيانية، د. عبد القادر حسين، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ/1985م، ط2.
٤٠. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت 175هـ، تحقيق د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، 1986م، ج6، ط2، (من مادّة جوز).
٤١. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، ت 730هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، طبعة جديدة بالأوفست، 1394هـ/1974م.
٤٢. لسان العرب، جمال الدّين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري، ت 1311، دار صادر، بيروت، 1997م، ج1، ط1، (من مادّة جوز).
٤٣. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، ت 637هـ، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1358هـ/1939م، ج1.
٤٤. المجاز وأثره في الدرس اللغوي، محمد بدري عبد الجليل.
٤٥. المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم بين مجوزيه ومانعيه، د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، ج1، ط1، ج2.
٤٦. المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ت 911هـ، شرح محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ج1.
٤٧. مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة، ابن قيم الجوزيّة، دار الحديث، القاهرة، تحقيق سيّد إبراهيم، 1412هـ/1992م، ط1.
٤٨. مختصر العين، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي الأندلسي، ت 379هـ، تحقيق د. نور حامد الشاذلي، 1417هـ/1996م، عالم الكتب، ج2، ط2، من مادّة جَوَز).

٤٩. المطوّل، سلسلة شروح التلخيص، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ت 792هـ، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٥٠. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس ورفاقه، باب الجيم.
٥١. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر بن علي السكاكي، ت 626هـ، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٥٢. مقابلة مع الدكتور حسين الدراويش بتاريخ 2005/6/18م.
٥٣. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، ت 548هـ، تعليق أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج1.
٥٤. منع جواز المجاز في المنزل للتعبّد والإعجاز، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.
٥٥. الموازنة بين أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ت 231هـ، وأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري الطائي ت 284هـ، أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمدي البصري، ت 370هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
٥٦. النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني، ت 384هـ، دار المعارف، القاهرة، بتحقيق الأستاذين محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام.
٥٧. الوساطة بين المنتبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، دار القلم، بيروت - لبنان.
٥٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، للقاضي أحمد الشهير بابن خلّكان، في خمسة عشر جزءاً، راجعته وزارة المعارف العمومية، ج 1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	السورة	رقمها	الآية
14	الحجر	9	(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)
84، 86، 90، 115	يوسف	82	(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)
14، 72	الحجر	46	(فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ)
20	الواقعة	56	(هَذَا نُزِّلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ)
21	المائدة	42	(أَكَّاوْنَ لِلْسُّحْتِ)

20	آل عمران	183	(الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهْدُ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِينَا بَقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ)
20	المائدة	42	(سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِن جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ ..)
21، 20	النساء	10	(إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا)
21	النساء	10	(إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا)
21	الدخان	49	(ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ}
23	آل عمران	7	(هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ)
109، 63، 23	الإسراء	24	(وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ)
23	مريم	4	(وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)
23	الحج	55	(وَيَأْتِيهِمْ عَذَابٌ يَوْمَ عَقِيمٍ}
23	يس	37	(وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ)
61، 27	الحاقة	11	(إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ)
20	الإسراء	45، 46	(وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا {45} وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوَّا عَلَىٰ أذْبَانِهِمْ نُفُورًا)
23	الملك	8، 7	(إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ {7} تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ)
52، 27	محمد	4	(حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)
	البقرة	4	(وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ

			وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ)
32	القلم	16	(سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرطومِ)
32	الرحمن	24	(وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ)
32	المدثر	50	(كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ)
32	القيامة	29	(وَالْتَقَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ)
32	النازعات	10	(أَتَيْنَا لَمْرَدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ)
33	إبراهيم	18	(فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ)
33	النحل	55	(فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ)
33	فصلت	40	(اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)
61، 34	الأعراف	154	(وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَى الْغَضَبُ)
34	الإسراء	12	(فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ)
35	القلم	42	(يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ)
57، 38	غافر	13	(وَنُنزِّلُ لَكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا)
39	الفجر	22	(وَجَاءَ رَبُّكَ)
44	الحشر	22	(هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ)
60	النمل	60	(أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ...)
48	البقرة	187	(هِنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ)
52	الأنفال	2	(وَإِذَا تَلَّيْتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا)
52	القصص	4	(يُدْبِحُ أَبْنَاءَهُمْ)
52	غافر	36	(يَا هَامَانَ ابْنِ لِي)
64، 53، 52	البقرة	16	(فَمَا رِبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ)
52	التوبة	124	(فَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا)
52	إبراهيم	25	(تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ)

53، 52	الزلزلة	2	(وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَاقَهَا)
53	الروم	35	(أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا)
56	المزمل	2	(قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا)
56	التوبة	108	(لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا)
57	البقرة	19	(يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ)
57	البقرة	194	(فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)
57	النساء	2	(وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ)
57	طه	74	(إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا)
57	يوسف	36	(إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا)
57	العلق	17	(فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ)
58	إبراهيم	4	(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ)
58	الشعراء	84	(وَاجْعَلْ لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ)
58	آل عمران	107	(وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ)
61	الملك	7	(سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ)
61	الملك	8	(تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ)
61	هود	44	(يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ)
63	الفاتحة	6	(اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)
63	إبراهيم	1	(كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ)
64	الانشقاق	24	(فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)
64	الأنعام	122	(أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ)
64	الرعد	25	(يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ)

72	البقرة	43	(وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِيْنَ)
83	الكهف	77	(حَتَّىٰ إِذَا أَتَبَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا)
96	الشعراء	193	(نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ)
96	الشعراء	194	(عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ)
96	الشعراء	195	(بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ)
97	يوسف	2	(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)
109	الكهف	77	(جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ)
109	الشورى	11	(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)
112	الزخرف	4	(إِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ)

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	• الإهداء.....
د-هـ	• التلخيص باللغة العربية.....
و-ز	• التلخيص باللغة الإنجليزية.....
ح-ي	• المقدمة.....
1- 54	• البوابه الأول.....
2	• أ. حقيقة المجاز.....

2	1. تعريفه المجاز لغة
5	2. تعريفه المجاز اصطلاحاً
9	ب. الحقيقة
9	1. تعريفه الحقيقة لغة
11	2. تعريفه الحقيقة اصطلاحاً
12	ج. الفرق بين الحقيقة والمجاز
15	د. دوافع دراسة المجاز
20	هـ. تطور دراسة المجاز عند البلاغيين العرب
20	1. المجاز عند القدماء
47	2. المجاز عند المحدثين
79-55	• الباب الثاني: أقسام المجاز
56	1. المجاز العقلي
60	2. المجاز المرسل
64	3. المجاز الاستعاري
70	4. القيمة الجمالية للنص المجازي
76	5. المفاهيم المجازية العامة:
76	أ. الوضع
77	ب. العلاقة
78	ج. القرينة
79	د. النقل
79	هـ. الاستعمال
107-80	• الباب الثالث: مدرسة الحقيقة " ومن أنكروا المجاز ووقعه في القرآن الكريم "

81 1. الإمام ابن تيمية
97 2. ابن قيم الجوزية
108 3. محمد الأمين الشنقيطي
118 الخاتمة •
122 المصادر والمراجع •
128 فهرس الآيات القرآنية •